وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مطبوعة بعنوان:

الاقتصاد الكلي2 محاضرات وتمارين

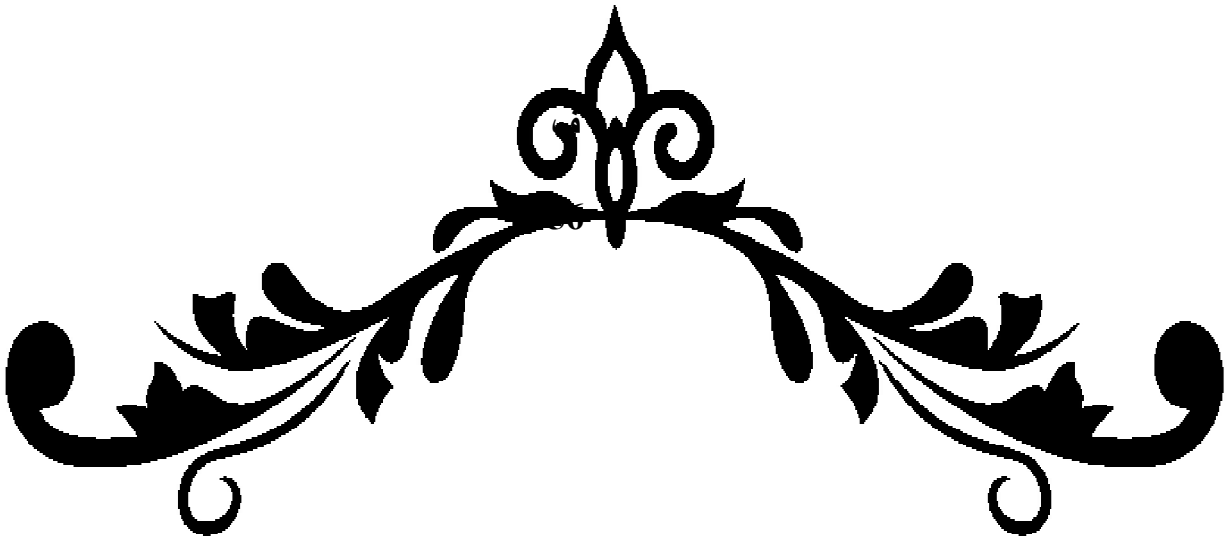
موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم التسيير

إعداد: د. شفاء حمد

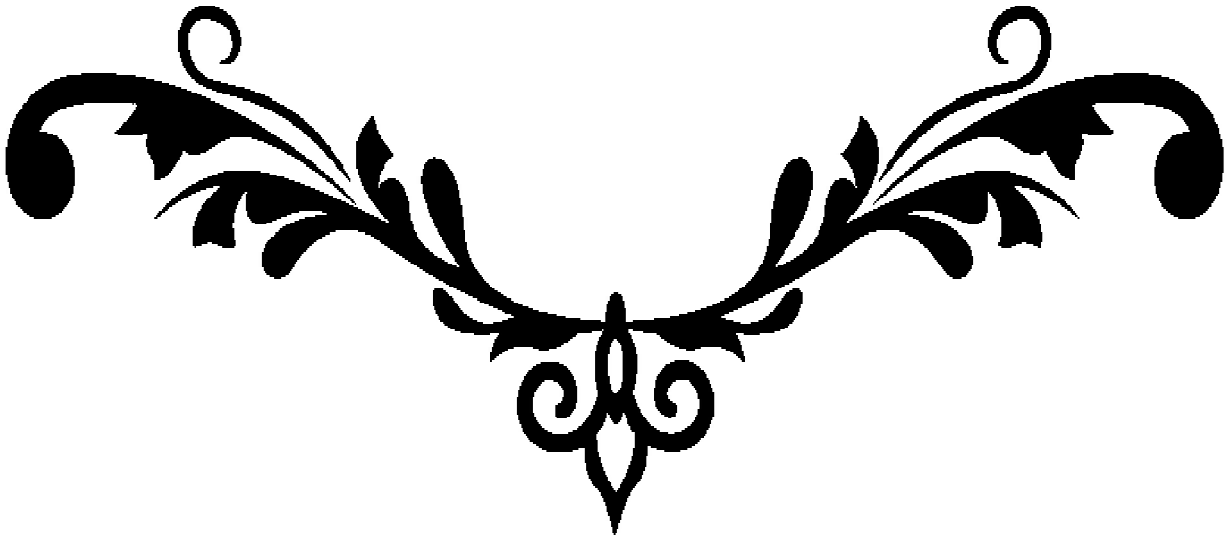
لجنة الخبرة

أ. د شوقي جدي	أستاذ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة
د. عمر سعيدان	أستاذ محاضر –أ –	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة
أ. د نذير غانية	أستاذ	جامعة حمة لخضر – الوادي

السنة الجامعية: 2022- 2023



فـــهرس المحتـــويـــات



	العنوان	الصفحة
	فهرس المحتويات	01
	قائمة الأشكال	02
	قائمة الجداول	03
	مقدمة	04
	الفصل الأول: دوال الاستهلاك الحديثة	06
أولا	دالة الاستهلاك عند S Kuzents	06
ثانيا	نظرية الدخل الدائم	08
ثالثا	نظرية الدخل النسبي لديزنبري	09
رابعا	نظرية دورة الحياة	12
خامسا	تأثير الأصول على الاستهلاك	14
سادسا	تمارين محلولة حول الفصل الأول	15
	الفصل الثاني : دوال الطلب على النقد	28
أولا	الطلب على النقود في التحليل الكلاسيكي	28
ثانيا	الطلب على النقود حسب التحليل الكينزي	34
ثالثا	دالة الطلب على النقود عند فريدمان (النظرية الكمية الحديثة)	44
رابعا	أسئلة الفصل الثاني والإجابة عنها	51
	الفصل الثالث:التوازن الاقتصادي العام	56
أولا	توازن سوق السلع والخدمات : منحنى IS	56
ثانيا	توازن سوق النقد : منحنى LM	64
ثالثا	التوازن الاقتصادي الكلي: النموذج IS-LM	75
رابعا	أثر التغيرات المستقلة: أثر السياستين المالية والنقدية	78
خامسا	فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية	81
سادسا	مرونة الأجور والأسعار وأثر سعر الفائدة على التوازن العام	88
سابعا	أثر بيجو على الأسعار	88
ثامنا	تمارين محلولة حول الفصل الثالث	90
	الفصل الرابع: نماذج النمو الاقتصادي	107
أولا	مفهوم النمو الاقتصادي	107
ثانيا	خصائص النمو الاقتصادي	108

ثالثا	أنواع النمو الاقتصادي	109
رابعا	نماذج النمو الاقتصادي	109
خامسا	أسئلة الفصل الرابع والإجابة عنها	116
	الفصل الخامس: الدورات الاقتصادية	119
أولا	مفهوم الدورات الاقتصادية	119
ثانيا	مراحل الدورة الاقتصادية	120
ثالثا	خصائص الدورة الاقتصادية	123
رابعا	أنواع الدورات الاقتصادية	123
خامسا	معالجة الدورات الاقتصادية	124
سادسا	أسئلة الفصل الخامس والإجابة عنها	125
	قائمة المراجع	128

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	دالة الاستهلاك عند كوزنتس S Kuzents	7
2	منحنى الاستهلاك حسب فرضية الدخل النسبي	11
3	منحنى الاستهلاك حسب نظرية دورة الحياة	13
4	توازن سوق النقد	33
5	الطلب على النقود بدافع المعاملات	38
6	العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة	39
7	الطلب على النقود لأجل المضاربة	42
8	منحنى الطلب الإجمالي على النقود	43
9	طريقة تحديد المنحنى IS	58
10	انتقال منحنى IS	62
11	منحنى عرض النقود	67
12	توازن سوق النقد	68
13	استنتاج منحنى LM	69
14	انتقال منحنى LM نتيجة تغير عرض النقود	70
15	انتقال منحنى LM نتيجة تغير الطلب على النقود	72
16	مراحل شكل منحنى LM وانتقال المنحنى	74
17	التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود	76
18	أثر انتقال منحنى IS	78
19	انتقال منحنى LM	80
20	أثر السياسة المالية على الدخل التوازني	82
21	العلاقة بين فعالية السياسة المالية و ميل منحنى (IS)	84
22	العلاقة بين فعالية السياسة المالية و ميل منحنى (LM)	85
23	أثر التغير في ميل منحنى LM على فعالية السياسة النقدية	86
24	العلاقة بين فعالية السياسة النقدية و ميل منحنى (IS)	87
25	مراحل الدورات الاقتصادية	121

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تأثير السياستين المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي الكلي	81

مـقدمـــة

الاقتصاد الكلي هو ذلك الفرع من النظرية الاقتصادية الذي يهتم بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحليلها كمستوى الدخل الوطني ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار والتضخم والكساد والتوازن الكلي للاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي.أي أن التعرض للمتغيرات الاقتصادية الكلية يهدف إلى محاولة فهم العوامل التي تؤثر على تحديد كل من الناتج الوطني ومستوى التوظف و المستوى العام للأسعار ومعدلات النمو في الناتج الكلي وعلى معدلات التغير في المستوى العام للأسعار.

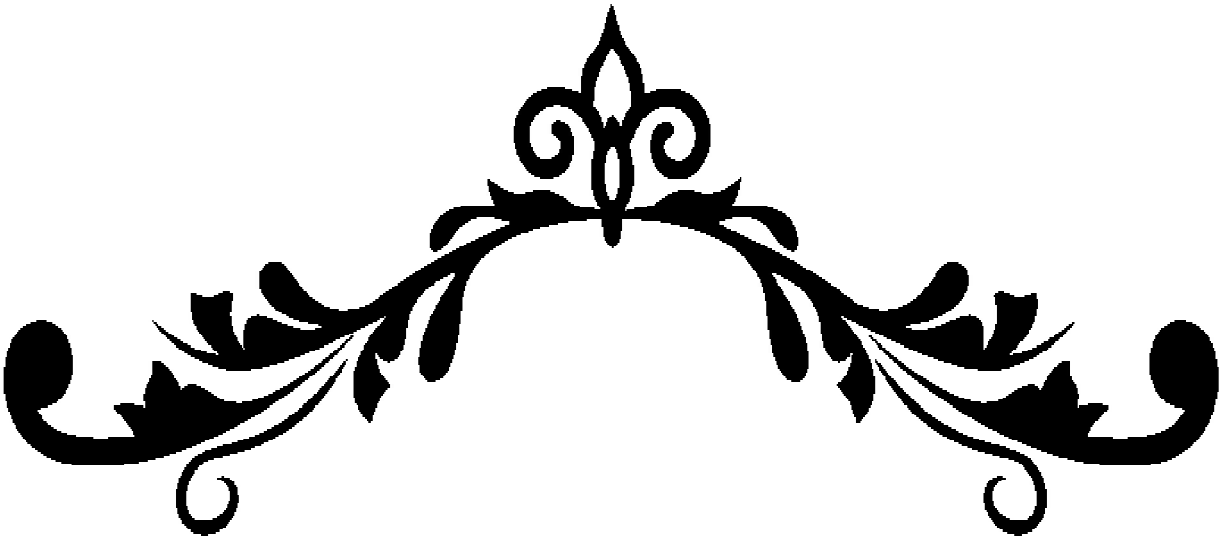
تهدف النظرية الاقتصادية الكلية إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد الوطني في مجموعه.ويتركز ذلك حول دراسة القوى التي تؤثر في مستوى الأداء الكلي للاقتصاد والتي تعمل على تحديد المتغيرات التي تعبر عن مستوى الأداء أو النشاط الاقتصادي في المجتمع مثل المستوى العام للأسعار ومستوى التوظف أو البطالة ومستوى الدخل أو الإنفاق الوطني. ولا يقتصر اهتمام النظرية الاقتصادية الكلية على دراسة الكيفية التي يتوصل من خلالها إلى المستوى التوازني للمتغيرات الاقتصادية ، بل إنها تهتم أيضا بدراسة العوامل التي تؤدي إلى التقلبات والنمو في هذه المتغيرات المختلفة.

تحظى الموضوعات التي يعالجها الاقتصاد الكلي بأهمية كبيرة من قبل جميع الدول سواء المتقدمة منها أم النامية، نظرا لأنها تمثل انعكاس للسياسات التي تتخذها الدول المختلفة للتأثير في حركة ومسار الاقتصاد الوطني ، وبهذا فإن تأثيرها لا ينحصر على الفرد منتجا أو مستهلكا بل يمتد ليشمل الاقتصاد ككل.

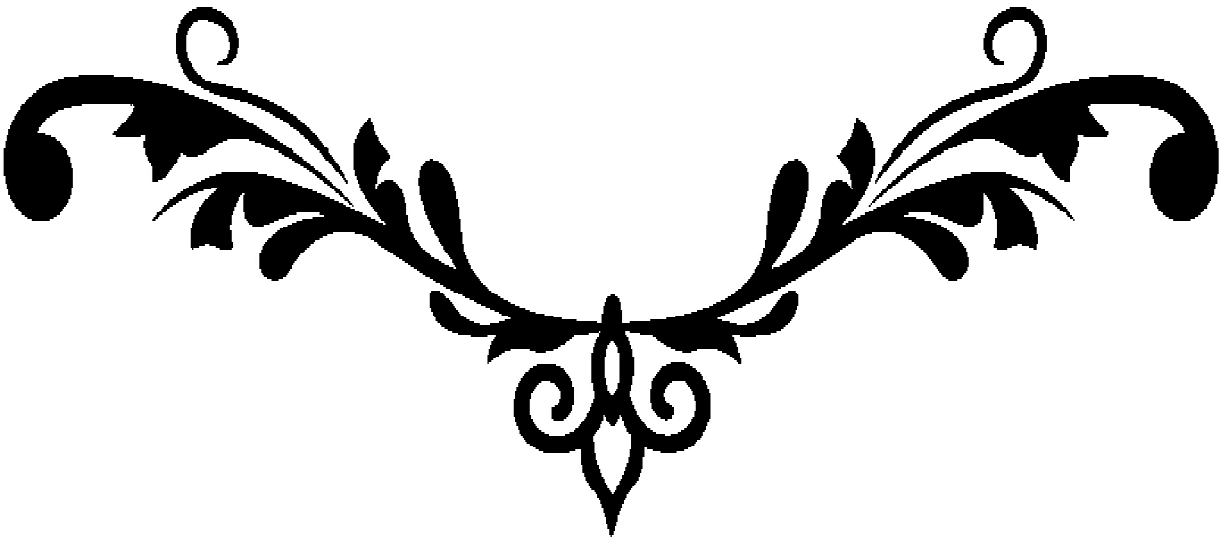
كما يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بالسياسات الاقتصادية الكلية، على رأسها السياسة المالية ،السياسة النقدية، السياسة التجارية وغيرها ، والتي تهدف لتصحيح وضعية اقتصادية ومالية معينة عند حدوث أي اختلال ،أو تهدف لزيادة النمو الاقتصادي أو الحد من البطالة ، أو دعم قيمة العملة ،هذه السياسات التي ينبغي أن تكون هادفة ومدروسة.

على ضوء ما سبق ، تهدف هذه المطبوعة في الاقتصاد الكلي2 إلى دعم الطالب في تعزيز مكتسبات ما درسه في مادة الاقتصاد الكلي1 وهذا من خلال محاضرات و تمارين. حيث لم ندخر جهدا في سبيل تبسيط عرض المادة العلمية التي تحتويها هذه المطبوعة، نظرا لأن المهمة الأولى للبرنامج الدراسي هي توصيل قدر معين من المعلومات للدارس بأبسط الطرق المنطقية.

وتنقسم المطبوعة إلى خمسة فصول تهتم في مجملها بتحليل النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي من خلال دراسة النظريات والنماذج الاقتصادية ومنه التحليل الاقتصادي الكلي. فيتمثل الهيكل العام للمطبوعة في الفصول الآتية: دوال الاستهلاك الحديثة ، دوال الطلب على النقد ، التوازن الاقتصادي العام ، نماذج النمو الاقتصادي و الدورات الاقتصادية.



الفصل الأول : دوال الاستــهلاك الحديثــة



الفصل الأول : دوال الاستهلاك الحديثة

تمهيد

إن تقديم كينز Keynes لدالة الاستهلاك الكلية يعتبر حدثا هاما في تطور الاقتصاد الكلي. فهي تعتبر عنصرا هاما في نموذج " الدخل – الإنفاق ". وسرعان ما أصبحت جزءا هاما من أدب الاقتصاد الكلي. والقانون السيكولوجي الذي استخدمه كأساس لدالة الاستهلاك والذي قضى بأن الإنفاق الاستهلاكي يزيد بزيادة الدخل ولكن ليس بمقدار أقل من زيادة الدخل ، قد قوبل بتأييد من الاقتصاديين حتى أن القليل منهم قد تشككوا فيه.

أولا . دالة الاستهلاك عند S Kuzents

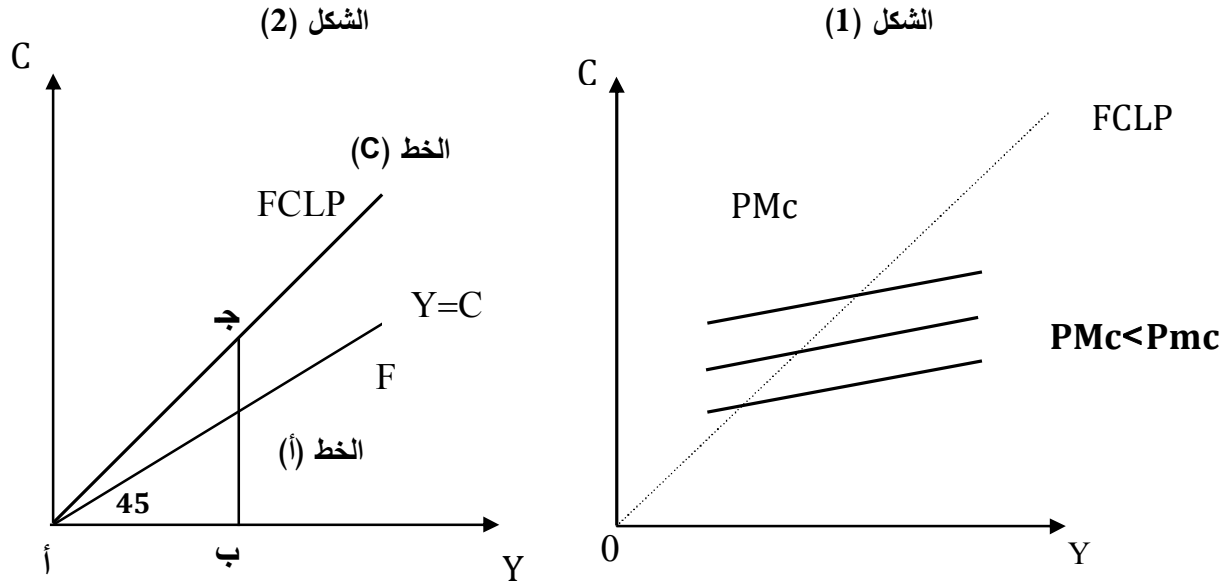
في سنة 1946 نشر الاقتصادي S Kuzents تقديرات للدخل أو الناتج الوطني (Y) والإنفاق الاستهلاكي (C) في الولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة الممتدة من 1869 إلى 1938. و قد تمت هذه التقديرات لكل من من (Y) و (C) خلال كل عشرية مع وجود بعض التداخل بين كل عقد و العقد الذي يليه. و قد تم تقدير دالة الاستهلاك من هذه البيانات الجديدة آنذاك و التي أكدت أو أثبتت بعض افتراضات كينز المتعلق بدالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة (وجود علاقة ثابتة و وطيدة بين (Y) و (C) و كذلك أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح).[1]

نتائج البحث لم تشر إلى انخفاض النسبة C/Y أي Pmc خلال الفترة الطويلة بل أثبتت أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط له أي PMc = Pmc و ليس PMc<Pmc

كما هو عند كينز في الفترة القصيرة ، و يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الاستهلاك المستقل في الفترة الطويلة يكون معدوما (ca = 0) بينما في الفترة القصيرة (ca > 0) ، و هذا يعني أن العلاقة بين (Y) و (C) هي علاقة تناسبية أي مهما زاد الدخل لن يؤدي ذلك إلى الزيادة في الاستهلاك. و بالتالي فإن منحنى تابع الاستهلاك ينطلق من نقطة الصفر في المدى الطويل كما يوضحه الشكلان البيانيان التاليان :

[1]– السعيد بريبش، الاقتصاد الكلي – نظريات ، نماذج وتمارين محلولة ، الطبعة 1 ، دار العلوم ، عنابة ، الجزائر ، 2007، ص 117.

الشكل رقم (1) : دالة الاستهلاك عند S Kuzents



و تفسير ذلك أن إنفاق المستهلكين يتجه نحو التزايد و لكنهم ينفقون دائما نفس النسبة من دخولهم مهما كان مستوى الدخل كما يوضحه الخط (أ) أي (Y=C).

فلو أسقطنا عمودا من أي نقطة على الخط الأفقي فإننا سنحصل على مثلث متساوي الساقين حيث ب جـ الإستهلاك يساوي أب الدخل كما يلي :[1]

ميل الزاوية أ 45°= المقابل / المجاور = ب جـ / أب حيث أب = ب جـ

فالميل الحدي للاستهلاك ثابت أي علاقة تناسبية بين (Y) و (c) و لما كان ميل الخط (أ) أقل من ميل الخط (ب) ، فإن ذلك يعني أن نسبة الدخل المخصص للاستهلاك هي دائما أقل 100 % .

و هذا يعني أن شكل دالة الاستهلاك في الفترة الطويلة يصبح C=Y'c بحيث ينطلق منحنى تابع الاستهلاك من نقطة الأصل باعتبار أن Ca = 0 .

تشير دراسة Kuznets إلى أن نسبة C/Y أي الميل المتوسط للاستهلاك خلال سنوات ارتفاع الأسعار (أ) كانت أقل من المعدل العام للسنة C/Y في الفترة الطويلة و أكبر من C/Y تزداد بانخفاض الأسعار و تنخفض بارتفاع الأسعار .

تشير إحصائيات الفترة الطويلة إلى عدم تغير النسبة C/Y و على ذلك يصبح (PMc= Pmc) أي الميل الحدي للاستهلاك تساوي الميل التوسط له عند ارتفاع الدخل في الأمد البعيد.

[1]- المصدر نفسه ، ص ص 118 – 119.

ثانيا. نظرية الدخل الدائم

لقد أضاف Friedman فكرة جديدة في طرحه أو تحليله للعلاقة بين الاستهلاك (C) والدخل(Y) وذلك عندما أدخل مفهومين جديدين للدخل والاستهلاك وهما الدخل الدائم والدخل العابر أو الانتقالي والاستهلاك الدائم والاستهلاك العابر أو الانتقالي.

1. تعريف الدخل الدائم: هو الدخل الذي تتوقع الأسر الحصول عليه خلال عدة سنوات مستقبلية أو بعبارة أخرى بمثابة الدخل العادي المتحصل عليه بصفة دائمة ويسمى أيضا بالدخل الثابت وذلك لآن الفرد يحصل عليه بصفة دورية. وهذا يعني أنه دخل يمكن التنبؤ به أو توقع الحصول عليه بصفة ثابتة. بحيث أن الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لهذا الدخل يكون ثابتا.[1]

ويعرف كذلك الدخل الدائم بأنه أقصى مبلغ يمكن أن تستهلكه وحدة اقتصادية دون أن ينقص شيئا من ثروتها $Y = Yp + Yt$.[2] وهذا لا يعني أن دخول الفترات الماضية لا تؤثر في الاستهلاك الجاري (Ct) بل درجة تأثيرها على الاستهلاك الحاضر تتقلص مع مرور الزمن. فمثلا الدخل في السنة الماضية (Yt – 1) له تأثير أكبر على الاستهلاك (Ct) من تأثير الدخل في السنة (Yt – 5) الذي مرت عليه 5 سنوات.[3]

2. تعريف الدخل العابر(الانتقالي): هو الدخل الناتج عن بعض العناصر غير المتوقعة سواء كانت إيجابية أو سلبية.[4] ويشار كذلك إلى الدخل العابر بأنه المبالغ التي لا يمكن التنبؤ بها والتي تضاف إلى الدخل الدائم أو تطرح منه، وتشمل كافة البنود العشوائية مثل التغيرات المؤقتة في الدخل نتيجة لبعض العوامل الموسمية أو التقلبات الدورية وكافة الدخول غير الثابتة أو الانتقالية.[5]

3. الدخل الحالي(الجاري): يشير الدخل الحالي إلى الدخل المحقق خلال الفترة الحالية وهو يعتبر مفهوم قصير الأجل، ويعرف فريدمان الدخل الحالي على أنه مجموع الدخل الدائم والدخل المؤقت:[6]

$$Yt = Yp + Ytr$$

[1]– المصدر نفسه ، ص 124.

[2]– محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي – الجزء الأول : الأسس النظرية ، دار أسامة ، الجزائر ،2004 ، ص 180.

[3]– السعيد بريبش ، المصدر سبق ذكره، ص 124.

[4]– لطيفة يهلول ، عواطف مطرف ، شافية شاوي، (2021)، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي (الجزء الثاني)، الطبعة 1، ألفا للوثائق ، قسنطينة الجزائر ، ص 41.

[5]– السعيد بريبش، المصدر سبق ذكره، ص 124.

[6] - لطيفة بهلول وآخرون، المصدر سبق ذكره، ص 41.

في نفس الوقت قسم الاستهلاك الفعلي أو المقاس (C) إلى استهلاك مؤقت (Ctr) واستهلاك دائم (Cp: $C = Cp + Ctr$ ، ثم وضع الفرضيات التالية المتعلقة بوجود علاقات بين مختلف هذه المتغيرات:[1]

- ليس هناك أي علاقة مستقرة بين الدخل المقاس (Y) والاستهلاك المقاس (C) ؛
- ليس هناك أية علاقة مستقرة بين الدخل المؤقت (Ytr) والاستهلاك المؤقت (Ctr) ؛
- ليس هناك أية علاقة مستقرة بين الدخل المقاس (Y) والدخل المؤقت (Ytr)؛
- هناك علاقة مستقرة بين الاستهلاك الدائم(Cp) والدخل الدائم وهي على الشكل

$$Cp = aYp$$

وهي دالة استهلاك طويلة الأجل حيث a يشكل في نفس الوقت الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك وهو ثابت.

فالميل المتوسط للاستهلاك هو:

$$\frac{Cp}{Yp} = \frac{aYp}{Yp} = a$$

والميل الحدي للاستهلاك هو :

$$C' = \frac{\partial Cp}{\partial Yp} = a$$

وذلك بافتراض أن الدالة مستمرة وقابلة للتفاضل.

ثالثا.نظرية الدخل النسبي لديزنبري

تتلخص نظرية ديزنبري (1949) Duesenbery أن دالة الاستهلاك هي دالة تابعة للدخل النسبي وليس للدخل المطلق، استخرج شكلا جديدا لدالة الاستهلاك في الفترة الطويلة يختلف كليا عن دالة الاستهلاك قصيرة الأجل (الكينزية) وعن دالة الاستهلاك عند كوزنتس (Kuzents) وتتأسس هذه النظرية على فرضيتين أساسيتين هما:[2]

[1]– محمد فرحي، المصدر سبق ذكره ، ص 180.

[2]– لطيفة بهلول وآخرون، المصدر سبق ذكره، ص ص 35– 36.

الافتراض الأول : يقوم القطاع العائلي بالاستهلاك حسب دخله الفردي وكذلك حسب مستواه النسبي أي حسب مكانته في توزيع الدخل، وفي هذه النقطة لا يتفق مع Kuzents والفكرة من هذا الافتراض هو أن العائلات تتأثر بالمحيط الذي تعيش فيه ، حيث أن العائلات إذا كانت تعيش وسط جيران أثرياء وهي عائلات ذات دخل منخفض أو متوسط ، فإن الوسط الذي تعيش فيه سوف يؤثر عليها وهذا يؤدي إلى تقليد الجيران حتى لو تطلب الأمر إنفاق الدخل بأكمله ويمكن أن تلجأ إلى الاقتراض أو أي وسيلة أخرى حتى تظهر بمستوى اجتماعي يناسب البيئة التي تعيش فيها، وبالتالي فإن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المطلق الذي تحصل عليه العائلات إنما على نمط الاستهلاك الموجود في المحيط.

الافتراض الثاني: يشير إلى أن المستوى الحالي للاستهلاك لا يتأثر فقط بالمستوى الحالي للدخل المطلق أو الدخل النسبي إنما يتأثر أيضا بمستوى الاستهلاك المحقق في الفترات السابقة، يعتقد ديزنبري أنه من الصعب جدا على العائلة تخفيض مستوى استهلاكها الذي بلغته بل يكون يكون من السهل عليها تقليل مستوى الادخار لأي فترة زمنية.

لقد بين ديزنبري أن استهلاك العائلات لا يرتبط بدخلها المطلق فحسب ولكنه يرتبط كذلك بتوزيع الدخل الوطني أي بالوضع النسبي للعائلات يعضها ببعض، وعبارة أخرى بدخلها النسبي أي مستوى الدخل في سلم دخول مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية. ويمكن شرح أثر الدخل النسبي كما يلي:

لنفرض أن تركيب توزيع الدخل الوطني يظل ثابتا من فترة إلى أخرى مع ارتفاع مستمر لهذا الدخل ، تنتقل في هذه الحالة كل عائلة من مستوى دخل إلى مستوى دخل أعلى ولكن وضعيتها النسبية في سلم الدخول تبقى نفسها.

نعلم أنه حسب النظرية الكينزية التي تربط الاستهلاك بمستوى الدخل المطلق، عندما يرتفع الدخل تنقص الحصة المخصصة منه للاستهلاك، الشيء الذي يدل عليه الميل المتوسط للاستهلاك ، أي أن الوحدة الاقتصادية قد غيرت نمطها الاستهلاكي. وقد بّين ديزنبري أن هذا الأمر غير صحيح وفي رأيه أنه عندما تنتقل عائلة من مستوى دخل إلى مستوى دخل آخر (أعلى) فإن هذه العائلة لا تأخذ بنمط الاستهلاك الذي كانت تتبعه العائلات التي كانت تنتمي إلى هذه الطبقة من الدخل، ولكنها تحتفظ بنمط استهلاك الطبقة التي كانت تنتمي هي إليها أي تحتفظ بنمط الاستهلاك الموافق لوضعيتها النسبية في السلم الاجتماعي وهذا يعني ثبات الميل المتوسط للاستهلاك.[1]

رياضيا: تفترض هذه النظرية أنه إذا كان في الفترة t يمتلك الفرد كمية معينة من الثروة النقدية Wt ، يعرف دخله الحالي Yt ويعرف كذلك القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل Vt.فإن دالة الاستهلاك الفردية يمكن أن تأخذ الشكل:

[1]– محمد فرحي، المصدر سبق ذكره، ص ص 174 – 175.

$$Ct = a1Yt + a2Vt + a3Wt$$

حيث : (1, 2 , 3) = ai ثوابت تعتمد على العمر ومتوسط الحياة : $0 < ai < 1$ وتكون دالة الاستهلاك الكلية :

$$Ct = A1Yt + A2Vt + A3Wt$$

وبناء على الشكل العام لهذه الدالة وما يمكن اشتقاقه من علاقات يمكن دراسة طبيعة العلاقة بين الاستهلاك C والدخل Y ، حيث بالنسبة للاستهلاك المتوسط :

$$\frac{C}{Y} = A1 + A2\frac{Vt}{Yt} + A3\frac{Wt}{Yt}$$

نلاحظ ما يلي:

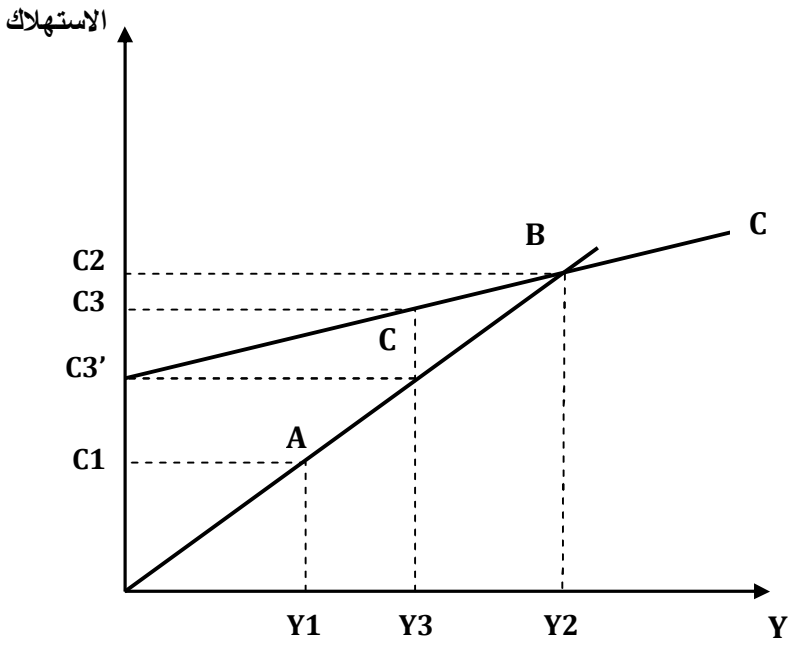
– وجود علاقة غير تناسبية في المدى القصير: إذ يظهر أن تغيرات الاستهلاك تكون عكس تغيرات الدخل ، فمع زيادة الدخل **Y** مثلا فإن الاستهلاك المتوسط **C/Y** يتناقص.

– لكن في المدى الطويل فإن نسبة الثروة إلى الدخل **Wt/Yt** تكون ثابتة تقريبا، ومنه يمكن القول بوجود علاقة تناسب إذ أن زيادة الدخل ستؤدي إلى زيادة الثروة ومنه يمكن القول بثبات الميل المتوسط للاستهلاك

$$Yt \uparrow \rightarrow Wt \uparrow \rightarrow C/Y$$ أي ثابت

ويمكن مناقشة ذلك التناسب بيانيا حيث إذا افترضنا تغيرات الدخل نحو الزيادة من Y_1 إلى Y_2 فإن الاستهلاك سينتقل هو الآخر من C_1 إلى C_2

الشكل رقم (2): منحنى الاستهلاك حسب فرضية الدخل النسبي



لكن لو افترضنا من جديد انخفاضا في مستوى الدخل من Y_2 إلى Y_3 فإن ذلك لن يعمل على تقليص حجم الاستهلاك إلى المستوى C_3 ليكون على نفس المنحنى A – B.

لكن قد يؤدي إلى تقليصه بنسبة أقل ، إلى المستوى C_3 لوجود علاقة قوية بين نمط الاستهلاك بناء على أثر الدخل النسبي. ومع ذلك سيقوم المستهلكون بزيادة استهلاكهم تدريجيا مع زيادات دخولهم بهدف إعادة بناء أو تكوين المدخرات ، حتى يصل الدخل الجاري إلى مستوى أعلى دخل سابق $Y = Y_2$ عندها يدخل الاستهلاك حالة عادية: المنحنى A – B .

إن من أهم إيجابيات هذه العلاقة:

– أنها تتضمن تفسيرات اقتصادية كلية لأثر معدل نمو السكان في معدل الادخار ، إذ تشير إلى أنه كلما كان معدل النمو السكاني أسرع كلما كان معدل الادخار الكلي أكبر.

– كما أنها في المدى الطويل تبرز ثبات الميل المتوسط للاستهلاك، الأمر الذي يمكن استغلاله لأهداف التخطيط الاقتصادي.

– وهي تشير كذلك إلى أن حرص الأفراد على المحافظة على استهلاكهم السابق في حالة الكساد يؤدي بهم إلى البحث عن فرص أكبر لتحقيق دخل أعلى $Y = g(C)$

غير أن هناك انتقادات كثيرة وجهت إلى هذه العلاقة تنقص من أهميتها حيث أنها:

– تشتمل على عدة متغيرات مختلفة يصعب قياسها ، وعلى الخصوص الدخل المتوقع؛

– كما أنها تفترض تمتع المستهلكين بعقلانية مثالية وهو أمر صعب التحقيق أيضا.

رابعا . نظرية دورة الحياة

اقترحت هذه النظرية من طرف : A. Ando و F.Modighiani سنة 1963 وذلك للأخذ بعين الاعتبار الحالة الآتية:[1]

– وهي أن دخول المستهلكين ليست منتظمة طوال مدة حياتهم بشكل عام ، وباستثناء حالات البطالة يرى كل فرد دخله يرتفع حتى يصل إلى مستوى معينا عند فترة معينة من حياته المهنية فيقال انه بلغ ذروة مهنته.

– بعد هذه الفترة من الممكن أن يركد دخله حتى يحال على التقاعد ويبدأ في الانخفاض بشكل ملحوظ خلال فترة التقاعد.

[1]– محمد فرحي ، المصدر سبق ذكره، ص ص 177 – 178.

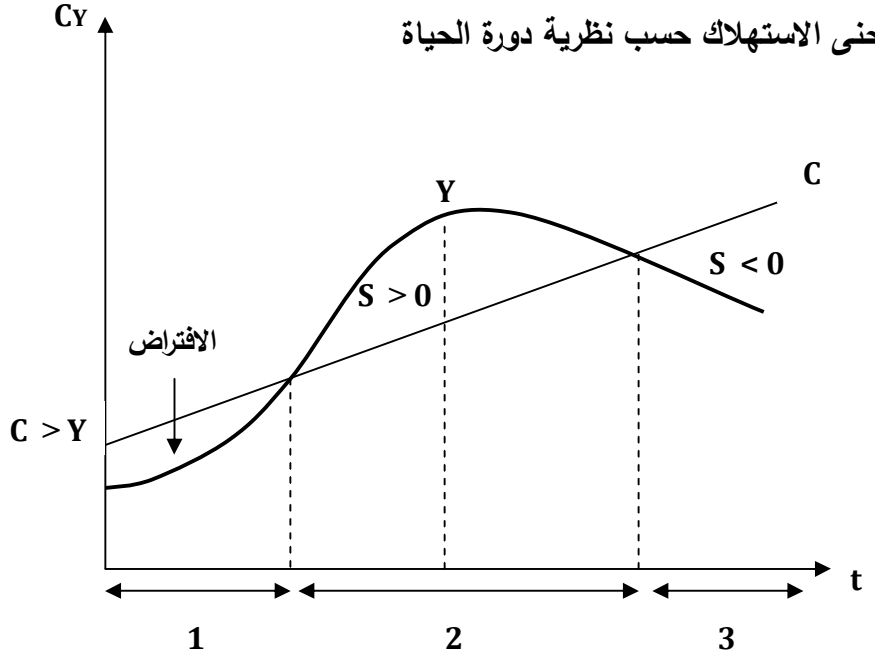
في هذه الحالة حيث يواجه الفرد مرحلة تزايد في دخله ثم مرحلة ركود فتناقص، من المنتظر أن يحاول توزيع استهلاكه أحسن توزيع طوال مدة حياته. وهذا يعني أنه سيقوم خلال المرحلة الأولى (قبل النقطة A إلى النقطة B) يشرع الفرد في تخفيض الحصة المستهلكة من دخله مكونا بذلك ادخارا فيسدد ديونه وما تبقى ينفقه خلال مرحلة التقاعد (بعد النقطة C) عندما ينخفض دخله الجاري.

أي في هذه النظرية توجد ثلاث مراحل:[1]

- **المرحلة الأولى:** يكون الأشخاص في بداية حياتهم العملية (الوظيفية) الاستهلاك يفوق الدخل وأحيانا يلجأ إلى الاقتراض؛
- **المرحلة الثانية:** يكون الأشخاص في مرحلة متوسط العمر فيقومون بالادخار وهذا لأن الدخل أكبر من الاستهلاك وأيضا للمحافظة على نفس المستوى في الاستهلاك بعد التقاعد؛
- **المرحلة الثالثة:** أي مرحلة التقاعد يصبح الدخل الحالي أقل من الاستهلاك الحالي سيتم سد هذه الفجوة بينهما عن طريق السحب من الادخار السابق.

وهكذا تعني فرضية دورة الحياة تعني أن العائلات تقرر مخطط استهلاكها ليس اعتمادا على الدخل الجاري فحسب ولكنه اعتمادا كذلك على ما تتصوره بالنسبة لتطور دخولها طوال مدة الحياة ، ويمكن أن نلاحظ هنا أن قيد التسديد الذي يفرض عليها ، يجعل قيمة الاستهلاك لا تتعدى قيمة الدخل خلال كل الفترة المعنية والقيم المعنية هنا هي بطبيعة الحال القيم الحالية لتدفقات الدخل والاستهلاك.

الشكل (3): منحنى الاستهلاك حسب نظرية دورة الحياة



[1]– لطيفة بهلول وآخرون، المصدر سبق ذكره، ص ص 44 – 45.

ولكون هذه الفرضية تعني أن العائلات تستطيع تقرير مخططات استهلاكية باعتماد دخلها الجاري إلى جانب ما تتصوره من تطورات في مستويات الدخول اللاحقة طوال مدة حياتها ، فإنه يمكن القول بأنها فرضية مثالية إلى حد بعيد.

وكخلاصة لنظرية دورة الحياة فهي تؤكد على:

– إن متوسط الاستهلاك للفئة متوسطة العمر يكون أقل من الميل المتوسط للاستهلاك للفئة الأولى والثالثة.

– إن دورة الحياة تؤكد تناقص الميل المتوسط للاستهلاك مع زيادة الدخل.

– إن دالة الاستهلاك في المدى القصير تكون غير تناسبية.

– في المدى الطويل فالعلاقة بين الدخل والاستهلاك أي أن الميل المتوسط ثابت.

خامسا. تأثير الأصول على الاستهلاك

لا يشكل الدخل الجاري المصدر الوحيد للاستهلاك ، إذ هناك من المستهلكين من في حيازتهم أصول نقدية Actifs Monétaires في شكل أرصدة نقدية سائلة وفي شكل ودائع مصرفية قصيرة الأجل أو تحت الطلب، وهناك من المستهلكين من في حيازتهم أصول مالية (كالأسهم والسندات)أو أصول عينية (كالعقارات ...).

إن هذه الأصول (نقدية كانت ، أم مالية ، أم عينية) يمكن أن تكون مصدرا للاستهلاك سواء باستعمالها مباشرة (بالنسبة للأرصدة النقدية) أو بعد بيعها بالنسبة للأصول المالية والعينية. ورغم أن استعمال الأصول المالية وخاصة العينية يتطلب وقتا طويلا نظرا لصعوبة بيعها، لكن يمكن أن نلاحظ أن مجرد كسبها قد يؤدي ببعض المستهلكين إلى الكف عن الادخار إذا كانوا يعتقدون أن ثرواتهم هذه تضمن لهم المستقبل. [1]

وبعبارة أخرى يمكن القول أن وجود أصول متراكمة صافية (بعد خصم الديون) يؤثر على قرارات الإنفاق الاستهلاكي شأنه شأن الدخل المتاح، وعادة ما نجد ميل العائلات إلى إنفاق دخولهم الحقيقية يتجه نحو الأعلى كلما كانت ثروتها الصافية كبيرة. ولهذا نجد أن تغيرات قيمة الأصول الصافية الناتجة عن أثر بيقو Effet Pigou مثلا تؤثر في ميل السكان إلى الاستهلاك. وهكذا تكون دالة الاستهلاك عندما نأخذ بعين الاعتبار أثر الأصول كما يلي:[2]

$$Ct = aYt + dAt$$

[1]– محمد فرحي، المصدر سبق ذكره، ص 182.

[2] - المصدر نفسه، ص ص 182-184.

حيث يمثل Ct استهلاك الفترة t و Yt الدخل المتاح في الفترة t و At مبلغ الأصول الصافية في بداية الفترة t أما a فيمثل الميل لاستهلاك الدخل الجاري و d الميل إلى استهلاك الأصول الصافية المتراكمة.

إن تراكم الأصول ينتج عن الادخار، فإذا كان الادخار موجبا في الفترات السابقة للفترة t فإن مجموع أصول الفترة t: At يكون أكبر من مجموع الأصول في الفترة (t− 1):(A_{T-1}) وهذا الأخير يكون أكبر من (A_{T-2}) .لأن الادخار يزيد من قيمة الأصول من فترة إلى أخرى. ويمكن لهذه الزيادة في الأصول أن تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك حتى في الفترات التي ينخفض خلالها الدخل.

سادسا. تمارين محلولة حول الفصل الأول

التمرين الأول:

ليكن لدينا المعطيات الموالية:

السنوات	الدخل المتاح	الاستهلاك
1	**200**	**180**
2	**300**	**260**
3	**400**	**340**
4	**500**	**420**
5	**600**	**500**
6	**700**	**580**
7	**800**	**660**
8	**900**	**740**

1. عرّف الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك ثم احسبهما.ماذا تلاحظ ؟
2. احسب مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل بين كل سنتين.
3. برهن على صحة العلاقة التي تربط بين الميل المتوسط للإستهلاك والميل الحدي للإستهلاك ومرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل.
4. إلى أي مدى تؤكد النتائج السابقة فرضيات دالة الاستهلاك الكينزية ؟
5. أوجد دالة الاستهلاك من البيانات الواردة في الجدول.
6. احسب الميل الحدي والميل المتوسط للادخار بطريقتين مختلفتين.ماذا تلاحظ ؟
7. قارن بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك.
8. قارن بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك.

الحل:

1- الميل الحدي للاستهلاك هو حاصل قسمة التغير في الاستهلاك على التغير في الدخل المتاح ، وهو التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل المتاح و يحسب رياضيا بتطبيق القانون التالي :

$$Pmc = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} = \frac{C_2 - C_1}{Yd_2 - Yd_1}$$

- الميل المتوسط للاستهلاك : هو النسبة بين الاستهلاك و الدخل المتاح، و يعبر عنه جبريا كما يلي :

$$PMC = \frac{C}{Yd}$$

- حساب الميل الحدي للاستهلاك Pmc و الميل المتوسط للاستهلاك PMC

PMS	Pms	S		PMC	Pmc	C	Yd	السنوات
0,1	-	20	-	0,9	-	180	200	1
0,133	0,20	40	0,923	0,866	0,8	260	300	2
0,15	0,20	60	0,941	0,85	0,8	340	400	3
0,16	0,20	80	0,952	0,84	0,8	420	500	4
0,166	0,20	100	0,960	0,833	0,8	500	600	5
0,171	0,20	120	0,966	0,828	0,8	580	700	6
0,175	0,20	140	0,969	0,825	0,8	660	800	7
0,177	0,20	160	0,973	0,822	0,8	740	900	8

- الملاحظة : نلاحظ ثبات الميل الحدي الاستهلاك Pmc و وجوده في الحدود :

$$0 < Pmc < 1$$

- نلاحظ تناقص الميل المتوسط للاستهلاك PMC مع ارتفاع الدخل.

2- حساب مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل :

نستخدم القانون التالي :

$$ecy = \left(\frac{\Delta C}{\mathrm{C}}\right) \Big/ \left(\frac{\Delta Yd}{\mathrm{Yd}}\right) = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} \cdot \frac{Yd}{C}$$

3- نلاحظ أن مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل تساوي حاصل قسمة الميل الحدي للاستهلاك على الميل المتوسط للاستهلاك. و يمكن إثبات ذلك رياضيا بالرجوع إلى المعادلة السابقة :

$$ecy = \left(\frac{\Delta C}{\mathrm{C}}\right)\Big/\left(\frac{\Delta Yd}{\mathrm{Yd}}\right) = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} \cdot \frac{Yd}{C}$$

$$= \frac{\left(\frac{\Delta C}{\Delta Yd}\right)}{\left(\frac{C}{Yd}\right)} = \frac{Pmc}{PMC}$$

4- إن النتائج السابقة تؤكد فرضيات كينز حول دالة الاستهلاك (القانون النفسي -السيكولوجي-)، فالأفراد في المتوسط يعملون على زيادة استهلاكهم عندما ترتفع دخولكم لكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل $\Delta C < \Delta Yd$ ، أي أن الميل الحدي للاستهلاك $Pmc = 0{,}8$و هو

$$0 < Pmc < 1$$

أي عند ما يزيد الدخل يزيد الاستهلاك (علاقة طردية) و لكن الزيادة في الاستهلاك أقل من الزيادة في الدخل. بالإضافة إلى تناقص الميل المتوسط للاستهلاك (PMC) مع الزيادة الدخل.

5- إيجاد دالة الاستهلاك الكينزية :

$$C = a + byd$$

من الجدول وجدنا :

$$Pmc = b = 0{,}8$$

لإيجاد الاستهلاك المستقل a نأخذ نقطة ما من جدول الاستهلاك نأخذ مثلا النقطة :

$$C = 180 \ ; Yd = 200$$

$$180 = a + 0{,}8\ (200) \Longrightarrow a = 20$$

و منه دالة الاستهلاك :

$$C = 20 + 0{,}8\ Yd$$

6- حساب الميل الحدي للادخار :

$$Pms = \frac{\Delta S}{\Delta Yd} = \frac{S_2 - S_1}{Yd_2 - Yd_1}$$

أو باستخدام العلاقة التي تربط الميل الحدي للادخار مع الميل للحدي للاستهلاك :

نعلم أن :

$$Pmc + Pms = 1$$

ومنه :

$$Pms = 1 - Pmc$$

$$Pms = 1 - 0{,}8 = 0{,}2$$

أما الميل المتوسط للادخار يمكن حساب بتطبيق القانون التالي :

$$PMC = \frac{S}{Yd}$$

أو باستخدام العلاقة التي تربط الميل المتوسط للادخار مع الميل المتوسط للاستهلاك نعلم أن :

$$PMC + PMS = 1$$

و منه :

$$PMS = 1 - PMC$$

- نلاحظ أن الميل الحدي للادخار Pms ثابت و في الحدود :

- نلاحظ تزايد الميل المتوسط للاستهلاك PMS مع ارتفاع الدخل .

7- المقارنة بين الميل الحدي للاستهلاك Pmc والميل المتوسط للاستهلاك PMC :

نلاحظ أن Pmc أقل من PMC في المدى القصير بسبب وجود الاستهلاك المستقل $a > 0$ لأن:

$$PMC = \frac{C}{Yd} = \frac{a + byd}{Yd}$$

$$PMC = \frac{a}{Yd} + b$$

بما أن:

$$\frac{a}{Yd} > 0$$

فإن :

$$PMC > b$$

8- المقارنة بين الميل الحدي للادخار Pms و الميل المتوسط للادخار PMS : نلاحظ أن الميل الحدي للادخار Pms أكبر من الميل المتوسط للادخار PMS لأن :

$$PMS = \frac{S}{Yd} = \frac{-a + (1-b)Yd}{Yd}$$

$$PMS = \frac{-a}{Yd} + (1-b)$$

$$PMS = \frac{-a}{Yd} + s \; / Pms = s$$

$$s = 1 - b$$

بما أن المقدار :

$$\frac{-a}{Yd} < 0$$

فإن :

$$PMS < Pms$$

التمرين الثاني:

إذا افترضنا أن اقتصادا ما يتكون من قطاعين هما : A و B يدخر فيهما المستهلكون 20% كلما ارتفع دخلهم خلال ثلاث سداسيات فقط.

فإذا علمت بأن القطاع A يتميز بدخل متاح (Yd) يرتفع في كل مرة بمبلغ **100 م و ن** ؛ مع أن الدخل في السداسي الأول قدره أيضا **100 م و ن** يستهلكه كله أي: **Yd1 = C1 = 100**.

أما القطاع الثاني B فيتميز بارتفاع في الاستهلاك في كل سداسي ب**2000 م و ن** علما بأن الاستهلاك في السداسي الأول قدر ب C1 = 17000 ،

و الدخل في السداسي الثاني ب **Y2 = 20000**.

1- استخرج دالة الاستهلاك للقطاع A.

2- استخرج دالة الاستهلاك للقطاع B

3- استخرج دالتي الاستهلاك و الادخار الكليتين .

4- هل ينسجم السلوك الاستهلاكي للقطاعين مع القانون النفسي الاستهلاكي الكينزي أم لا ؟ و لماذا ؟

الحل:

1- إيجاد دالة الاستهلاك للقطاع A :

لدينا الميل الحدي للادخار:

$$Pms = s = 0{,}2$$

و بما أن :

$$Pmc + Pms = 1$$

$$b + s = 1$$

فإن :

$$b = 1 - s$$

$$b = 1 - 0{,}2 = 0{,}8$$

و لدينا :

$$Yd_1 = C_1 = 100$$

دالة الاستهلاك الكينزية في المدى القصير :

$$C = a + byd$$

و دالة الاستهلاك للقطاع A :

$$C_A = a_A + byd_A$$

و منه لابد من حساب الاستهلام المستقل للقطاع A نأخذ :

$$Yd_1 = 100\ C_1 = 100$$

$$100 = a_A + 0{,}8\ (100)$$

$$a_A = 20$$

و منه دالة الاستهلاك للقطاع A:

$$C_A = 20 + 0{,}8\ Yd_A$$

2- دالة الاستهلاك للقطاع B :

لدينا :

$$\Delta C = 2000$$

$$C_1 = 17000$$

$$Y_2 = 20000$$

$$b = 0{,}8$$

و منه :

$$C_2 = C_1 + \Delta C$$

$$C_2 = 17000 + 2000 += 19000$$

و منه دالة الاستهلاك للقطاع B :

$$C_B = a_B + byd_B$$

و لدينا :

$$Y_2 = 20000$$

$$C_2 = 19000$$

ومنه :

$$19000 = a_B + 0{,}8\ (20000)$$

$$\Longrightarrow a_B = 3000$$

و منه :

$$C_B = 3000 + 0{,}8\ Yd$$

3- دالة الاستهلاك الكلية :

$$C = (a_A + a_B) + 0{,}8\ Yd$$
$$C = (20 + 3000) + 0{,}8\ Yd$$
$$C = 3020\ + 0{,}8\ Yd$$

دالة الادخار الكلية :

$$S = Yd - C$$

$$Yd = C + S$$

$$S = Yd - (3020 + 0{,}8\ Yd)$$

$$S = -3020 + 0{,}2\ Yd$$

4- لمعرفة مدى تطابق السلوك الاستهلاكي للقطاعين لابد من معرفة C و Yd للثلاث سداسيات بالنسبة للقطاعين A و B :

أ- القطاع A :

لدينا :

$$C_1 = 100$$

$$Yd_1 = 100$$

$$\Delta Yd = 100$$

ومنه :

$$Y_2 = Y_1 + \Delta Y = 100 + 100 = 200$$

$$Y_3 = Y_2 + \Delta Y = 200 + 100 = 300$$

و منه قيم C:

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} = \frac{C_2 - C_1}{Yd_2 - Yd_1} = 0{,}8$$

$$= \frac{C_2 - 100}{200 - 100} = 0{,}8$$

$$\Longrightarrow C_2 - 100 = 80$$

$$\Longrightarrow C_2 = 180$$

$$b = \frac{C_3 - C_2}{Yd_3 - Yd_2} = \frac{C_3 - 180}{300 - 200} = 0{,}8$$

$$C_3 - 180 = 80 \Longrightarrow C_3 = 260$$

القطاع B :

$$C_1 = 17000$$

$$C_2 = 19000$$

$$\Delta C = 2000$$

$$Y_2 = 20000$$

و منه :

$$C_3 = C_2 + \Delta C = 19000 + 2000$$

$$C_3 = 21000$$

نجد Yd_1 :

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} = \frac{C_2 - C_1}{Yd_2 - Yd_1} = 0{,}8$$

$$\frac{2000}{20000 - Yd_1} = 0{,}8$$

$$\Longrightarrow 2000 = 0{,}8\,(20000 - Yd_1)$$

$$\Longrightarrow 2000 = 16000 - 0{,}8\,Yd_1$$

$$\Longrightarrow 0{,}8\,Yd_1 = 14000$$

$$Yd_1 = 17500$$

نحسب Yd_3 :

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} = \frac{C_3 - C_2}{Yd_3 - Yd_2} = 0{,}8$$

$$= \frac{2000}{Yd_3 - 20000} = 0{,}8$$

$$\Longrightarrow 2000 = 0{,}8\,(Yd_3 - 20000)$$

$$\Longrightarrow 2000 = 0{,}8\,Yd_3 - 16000$$

$$\Longrightarrow 18000 = 0{,}8\,Yd_3$$

$$Yd_3 = 22500$$

ومنه **القطاع *A*:**

Yd	C	$Pmc = b$	$PMC = {}^{C}/_{Yd}$
100	100	–	1
200	180	0,8	0 ,9
300	260	0,8	0,86

القطاع B :

Yd	C	$Pmc = b$	$PMC = {}^{C}/_{Yd}$
17500	17000	–	0,97
20000	19000	0,8	0,95
22500	21000	0,8	0,93

نلاحظ بالنسبة للقطاعين أن :

- $Pmc = b$ ثابت و $0 < Pmc < 1$
- PMC يتناقص مع تزايد الدخل

و منه ينسجم السلوك الاستهلاكي للقطاعين A و B مع القانون النفسي الاستهلاكي الكينزي

التمرين الثالث :

بفرض ان دالة الادخار معطاة على الشكل التالي:

$$S = -3000 + 0{,}2Yd$$

والميل المتوسط للاستهلاك عند التوازن:

$$PMC = 0{,}875$$

1- احسب الدخل عند التوازن.

2- احسب الاستهلاك والادخار عند التوازن.

3- استخرج المعادلة السلوكية للاستثمار إذا كان الاستثمار المستقل $\mathbf{I_o = 1000}$.

الحل:

1- حساب الدخل عند التوازن: نحسب أولا دالة الاستهلاك:

$$C = Yd - S = Yd - (-3000 + 0{,}2Yd)$$

$$C = 3000 + 0{,}8Yd$$

حيث:

$$Yd = Y$$

$$PMC = \frac{C^*}{Y^*} = \frac{3000 + 0{,}8Y^*}{Y^*} = 0{,}875$$

$$3000 + 0{,}8Y^* = 0{,}875Y^*$$

$$3000 = 0{,}075Y^*$$

$$Y^* = 40000$$

2- حساب الاستهلاك والادخار عند التوازن:

$$C = 3000 + 0{,}8(40000) = 35000$$

$$S = -3000 + 0{,}2(40000) = 5000$$

3- إيجاد المعادلة السلوكية للاستثمار بافتراض ان الاستثمار المستقل $\mathbf{I_o = 1000}$:

المعادلة السلوكية للاستثمار:

$$I = I_o + dY$$

عند التوازن:

$$I = S = 5000$$

والميل الحدي للاستثمار:

$$d = \frac{\Delta I}{\Delta Y} = \frac{5000-1000}{40000-0} = 0{,}1$$

ومنه دالة الاستثمار:

$$\mathrm{I} = 1000 + 0{,}1\mathrm{Y}$$

السؤال الرابع: قارن بين خواص دالة الاستهلاك الكينزية ودالة الاستهلاك عند كل من Kuznets و Friedman في الفترة الطويلة .

الإجابة: مقارنة خواص دالة الاستهلاك الكينزية عند كل من Kuznets و Friedman في الفترة الطويلة:[1]

خواص دالة الاستهلاك الكنزية	دالة الاستهلاك عند كل من: Kuznets، Friedman
$a > 0$	$a = 0$ حيث في الفترة الطويلة تنفذ المدخرات و المخزونات، كما الاقتراض محدودا.
$PMC > Pmc$	لأن بالنسبة لهما $a = 0$.
$0 < Pmc < 1$	$0 < Pmc < 1$ هذه الخاصية صحيحة لأن $\Delta C < \Delta Y$ باعتبار أن المجتمع يميل للادخار لمواجهة الطوارئ.

[1] - شوقي جباري ، مصدر سبق ذكره ، ص 2.

الفصل الثـانـي : دوال الطلب علـى النقـد

الفصل الثاني : دوال الطلب على النقد

تمهيد

تتمثل النقود بالعملة في التداول إضافة إلى ودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية التي يتم السحب عليها بواسطة الشيكات. ويشترك كل من هذين النوعين من النقود بصفة القبول العام كوسيلة في التبادل، ولا يحصل حامل السيولة النقدية أو الوديعة تحت الطلب على عائد يتمثل بسعر الفائدة. في حين يحصل أصحاب الأنواع الأخرى من الموجودات التي يمكن جمعها هنا تحت نوع واحد يتمثل بالسندات على عائد متمثل بأسعار الفائدة.

أولا .الطلب على النقود في التحليل الكلاسيكي

1. أسس النظرية الكلاسيكية للطلب على النقود: يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة والنظرية النقدية، حيث تتعلق الأولى بالأسعار النسبية في حين تتعلق الثانية بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود نفسها. وبالنسبة لهذا التحليل فإن الأسعار النسبية تحددها عوامل العرض والطلب الحقيقية لكل سلعة من السلع، في حين أن المستوى العام للأسعار تحدده كمية النقود وسرعة تداولها.

تعرف النظرية التي تشرح دور النقود في الاقتصاد القومي لدى الكتاب الكلاسيك باسم نظرية كمية النقود . وقد بنى الكلاسيك أفكارهم الاقتصادية على أساس النظر للنقود باعتبارها مجرد وسيط للتبادل ، أي أن الطلب على النقود طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات. فالنقود لا تؤدي دورا إيجابيا في الحياة الاقتصادية، و إنما كل دورها أنها تعبير عن الأثمان النسبية للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج.[1]

ويستند الكلاسيكيون في تحليلهم هذا إلى قانون ساي القائل بأن : العرض يخلق الطلب المساوي له. وعلى ذلك يصبح من المستحيل وجود حالة عامة من فائض الإنتاج. وبالتالي استحالة وجود حالة عامة من البطالة.

واستنادا إلى قانون ساي يتحدد مستوى الإنتاج عند الكلاسيك بعوامل حقيقية تتمثل في المقدار المتوفر من وسائل الإنتاج الحقيقية، طبيعية كانت أم بشرية. وأن حجم الإنتاج يكون عند الاستخدام التام. حيث أنه ليس للنقود من أثر في ذلك كله بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك وأن التأثير الوحيد للنقود يتمثل في التأثير على المستوى العام للأسعار . فالنقود في المفهوم الكلاسيكي عبارة عن وسيلة مبادلة فقط ومقياس للقيمة وليس من وظيفة أخرى في الاقتصاد.[2]

[1] - أسامة بن محمد باحنشل ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1999، ص ص 50 – 51.

[2] – ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1994 ، ص ص 57– 58.

لقد اهتم الكلاسيك بتفسير لماذا تنفق النقود ، وقد توصل هؤلاء إلى وضع أسس وقواعد عامة لنظرية الطلب على النقود تقوم على الآتي:[1]

1-1 النقود وسيلة للمبادلات فقط: فالطلب على النقود ما هو إلا طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات. أي أن النقود تقوم بدور الإنفاق على السلع والخدمات، وهي ليست إلا تعبير عن الأسعار النسبية للسلع والخدمات.

1-2 نظرية الطلب على النقود: هي نظرية لتحديد المستوى العام للأسعار حيث نظر الكلاسيك إلى النقود في إطار اهتمامهم بتحديد المستوى العام للأسعار . ولذلك فقد ركزوا تحليلاتهم على جانب العرض من النقود وتوصلوا إلى أن أي تغير في كمية النقود المعروضة ، إنما يؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار . إن تأكيد الكلاسيك على وجود العلاقة التناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار قد انطلق من افتراضهم الأساسي بثبات الناتج الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد.فقد رأى الكلاسيك أن الإنتاج الحقيقي إنما يعتمد على عوامل ومحددات حقيقية لا تتغير إلا في الأجل الطويل.

1-3 ثبات سرعة دوران النقود: يقصد بدوران النقود انتقال الوحدة النقدية الواحدة من يد إلى يد في عملية المبادلات الاقتصادية خلال السنة . وبالتالي فإن سرعة دوران النقود تمثل متوسط عدد المرات التي تنتقل الوحدة النقدية . وقد افترض الاقتصاديون الكلاسيك ثبات دوران النقود.

وقد أرجع الكلاسيك ثبات سرعة دوران النقود إلى الثبات النسبي في العوامل المؤثرة على دوران النقود ومنها:

- مستوى الوعي والتطور في عادات التعامل مع البنوك؛
- مستوى التقدم المادي وخاصة في مجالات المواصلات والنقل ؛
- مستوى تقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية و النقدية.

حيث اعتقد الكلاسيك أن تلك العوامل تظل ثابتة و لا تتغير في الأجل القصير وبالتالي فإن سرعة دوران النقود ثابتة.

ومن ناحية أخرى، فإن افتراض الكلاسيك ثبات الناتج وسرعة دوران النقود يؤكد العلاقة المباشرة والتناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

[1] – محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية – السياسة والممارسة ، الطبعة الثانية ، دار الأمين ، صنعاء ، اليمن ، 2014 ، ص ص 324 – 325.

1-4 حياد النقود: وظيفة النقود هي مجرد وسيط للمبادلة وأنه في ظل ثبات الناتج الحقيقي وسرعة دوران النقود ، فإن تغير في كمية النقود إنما يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار فقط.أي أن أي تغير في النقود ليس له تأثير على تغير الناتج أو الدخل القومي الحقيقي ، لأن هناك انفصال بين الجانب الحقيقي وبين الجانب النقدي ولأن الناتج يتحدد بناءا على عوامل حقيقية وليست نقدية. ولذلك فإن النقود محايدة أو مستقلة عن أي تغير في الجانب الحقيقي.

1-5 نظرية الطلب على النقود : هي نظرية ضمنية في الطلب الكلي على السلع والخدمات ، بما أن أسعار تتغير بشكل تناسبي مع تغير كمية النقود ، فإن هذا يعني أنه بالإمكان اشتقاق دالة الطلب الكلي بصورة ضمنية.

2- نظرية كمية النقود (صيغة فيشر): يؤكد فيشر في نظريته للطلب على النقود لغرض المبادلات على وظيفة النقود كوسيط للمبادلة وتقوم نظريته على مطابقة حسابية تسمى معادلة التبادل أساسها أن أي مبادلة تجرى بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية، ويترتب على ذلك حقيقية مؤداهاّ أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود، ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة (T) مضروبا في المستوى العام للأسعار (P)، وعلى ذلك فإن قيمة PT ستكون مساوية إلى قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود M مضروبا في سرعة تداول النقود V.[1]

ويمكن التعبير عن هذه المطابقة بالتالي:

$$MV = PT$$

حيث: M كمية النقود وهي عامل خارجي يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي.

T عدد المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل، وطالما يفترض الكلاسيك أن الدخل يكون دائما عند مستوى الاستخدام التام، لذلك فإن T تعتبر ثابتة في المدى القصير.

V سرعة دوران النقود وتعبر عن متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد لأخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية خلال فترة معينة من الزمن، وهي ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى T, P, M لأنها تعتمد على عوامل فنية وإدارية بطيئة التغير، لذلك يفترض ثباتها في الأمد القصير.

وأهم هذه العوامل مدى تقدم نظام الائتمان ودرجة استعمال أفراد المجتمع للتسهيلات التي يقدمها عادات المجتمع بالنسبة للادخار والاستهلاك، نظام الدفع في المجتمع، حجم الدخل الحقيقي...

P المستوى العام للأسعار، متوسط مرجح لأسعار جميع السلع والخدمات التي بيعت واشتريت بالنقود خلال نفس الفترة.

[1]- ضياء مجيد الموسوي، المصدر سبق ذكره، ص ص 58-59.

ومنه فإن ضرب سرعة دوران النقود بالكمية الموجودة من النقود MV تعطينا المقدار الفعلي للنقود التي تداولتها أيدي الأفراد والمشروعات في معاملاتهم، أي مقدار المدفوعات النقدية الكلية في المعاملات وذلك خلال فترة معينة من الزمن.

وحاصل ضرب عدد المعاملات T في مستوى الأسعار (P) يعطي مقدار المدفوعات النقدية الكلية في المعاملات.

ومن هنا يلاحظ أن معادلة التبادل صحيحة دائما نظرا لأن طرفاها يعبران عن نفس الشيء.

ومن هنا وفي ظل الفرضيتين السابقتين (ثبات T وثبات V) يمكن كتابة معادلة التبادل على الشكل التالي:

وبالتالي هناك ارتباط مباشر بين M وP وتقتصر نظرية كمية النقود على بيان العلاقة بينهما، حيث أن الأثر الرئيسي لحدوث تغير في كمية النقدية (M) وهي المتغير المستقل سوف يقع كاملا على مستوى الأسعار (P) وهو المتغير التابع دون أن يؤثر على سرعة التداول أو على حجم المعاملات، أي أن كمية النقود سوف تحدد تطور المستوى العام للأسعار والتغيرات التي تحدث فيها تؤدي إلى حدوث تغيرات بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار. $P = f(M)$

فوفقا لنظرية كمية النقود فإنه ليس للنقود أي تأثير على حجم النشاط الاقتصادي إذ للنقود دور تبادلي فقط وهي أداة قياس للقيمة ولا تعدو أن تكون عربة لنقل القيمة ، وليس للنقود تأثير إلا على المستوى العام للأسعار.إن هذه الفرضية تجعل النظرية الكلاسيكية للتوازن نظرية حقيقية غير نقدية حيث تعتبر النقود حيادية وعامل مساعد على المرونة الاقتصادية فحسب. ويضيف فيشر إلى هذه الفرضية فرضية استقرار عادات وتقاليد الأفراد في مجال الإنفاق الاستهلاكي والإنتاجي وعليه يرى أن أي مبادلة تجري بين المتعاملين تتطلب المساواة بين قيمة النقود من جهة وقيمة السلع والخدمات من جهة أخرى.[1]

ويستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في زيادة كمية النقود إنما يعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع، فإذا كانت كمية السلع والخدمات التي تستعمل هذه النقود في تبادلها ثابتة، وحيث أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لإنفاقها على شراء السلع والخدمات اتلي تستخدم في إشباع الحاجات، فسوف يترتب على زيادة وسائل الدفع هذه ارتفاع الأسعار نظرا لأن كمية أكبر من النقود سوف تتنازع لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات، في هذه الحالة سوف يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود.

ولكن هناك صيغة أخرى للمعادلة التي تركز على المعاملات الدخلية.

$$MV = PY$$

التي توضح حلول الدخل الوطني Yمحل المعاملات T، بالإضافة إلى أن V بموجب هذا التغير أصبح يعبر عن عدد مرات تداول الرصيد سنويا لشراء الناتج السنوي من السلع والخدمات، وبذلك

[1] – محمد فرحي، المصدر سبق ذكره، ص 90.

أصبحت تعبر عن سرعة دوران الدخل (سرعة التداول الدخلية)، أي سرعة تداول الوحدة النقدية كجزء من الدخل وليس سرعة تداول النقود لأداء المعاملات.[1]

3- صيغة كامبردج للأرصدة النقدية:

تعاني صيغة المبادلات عند فيشر في الطلب على النقود لغرض المبادلات من مشكلتين عند التطبيق تتعلق الأولى بحجم المعاملات T المتعلقة بالإنتاج أو الناتجة عن بيع الأوراق المالية وأصبح من الصعب افتراض ثبات T حتى في حالة توفر الاستخدام التام. أما المشكلة الثانية تتعلق بمستوى الأسعار والتي تمثل كمية النقود التي يتم تبادلها عند كل معاملة. وحسب صيغة دوران الدخل فقد ركز الاقتصاديون على حجم الإنتاج الجاري بدلا من حجم المعاملات وتم أخذ المستوى العام للأسعار بدلا من سعر المعاملات.[2]

تختلف صيغة كامبردج عن صيغة فيشر في أن الأولى تركز على أهمية النقود كمستودع للقيمة بدلا من تركيزها على النقود كوسيلة مبادلة. إذ تؤدي النقود كمستودع للقيمة إلى تعطيل مؤقت في القوة الشرائية العامة عند الأفراد خلال الفترة الواقعة بين بيع السلع والخدمات وشرائها. وبهذا يتركز تحليل مدرسة كامبردج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة. ويذكر اقتصاديو مدرسة كامبردج من أمثال ألفرد مارشال وبيجو، الذين يعزى إليهم تطوير هذه النظرية ، يذكرون بعض هذه العوامل مثل سعر الفائدة ، مقدار ثروة الفرد ، وسائل تسهيلات الشراء ، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة وأسعار السلع السلع. حيث أنه من شأن هذه العوامل التأثير على قرارات الأفراد في الاحتفاظ بالنقود على شكل عاطل، إلا أنهم يعتقدون أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الأمد القصير ، أو أنها تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد ، وعلى ذلك يمكن التعبير على الطلب الكلي للأرصدة النقدية الحاضرة بالشكل التالي:

لقد افترض مارشال وبقية أساتذة اقتصاد جامعة كامبردج أن طلب النقود إنما يتناسب مع الدخل وأصبحت معادلة كامبردج تأخذ هذه الصيغة:

$$Md = KPY$$

ووفقا لهذه المعادلة فإن مقدار النقود التي تطلب (Md) إنما افترض أنها نسبة (K) من الدخل النقدي (المستوى العام للأسعار (P) مضروبا في مستوى الدخل الحقيقي (Y)) وتعبر K عن التفضيل النقدي للمجتمع، وتشير إلى النسبة من الدخل النقدي التي ترغب العناصر الاقتصادية في مجموعها الاحتفاظ بها بشكل نقدي سائل.

[1] – ضياء مجيد الموسوي، المصدر سبق ذكره، ص 61.

[2] – محمد زرقون، آمال رحمان، **النظرية الاقتصادية الكلية**، د م ج، الجزائر، 2017 ، ص69.

فإذا كانت K = 1/3 على سبيل المثال، فهي ذلك أن المجتمع يرغب في الاحتفاظ بثلث الدخل الوطني في صورة أرصدة نقدية.

وK تتميز بنوع من الثبات النسبي في الفترة القصيرة، فهي تعتمد بصفة أساسية على العادات السائدة في المجتمع والمتعلقة بالمدفوعات ونظرا أن هذه العادات لا تتغير إلا ببطء شديد فيمكن اعتبار K ثابتة.

بالنسبة للدخل الحقيقيY يعتبر ثابت في المدة القصير ومن ثم فإن أي تغير في كمية النقود (M) سوف ينعكس أثره كاملا على (P) المستوى العام للأسعار.

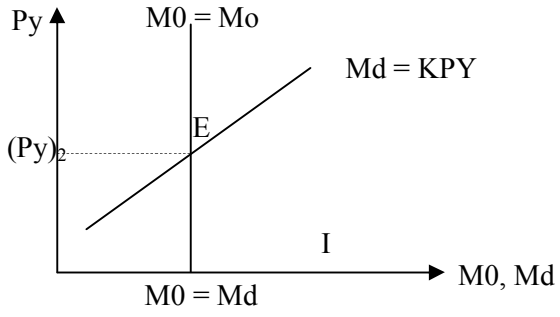
$$\uparrow M = \bar{K} \uparrow P\bar{Y}$$

وفي التوازن، فإن رصيد عرض النقود Mo المحدد خارجيا M0 = Mo

Mo: كمية النقود المتداولة في المجتمع، وتحدده السلطة النقدية بشكل مستقل عن المتغيرات الاقتصادية ومن أهمها الدخل.

ويتجدد التوازن النقدي عندما يتساوى عرض النقود M0 والطلب على النقود Md، M0=Md، ويمثل ذلك بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (4): توازن سوق النقد



4. . الطلب على النقود وأثر الأرصدة الحقيقية (أثر بيجو)

إن التوازن الاقتصادي حسب التحليل الكلاسيكي يتحقق بناءا على علاقات تبين الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج وفقا للأسعار النسبية، أما النقود ليس لها أثر يذكر على علاقات التوازن الاقتصادي ولا أثر للأسعار على التوازن، إن هذا الموقف من دور النقود في الحياة الاقتصادية يتضمن فكرة أساسها أهمية الأرصدة الحقيقية على سلوك الأفراد مع الاحتفاظ بالنقود ، وقد بين هذا الأثر الاقتصادي بيجو وسمي أثر بيجو، الذي يفسر على أن النظرية النقدية الكلاسيكية تبين أن زيادة كمية النقود المعروضة تؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية التي بحوزة الأفراد تزيد عن حاجاتهم الحقيقية فيقدمون بزيادة إنفاقهم (أي

زيادة طلبهم) على السلع والخدمات المعروضة في السوق.مما يترتب على الزيادة في الإنفاق زيادة في الأسعار لذلك تظهر نتائج كمية النقود فيما يخص تأكيد العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.[1]

ثانيا– الطلب على النقود حسب التحليل الكينزي

1. الأسس العامة لنظرية كينز في الطلب على النقود

قدم الاقتصادي البريطاني كينز نظريته البديلة في الطلب على النقود في إطار منظومة الأفكار الاقتصادية التي قدمها كبديل للرؤية الاقتصادية الكلاسيكية. وقد ارتكزت نظرية كينز في الطلب على النقود على الأسس الآتية:[2]

1-1 رفض الفروض الكلاسيكية الأساسية ومنها:

1-1-1 رفض فرضية ثبات الدخل (الناتج) عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ، وأن التغير في حجم الناتج يكون مستقلا عن التغير في كمية النقود ، وبعبارة أخرى فإن كينز قد رفض الفصل بين الجانب الحقيقي (العيني) والجانب النقدي في الاقتصاد كما كان يرى الكلاسيك.

فتغير الناتج لا يمكن أن يكون منفصلا أو مستقلا عن دور النقود وأثرها على النشاط الاقتصادي، و لا شك أن رفض الفصل يحمل عدد من الدلالات الاقتصادية منها:

– رفض الحياد التام للنقود كما يرى الكلاسيك ، فالنقود لها تأثير على الناتج والنشاط الاقتصادي عموما؛

– الخروج من ازدواجية التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق بتحديد الأسعار ، حيث كان الكلاسيك ينظرون إلى النقود كنظرية لتحديد الأسعار. وفي نفس الوقت فسر الكلاسيك تغير الأسعار النسبية للسلع والخدمات على أساس تغير العوامل الحقيقية وليس النقدية. الأمر الذي أوقعهم في هذا الازدواج ، حيث نظر الكلاسيك إلى معادلة التبادل (أو النظرية الكمية للنقود) كنظرية لتحديد المستوى العام للأسعار، عندما اعتقدوا بوجود علاقة تناسبية ميكانيكية تامة بين التغير في كمية النقود والتغير في الأسعار.

أي أن العلاقة النسبية تبدأ من النقود وتؤثر على الأسعار ولكن الواقع الذي رآه كينز غير ذلك. فالواقع يظهر أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست على الدوام ميكانيكية كما تصورها الكلاسيك.

فالأسعار قد تتغير لأسباب حقيقية وليست نقدية مثل تغير تكاليف الإنتاج التي تسبب تغيرا في الإنتاج ومن ثم تغيرا في الأسعار ، ومن ناحية أخرى ، فإن تغير الناتج يسبب تغيرا في الأسعار ، فإذا ارتفع

[1] – لطيفة بهلول وآخرون، المصدر سبق ذكره، ص ص 59 – 60.

[2] – محمد أحمد الأفندي ، المصدر سبق ذكره ، ص ص 329 – 331.

مستوى التشغيل ومن ثم الناتج فإن الأسعار لا ترتفع رغم زيادة كمية النقود. إضافة إلى أن الأسعار قد تتغير لأسباب نقدية دون أن يسبقها بالضرورة تغيرا في كمية النقود كما يرى الكلاسيك. أي أن علاقة السببية تبدأ من الأسعار وتنتهي بتغير كمية النقود، وهذا يسير باتجاه معاكس لما كان يراه الكلاسيك.

1-1-2 رفض ثبات سرعة دوران النقود(V): إن افتراض ثبات سرعة دوران النقود ليس صحيحا، فسرعة الدوران تتأثر في الأجل القصير بتصرفات الأفراد والعناصر الناجمة عن تقلب المزاج النفسي أو العوامل النفسية وفقا لرؤية كينز.

وتتأثر سرعة دوران النقود أيضا بصورة طردية مع تقلبات سعر الفائدة في الأجل القصير لذلك كان كينز يعتقد أن سرعة دوران النقود تتغير ، وبالتالي فإنها ليست مستقرة بسبب تغير حالة الاقتصاد من رواج إلى كساد والعكس.

ويترتب على رفض الثبات النتائج الآتية:

إضعاف العلاقة الميكانيكية المباشرة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار. فإذا سمح لسرعة الدوران بالتغير في معادلة التبادل فإن زيادة كمية النقود لن تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار ،ذا اقترن ذلك بانخفاض سرعة دوران النقود. كذلك فإن انخفاض كمية النقود لن يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار إذا اقترن ذلك بارتفاع دوران النقود بنفس النسبة.

2-1 نظرية كينز في سعر الفائدة

ركز الكلاسيك على جانب عرض النقود وأهملوا بصورة ضمنية جانب الطلب على النقود. وبسبب ذلك فقد اعتقدوا بصحة العلاقة الميكانيكية بين كمية المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار.

أما كينز فقد نقل الاهتمام إلى جانب الطلب على النقود ونتيجة لذلك فقد أسس نظريته المتعلقة بسعر الفائدة. رأى كينز أن سعر الفائدة هو سعر نقدي يتحدد في سوق النقود عندما تتعادل كمية المعروض النقدي مع كمية الطلب على النقود. ومن الواضح أن هذا يختلف مع الكلاسيك الذين رأوا أن سعر الفائدة هو سعر حقيقي (عيني) يتحدد في سوق رأس المال (الادخار – الاستثمار). وبهذه الرؤية لكينز لسعر الفائدة ، يكون الاهتمام قد انتقل إلى سوق النقود وعلى وجه الخصوص جانب الطلب على النقود ، على اعتبار أن عرض النقود هو متغير خارجي يحدده البنك المركزي.

وبما أن سعر الفائدة هو سعر نقدي ، فإنه يمثل ثمن التخلي عن السيولة النقدية ، وليس ثمنا للانتظار أو ثمن للتضحية بالاستهلاك الحاضر كما كان يرى الكلاسيك. أي أن سعر الفائدة وفقا لكينز هو الثمن المحفز لدفع الأفراد الذين يحتفظون بالنقود في شكل سائل للتخلي عن هذه السيولة وفقا لدافع المضاربة الذي يعد أحد دوافع الطلب على النقود لدى كينز.

2. دوافع الطلب على النقود

في كتابه الشهير النظرية العامة التوظف، النقود والفائدة سنة 1936 عارض جون مينارد كينز (**John Maynard Keynes**) الرأي الكلاسيكي الخاص بأن سرعة دوران النقود ثابتة ، وتقدم بنظرية جديدة في الطلب على النقود تؤكد على أهمية سعر الفائدة. وكينز الذي كان أستاذا بجامعة كامبردج (**Cambridge**) عندما ألف كتابه النظرية العامة اتبع بطبيعة الحال ، الصيغة التي وضعها زملاؤه من أساتذة كامبردج . ونظريته في الطلب على النقود والتي تسمى نظرية تفضيل السيولة **Liquidity Preference Theory**) سألت نفس السؤال الذي سألته نظرية كمية النقود وهو : لماذا يحتفظ الأفراد بالنقود ؟ ولكن كينز كان أكثر دقة من سابقيه فيما يتعلق بالدوافع التي تؤثر على قرارات الأفراد[1] .

ارتكزت نظرية كينز في الطلب على النقود على الفروض الآتية:[2]

- وظيفة النقود كوسيط للمبادلة وكمخزون للثروة (أو مخزون للقيمة أو الادخار)؛

- يوزع الأفراد ثروتهم (W) على الأصول النقدية السائلة (M) والسندات (B).

- يتحدد سعر الفائدة النقدي عند نوازن النقود أي عند تساوي الكمية المطلوبة من النقود مع كمية المعروض النقدي.

- الطلب على النقود يكون مرنا بالنسبة للتغير في سعر الفائدة.

- هناك ثلاثة دوافع أساسية لاحتفاظ الأفراد بالنقود (أي الطلب على النقود) وهي:

- دافع المبادلات
- دافع الاحتياط
- دافع المضاربة

2-1 دافع المعاملات : Transaction Motive

يستمد باعث المبادلات وجوده من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل، إذ يتم استخدام النقود في تسوية المعاملات. ويقصد بدافع المبادلات رغبة المؤسسات الاقتصادية، أفرادا أو مشروعات في الاحتفاظ بقدر معين من النقود على شكل سائل بهدف مواجهة نفقاتهم الجارية. ويعد هذا الدافع أكثر الدوافع الثلاثة شيوعا للطلب على النقود، بمعنى أنه الدافع الرئيسي الذي يحفز تلك المؤسسات الاقتصادية على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة.

[1] – سامي خليل ، المصدر سبق ذكره ، ص 1397.

[2] – محمد أحمد الأفندي ، المصدر سبق ذكره ، ص 331.

ويتأتى الطلب على النقود لغرض المبادلات نتيجة الفجوة الواقعة بين استلام الدخل وإنفاقه مما يجعل الأفراد والمؤسسات التجارية تحتفظ بقدر متوسط من النقود على شكل سائل لتسديد قيمة طلباتهم اليومية من السلع والخدمات. فبالنسبة للأفراد ، عادة يتسلمون مرتباتهم بصفة دورية (أسبوعيا أو شهريا)، وينفقونها على فترات أقصر، أي أن النفقات تعد أكثر تكرارا من استلام الدخل، طالما أن أوجه الإنفاق اليومي تتسم بالكثرة والتعدد ، وعلى ذلك لابد من احتفاظ الفرد بجزء من الدخل على شكل سائل لتمويل إنفاقه الجاري على السلع والخدمات ، أي لتغطية الفترة الزمنية التي تمر بين استلام الدخل وقيامه بعمليات إنفاقه.

وكذلك الحال بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ، إذ تحصل المؤسسة الصناعية على الدخل من مبيعات منتجاتها ، وتدفع رواتب موظفيها مرة كل شهر وأجور العمال العاملين لديها مرة كل أسبوع كما تقوم بشراء المواد الأولية التي تحتاجها في فترات زمنية متقطعة وغير منظمة. وعلى ذلك لابد لها من الاحتفاظ برصيد نقدي سائل يتغذى دائما من أثمان مبيعاتها وتستنزفه مدفوعاتها على شكل أجور ورواتب وإيجاراتها وتكاليف المواد الأولية...

ويتوقف حجم الطلب على النقود لدافع المعاملات على ما يسمى بفترة الدخل/ الإنفاق. وتتوقف هذه الفترة على عاملين: النمط الزمني للإنفاق و مراحل الإنفاق. وتبين فترة الدخل / الإنفاق متوسط الفترة الزمنية التي يحافظ خلالها الفرد بالنقد سائلا ، بينما يعني النمط الزمني للإنفاق كيفية التصرف في الرصيد النقدي في كل مرحلة من مراحل المدفوعات ، أي إن كان الإنفاق منتظما أو غير منتظم خلال فترة الدخل / الإنفاق. أما مرحلة المدفوعات فيقصد بها الفاصل الزمني الذي يفصل بين كل دفعتين متتاليتين للمدفوعات من نفس النوع.[1]

و منه يعتمد الطلب على النقود بدافع المبادلة بصفة أساسية على القيمة الاسمية للدخل (والذي يعبر عن مجموع السلع والخدمات مضروبة في أسعارها) ومن ثم فحين يزيد حجم الدخل أو حينما ترتفع الأسعار أو حينما يحدث الاحتمالين معا فانه يبقى طلب كمية اكبر من النقود بدافع المعاملات.

مما يسمح بصياغة دالة الطلب على النقود للمبادلات على النحو

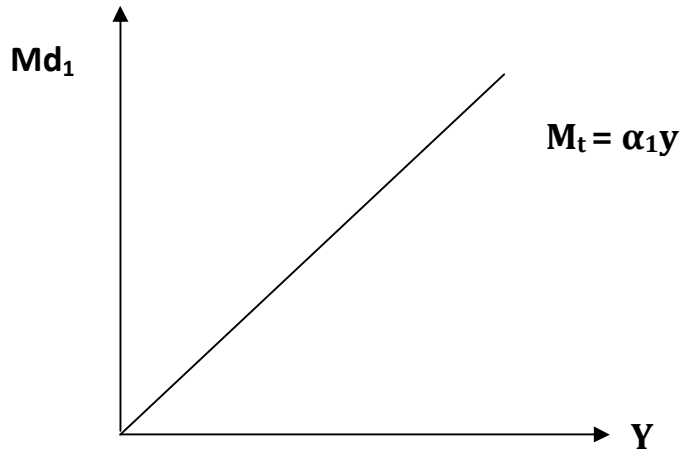
$$Mt = \alpha 1\, Y$$

حيث: α_1 تمثل معامل الاحتفاظ بالوحدة النقدية عن طريق الدخل.

والى جانب الدخل هناك عوامل أخرى تؤثر بدورها في الطلب على النقود بغرض المبادلة، غير أن هده العوامل لا تتغير في المدى القصير بحيث يمكن افتراض ثباتها، وبحيث يصبح الطلب على النقود بدافع المبادلة دالة في الدخل يزيد بزيادته وينقص بنقصانه.

[1] – ضياء مجيد الموسوي، المصدر سبق ذكره، ص ص 236 – 238.

الشكل رقم (5): الطلب على النقود بدافع المعاملات



2-2 دافع الاحتياط Precautionary Motive

ذهب كينز إلى نقطة أبعد من التحليل الكلاسيكي باعترافه أنه بجانب الاحتفاظ بالنقود لإتمام المعاملات اليومية ، فإن الأفراد يحتفظون بقدر إضافي من النقود كاحتياطي في مواجهة الحاجات غير المتوقعة. ويعتقد كينز أن كمية أرصدة النقود التي يحتفظ بها الأفراد بغرض الاحتياط إنما تحدد أوليا بمستوى المعاملات التي يتوقع الأفراد إتمامها في المستقبل ، وأن هذه المعاملات تكون متناسبة مع الدخل . ولذلك فإن كينز رأى أن الأفراد يحتفظون بجزء من أرصدتهم النقدية بغرض الاحتياط وأن هذا الجزء من الأرصدة النقدية يكون متناسبا مع دخولهم.[1]

يعود الطلب على السيولة لغرض الاحتياطي إلى توفر حالة عدم التأكد من ظروف المستقبل التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد أو المؤسسات. وعلى ذلك يحتفظ الأفراد والمؤسسات بجزء من الدخل النقدي لهذا الغرض. وبالإضافة إلى حجم الدخل يعتمد دافع الاحتياطي على عوامل أخرى: [2]

– طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به ، ففي فترات الرخاء قد يكون الفرد متفائلا ، فيقل طلبه على النقود لغرض الاحتياط ، ويحصل العكس في فترات الكساد ، إذ قد يتشاءم الفرد فيزداد طلبه على النقود لغرض الاحتياط خوفا من تقلبات المستقبل.

– درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع. ففي أوقات الأزمات يزيد الإقبال على الاحتفاظ بالنقود بغرض الاستعداد لمواجهة الاحتمالات المختلفة التي قد ينطوي عليها المستقبل.

[1] -سامي خليل ، المصدر سبق ذكره ، ص ص 1398 – 1399.

[2] – ضياء مجيد موسوي، المصدر سبق ذكره ، ص ص 250 – 251.

– درجة نمو وتنظيم سوق الأوراق المالية ، وبالتالي مدى إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى نقود سائلة ، إذ كلما كانت إمكانية الحصول على ائتمان من هذا السوق كبيرة وكان تحويل الأوراق المالية من أسهم وسندات إلى سيولة نقدية أمرا سهلا ويتم بسرعة ودون تعرض إلى خسائر رأسمالية ، قلت الحاجة إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لغرض الاحتياط.

– مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال. إذ كلما كان الطلب على المنتجات التي يقوم بإنتاجها مشروع معين يعد متقلبا تطلب الأمر الاحتفاظ بمقدار أكبر من الأرصدة النقدية بغرض مواجهة الطوارئ بعكس الحال إذا كانت منتجات المشروع تواجه طلبا مستقرا.

ويتوقف الطلب على النقود بدافع الاحتياط على مستوى الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى. غير انه يمكن القول بصفة عامة أن الطلب على النقود يتوقف بصفة أساسية على الدخل نظرا لان العوامل الأخرى لا تتغير عادة في المدة القصيرة. ومنه :

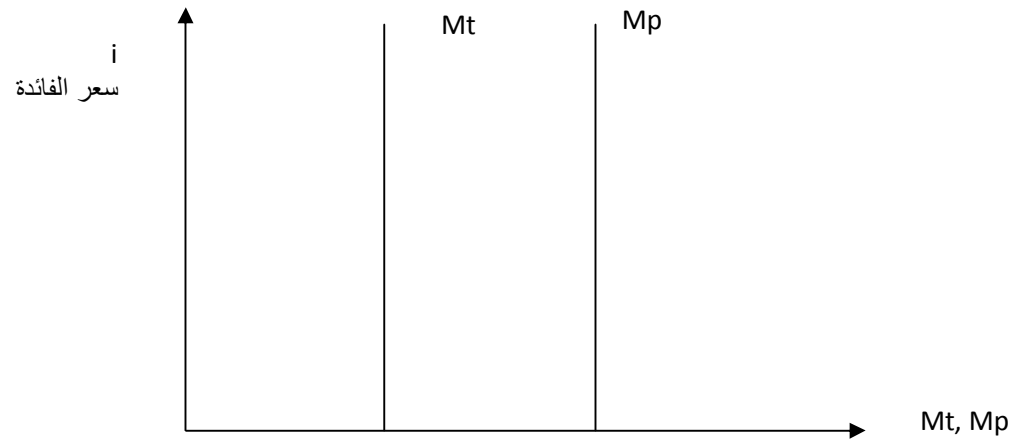
$$\boldsymbol{Mp = \alpha 2\, Y}$$

و منه يأخذ شكل منحنى طلب النقود لأجل الاحتياط نفس شكل منحنى طلب النقود بدافع المبادلة.

و معنى هذا أن دالة الطلب على النقود بغرض المبادلة والاحتياط تعتمد على متغير واحد وهو الدخل ولا علاقة لها بنفقة الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة (أي بسعر الفائدة). حيث يمكن التعبير عن العلاقة بين هذا الطلب على النقود وبين سعر الفائدة بيانيا على النحو التالي:

حيث يمثل سعر الفائدة (i) على المحور الراسي، فكمية النقود المطلوبة لدافع الاحتياط أو المعاملات على المحور الأفقي.

الشكل رقم (6): العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة



و هنا يمثل الطلب على النقود (سواء كان بدافع الاحتياط أو بدافع المبادلة) عن طريق خط موازي للمحور الراسي والذي يعبر عن جمود هذا النوع من الطلب على النقود وعدم مرونته بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة.

ويلاحظ أنه إذا تم التحليل في المدة الطويلة وإذا زاد الدخل (y) فان الخط الرأسي سوف ينتقل من مكانه إلى جهة اليمين.

2-3 دافع المضاربة Speculative Motive

يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على الربح. وعلى ذلك، يصبح الربح عبارة عن الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية وبيعها. ويعتمد حجم الربح على قدرة المضارب في التنبؤ بأحوال بورصة (سوق) الأوراق المالية. إذ قد يتمكن من تحقيق ربحا عاليا إذا كان تقديره جيدا لأحوال هذه السوق. بناءا على ذلك يحتفظ المضارب بأرصدة نقدية سائلة بغرض الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية حتى يتمكن من تحقيق أرباح رأسمالية في الفترة القصيرة. وتتناسب أسعار السندات تناسبا عكسيا مع سعر الفائدة. إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات . فإذا توقع المضارب انخفاض أسعار السندات (ارتفاع أسعار الفائدة)، عندئذ سيحاول التخلص من الأوراق المالية والاحتفاظ بالنقود بدل السندات، أي بيعها والاحتفاظ بالنقود عوضا عنها. ويحصل العكس تماما إذا توقع ارتفاع أسعار السندات (انخفاض أسعار الفائدة)، إذ في هذه الحالة سيحاول شراء السندات بما لديه من أرصدة نقدية سائلة، أي سيتخلص من السيولة النقدية المحتفظ بها لغرض المضاربة مقابل حصوله على السندات. ويعود السبب في العلاقة العكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة إلى محدودية العائد السنوي المتحصل من السند.[1] فمزايا الاحتفاظ بالسندات أنها تدفع فائدة وأنها قد تباع مع تحقيق مكسب رأسمالي. وعيوب الاحتفاظ بالسندات ، هي أنها أقل سيولة من النقود كما أن التسييل الإجباري لهذه السندات قد يعني خسارة مالية.[2]

لقد قسم كينز الأصول التي يمكن أن تستخدم كمخزن للثروة إلى قسمين : النقود والسندات وبالتالي، فقد تساءل هذا السؤال : لماذا يفضل الأفراد الاحتفاظ بالثروة في صورة نقود بدلا من السندات ؟ الفرد يفضل أن يحتفظ بالنقود لو أنه توقع أن يكون العائد أكبر عند الاحتفاظ بالنقود عن العائد المتوقع عند الاحتفاظ بالسندات . ولكن كينز افترض أن العائد المتوقع على النقود هو صفر على اعتبار أن الودائع تحت الطلب لا تدفع أي فائدة. أما بالنسبة للسندات فهناك عنصران للعائد المتوقع : الفائدة التي يدفعها السند وبالإضافة إلى ذلك الربح الرأسمالي المتوقع من الاحتفاظ بالسند.[3]

---

[1] – المصدر نفسه ، ص ص 251 – 252.

[2] – سامي خليل ، المصدر سبق ذكره ، ص 430.

[3] – المصدر نفسه، ص ص 1399 – 1400.

ويعتقد الاقتصادي كينز بوجود قانون سيكولوجي يسود أسواق المال ، إذ يقول : عندما يصل سعر الفائدة إلى ذلك المستوى المرتفع تكون أسعار السندات قد وصلت إلى مستويات منخفضة جدا عندما يشعر المضاربون أن سعر الفائدة لا يمكن أن يرتفع أكثر مما ارتفع ، أي أن أسعار السندات لا يمكن أن تنخفض أكثر مما انخفضت ، وأنه لابد من انخفاض أسعار الفائدة، أي ارتفاع أسعار السندات. واستنادا إلى هذا الشعور النفسي يقدم المضاربون على شراء السندات أملا في ارتفاع أسعارها فيما بعد ، ومن ثم تمكنهم من تحقيق أرباح رأسمالية تتمثل في الفرق بين قيمة شراء السندات وبيعها.[1]

من التحليل السابق يتضح أنه بعكس الحال بالنسبة للأرصدة النقدية السائلة التي تحتفظ بها العناصر الاقتصادية بدافع المبادلة أو الاحتياط، فان الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها بدافع المضاربة تعد شديدة الحساسية بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة بحيث تقوم علاقة دالية بين الطلب على النقود بدافع المضاربة وبين سعر الفائدة (أي أن الطلب على النقود لهذا الدافع دالة متناقصة في سعر الفائدة). ومعنى ذلك أنه كلما زاد سعر الفائدة الذي يمكن الحصول عليه كلما انخفض الطلب على النقود بدافع المضاربة، وكلما انخفض سعر الفائدة الذي يمكن الحصول عليه كلما ارتفع الطلب على النقود للمضاربة(أي زاد تفضيل السيولة).

والخلاصة أن هناك علاقة عكسية بين الطلب على السيولة أو الاحتفاظ بالنقود لأجل المضاربة وسعر الفائدة السائد في السوق يمكن تمثيلها رياضيا:[2]

حيث أن:

Msp : الطلب على النقود لغرض المضاربة

I: سعر الفائدة

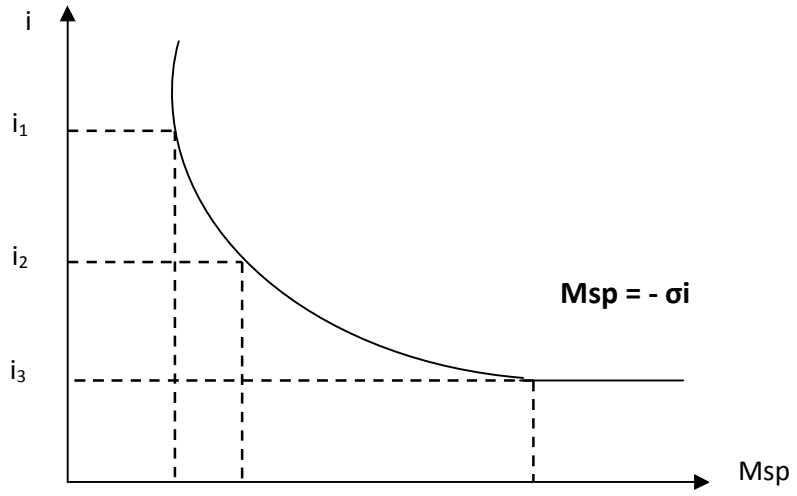
σ معامل الطلب على النقود لأجل المضاربة $\sigma>0$

كما يمكن تمثيل دالة الطلب على النقود لأجل المضاربة بيانيا في الشكل الموالي:

[1] – ضياء مجيد موسوي، المصدر سبق ذكره ، ص ص 252 – 253.

[2] - محمد فرحي ، المصدر سبق ذكره ، ص 235.

الشكل رقم (7): الطلب على النقود لأجل المضاربة



حيث أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى دفع المضاربون نحو الاستثمار عن طريق شراء السندات بدلا من الاحتفاظ بالنقود على شكل عاطل. ويحصل العكس عند انخفاض أسعار الفائدة.

و يتضح من الشكل أن منحنى التفضيل النقدي لغرض المضاربة يصبح شديد المرونة عند سعر الفائدة المنخفض جدا، وهذا معناه أنه عند انخفاض سعر الفائدة كثيرا عن المعدل العادي تسود قناعة عامة عند الراغبين في شراء السندات بأن سعر الفائدة قد وصل لأدنى مستوى له، وأنه لا يمكن أن ينخفض أكثر مما وصل إليه وانه سيرتفع في المستقبل القريب، أي لا بد من انخفاض أسعار السندات. وإذا ساد مثل هذا الشعور لدى المضاربون يصبح منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة شديد المرونة، و قد يأخذ شكل خط أفقي مستقيم كما في الشكل عند مستوى سعر الفائدة $\mathbf{i}_3$. **ويطلق على مثل هده الحالة مصطلح (فخ السيولة)** أو (المصيدة الكينزية)، أي المضاربون سيحتفظون بأي كمية من النقود تقع في حوزتهم على شكل أرصدة نقدية عاطلة دون التوجه في استثمارها في شراء السندات.و يعتبر كينز أول من أشار إلى هده الظاهرة الاقتصادية ونادى بعدم جدوى السياسة النقدية في ظل الكساد لان الزيادة في كمية النقود من قبل السلطات النقدية سيحتفظ بها الأفراد على شكل أرصدة نقدية عاطلة.[1] حيث يعبر فخ السيولة عن ذلك المستوى المنخفض جدا من سعر الفائدة الذي يصبح عنده الطلب على النقود تام المرونة ، بحيث يبتعد عن الاستثمار في السندات ويبيعون ما لديهم منها بهدف الحصول على أرصدة نقدية بسبب انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع أسعار السندات ، وعندئذ تختفي مسألة المفاضلة بين النقود والسندات ، وتصبح النقود هي المفضلة لغرض الاحتفاظ بها لانخفاض العائد على السندات.[2]

[1] – ضياء مجيد الموسوي، المصدر سبق ذكره ، ص 254.

[2] – هيل عحمي جميل الجنابي، النقود المصارف والنظرية النقدية ، الطبعة الثانية ، دار وائل ، 2014، ص 256.

4- منحنى تفضيل السيولة:

استنادا الى التحليل السابق يمكن استنتاج دالة الطلب على النقود والتي تعبر عن الأغراض الثلاثة السابقة:

$$Md = Mt + Mp + Msp$$

$$Md = \alpha_1 y + \alpha_2 y - \sigma i = \alpha y - \sigma i$$

حيث:

$$\alpha = \alpha_1 + \alpha_2$$

تبين المعادلة السابقة وجود علاقة طردية بين الطلب على النقود والدخل y. وعلاقة عكسية بينه وبين معدل الفائدة i .

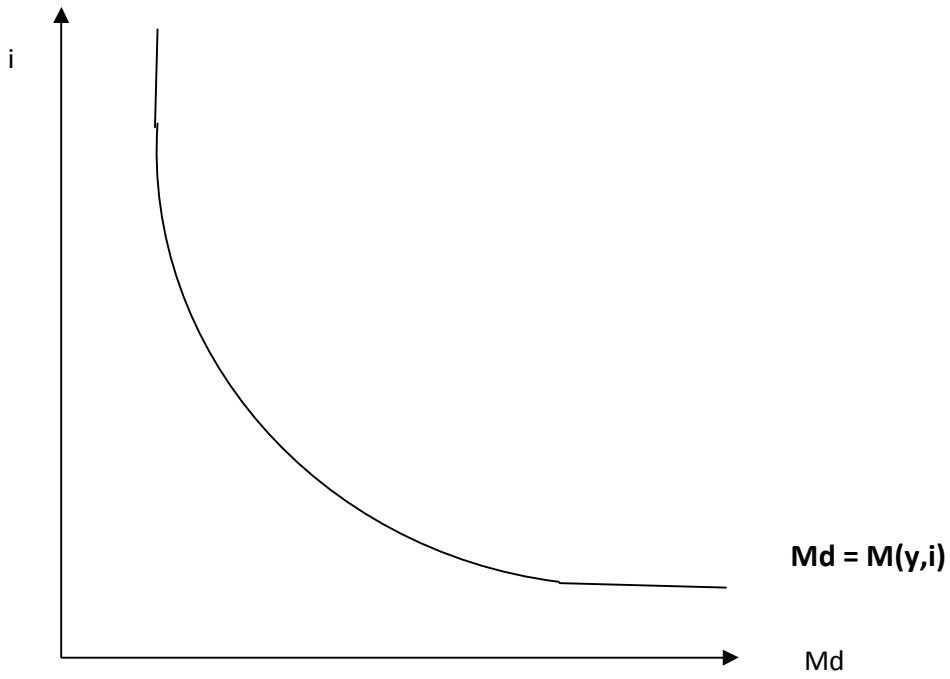
أو بشكل مختصر يمكن أن نكتب: $Md = M(Y, i)$

حيث:

$$\frac{dMd}{dy} > 0$$

$$\frac{dMd}{di} < 0$$

الشكل رقم (8): منحنى الطلب الإجمالي على النقود



نلاحظ أن هذا المنحنى ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين وهو عديم المرونة في الجزء الأول منه (وهو الموازي للمحور الراسي) بالنسبة لسعر الفائدة ثم نأخذ مرونته في الازدياد كلما اتجه جهة اليمين

(أي في الجزء الأوسط). وعند المستويات المنخفضة لسعر الفائدة يتمتع الطلب على النقود بمرونة كبيرة ثم يصبح لانهائي المرونة (أي مصيدة السيولة).

حيث أن منحنى الطلب على النقود يعبر عن علاقة من سعر الفائدة (المحور الرأسي) والطلب على النقود (المحور الأفقي)، ونظرا لان جزءا من الطلب على النقود يعتبر دالة في الدخل وليس في سعر الفائدة وهو الطلب المتعلق بدافعي المعاملات والاحتياط. فإنه يرسم منحنى الطلب الكلي على النقود عند مستوى معين من الدخل بحيث انه إذا حدثت زيادة في الدخل يعبر عنها بارتفاع هذا المنحنى وانتقاله من مكانه إلى مستوى أعلى معبرا عن زيادة الطلب على النقود بدافعي المعاملات والاحتياط مع كل زيادة في الدخل يعبر عنها بارتفاع هذا المنحنى وانتقاله من مكانه إلى مستوى أعلى معبرا عن زيادة الطلب على النقود بدافعي المعاملات والاحتياط مع كل زيادة في الدخل.

ومن نظرية كينز في تفضيل لسيولة كطلب على النقود يستخلص أن:[1]

– أن نموذج كينز في الطلب على النقود جاء متضمنا استنتاجا هاما هو أن سرعة دوران النقود ليست ثابتة . وإنما هي دالة مباشرة في سعر الفائدة الذي يتذبذب بكثرة.

– كذلك فإن نظرية كينز رفضت فكرة ثبات سرعة الدوران ، ذلك لأن التغيرات في توقعات الأفراد فيما يتعلق بالمستوى العادي لأسعار الفائدة إنما يؤدي إلى انتقال في الطلب على النقود والذي يؤدي بدوره إلى انتقال في سرعة الدوران.

ثالثا. دالة الطلب على النقود عند فريدمان (النظرية الكمية الحديثة)

في سنة 1956 طور الاقتصادي ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية نظرية الطلب على النقود في مقاله الشهير بإعادة صياغة نظرية كمية النقود ، وقد مثلت هذه النظرية أبرز إسهامات مدرسة النقديين التي بدأت تظهر في عقد السبعينات. وهي الفترة التي كانت الأفكار الاقتصادية الكينزية تهتز في مواجهة المشكلة المزدوجة ، مشكلة التضخم الركودي التي عانت منها كثير من الاقتصاديات الغربية آنذاك.

جاءت نظريته في الطلب على النقود كامتداد وتطوير للنظرية الكلاسيكية المتمثلة في صياغة فيشر (معادلة التبادل). ولكن بدون التمسك بفرضية ثبات سرعة دوران النقود التي تمسك بها الكلاسيك.هذا النخلي عن فروض الكلاسيك قد سمح بمقولة أن لكمية النقود دور مؤثر في الدخل والإنتاج والأسعار. أي أن النقود تؤثر على النشاط الاقتصادي وهذا يعد موقفا مناقضا لصرامة الكلاسيك الذين اعتقدوا بمبدأ حياد النقود.

[1] – سامي خليل ، المصدر سبق ذكره، ص 1404.

1. المبادئ الأساسية للنظرية الكمية المعاصرة

نشر فريدمان مقالين: الأول سنة 1956 والثاني سنة 1959 ، ودراسات أخرى له ولعلماء آخرين من نفس المدرسة مثل : J.VINER , F. KNIGHT , H.SIMON , L. MINTS وأهم مبادئها هي :[1]

- العودة لتحاليل النظرية الكمية للنقود التي قضى عليها فكر كينز ، بإضافات ومنهج جديدين (استيعاب الانتقادات الموجهة للكلاسيك، والاستفادة من التطور الفكري بعد الكلاسيك)".
- رغم أن فريدمان يذكر كثيرا فيشر في تحاليله، إلا أنه يقترب في تحليله للطلب على النقد من مارشال ، وكينز جزئيا. فإذا كان تحليل كينز للسيولة انتقل بنظرية **Md** من صفة المعاملات التي بنيت على صيغة فيشر ، إلى صيغة الأرصدة النقدية منطلقا من صيغة مارشال ومضيفا لها. فإن فريدمان اعتبر أن **Md** جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال، التي تهتم بتكوين الميزانية او محفظة الأصول.
- يرى فريدمان أن النظرية الكمية المعاصرة ، ليست نظرية للدخل أو المستوى العام للأسعار، بل هي نظرية للطلب على النقد.
- نظرية فريدمان صالحة للأفراد وأصحاب الأعمال، فبالنسبة للأول: يعتبر النقد أصلا من الأصول، أو أحد أشكال الاحتفاظ بالثروة ، وبالنسبة للثاني: يعتبر النقد سلعة تضاف للسلع الأخرى كمدخلات للحصول على مخرجات.
- يعتبر فريدمان أن النقد متغير مخزون أي متغير تراكمي، فله خدمة كونه مصدر القوة الشرائية ، مثل السلع الأخرى التي تقوم بخدمات بعد الحصول عليها، وبالتالي الطلب على النقد شبيه بالطلب على السلع والخدمات.
- بنى فريدمان نموذجا وحيدا لـ **Md** ، عكس كينز الذي استخدم عدة علاقات ومعادلات ونماذج.
- لم يبحث فريدمان في دوافع **Md** كما فعل كينز، بل اهتم بمحددات **Md** ، وهي الثروة الكلية **(W)**، ومردود كل شكل من أشكال الثروة ، وأذواق الحائزين عليها، واستخدم مفهوما جديدا وهو الدخل الدائم (Yp). وهو بذلك حلل العوامل المؤثرة في Md بطريقة أشمل من سابقيه، وبالتالي أضاف متغيرات جديدة يمكن بواسطتها تفسير Md وتقييمه.
- شبّه فريدمان **Md** بالطلب على السلع والخدمات، فدرس محددات الطلب على الاستهلاك والدخل ، وسعر سلعة ما وأسعار سلع أخرى (مكملة وبديلة)، وأذواق المستهلكين.

[1] – عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي – الجزء الأول مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية – ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2014 ، ص 324.

2. الفرضيات الأساسية لنظرية الطلب على النقود لفريدمان

ارتكزت هذه النظرية على عدد من الفروض وهي:[1]

- رفض دوافع الاحتفاظ التي ركز عليها كينز في بناء نظرية التفضيل النقدي.
- النظر إلى الطلب على النقود في إطار مشابه لنظرية الطلب على أي سلعة أو أصل آخر. فالنقود كسلعة لا تتميز عن غيرها من السلع. فإذا كان الطلب على أي سلعة يعتمد على سعرها والدخل وأسعار السلع الأخرى. فكذلك الطلب على النقود ، يعتمد على سعر النقود والخل وأسعار السلع الأخرى.
- على خلاف تحليل كينز لمكونات الثروة وقصرها على السندات والنقود. فإن فريدمان يرى أن ثروة الأفراد تتكون من تشكيلة مختلفة من الأصول البديلة للنقود، مثل النقود والأسهم والسندات والأصول غير البشرية .
- معدلات العائد النسبي على الأصول المالية وليس الأسعار النسبية لها هي المحدد للاختيار بين الأصول البديلة. وبناءا على ذلك، فإن الطلب على أي أصل إنما يعتمد على معدل العائد لذلك الأصل ومعدلات العوائد على الأصول البديلة وكذلك مستوى الثروة.
- اعتبر فريدمان أن سعر الفائدة هو معدل العائد على الأصول بما في ذلك النقود التي تكون مودعة في البنوك وتتلقى عوائد.
- يعتبر معدل التضخم المتوقع هو معدل العائد على النقود السائلة التي تشكل مكون من مكونات الثروة أي عندما ترتفع الأسعار تنخفض القيمة الحقيقية للنقود. وبالتالي فإنه يمثل عائد سالب للنقود السائلة بل لخيارات الاحتفاظ بالأصول بصورة عامة.
- ولقياس حجم الثروة، استخدم فريدمان مفهوم الدخل الدائم كمقياس للثروة. وهو بذلك يختلف عن كينز الذي اعتبر الدخل المطلق الحالي مقياس للثروة في دالة الطلب على النقود. وقد حدد فريدمان الدخل الدائم بأنه متوسط دخل الفرد السنوي المتوقع الحصول عليه خلال السنوات المتبقية من حياة الفرد.

بالإضافة إلى الفرضيات التالية:[2]

- عرض النقود مستقل عن الطلب عليها.
- دالة **Md** مستقرة، ناجمة عن استقرار كامل في توزيع الدخل الوطني.
- رفض تحليل كينز فيما يخص مصيدة السيولة في Md.

[1] - محمد أحمد الأفندي ، المصدر سبق ذكره، ص 347.

[2] – عبد القادر خليل، المصدر سبق ذكره، ص 327.

3. محددات الطلب على النقود عند فريدمان

يرى فريدمان أن Md جزء من نظرية رأس المال أو نظرية الثروة. وفي بحثه المنشور عام 1956، يرى أن النقود أحد أشكال الثروة التي يمكن أن يحتفظ بها الأثرياء أو الميسرون، وان النقود لدى الوحدات الإنتاجية عبارة عن موجودات رأسمالية أخرى من أجل الحصول على مخرجات يعرضها المشروع للبيع، لذل فإن الطلب على النقد يدخل في إطار نظرية رأس المال. وفي تحليله، يعتبر فريدمان أن النظرية الكمية للنقود هي نظرية الطلب على النقد، ويرتبط هذا الأخير بعدة محددات هي:

3-1 الثروة الكلية: مفهوم الثروة عند فريدمان أوسع، ويشمل جميع الأصول التي يمكن أن تحقق دخلا أو عائدا معينا، فالنقود هي إحدى مكوناتها، وهناك الأصول الرأسمالية والنقدية(أسهم وسندات)، وأصول عينية وأصول بشرية ، أي أن الثروة تشمل كل العاصر المادية والبشرية. ومنه تشكل الثروة عند فريدمان كل مصادر الدخل، وتمثل مقدار معين ثابت في نقطة زمنية معينة ، مقسم بين أشكال مختلفة للأصول يقبل الأفراد حيازتها. وبما أن الثروة رصيد، فإنها ترتبط بالدخل بوصفه تيار عن طريق سعر الفائدة، وبعبارة أدق: الثروة هي القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل. ويعتبر فريدمان أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية، هي أهم محددات **Md**، وتحتل المرتبة الأولى، وتمثل قيدا يناظر قيد الميزانية المعروف في نظرية المستهلك. لكن يتميز قيد ثروة بصعوبة الإحلال بين أشكالها وبدائلها المتنوعة، بسبب الفاصل الزمني، خاصة الإحلال بين الأصول البشرية وغير البشرية في محفظة الثروة ، وهو ما أدى ببعض الاقتصاديين إلى عدم حساب الثروة البشرية ضمن الأصول المؤثرة على السلوك الاقتصادي للفرد.[1]

إذا مفهوم الثروة من منظور هذه النظرية هي القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، فالنقود ه جزء من الثروة ، أما الأجزاء الأخرى والمكونات الأخرى للثروة، فإنها تتمثل في الأصول المالية والنقدية (الأسهم والسندات) والأصول العينية (الطبيعية)، فضلا عن الاستثمار البشري. فالثروة تتكون من مجموع الأصول التي يمكنها أن تحقق دخلا أو عائدا معينا، فهي أوسع فكرة، حيث تشمل كافة عناصر الثروة البشرية وغير البشرية ، أي أن الثروة عند فريدمان تشمل كل مصادر الدخل.[2]

لكن تقدير الثروة المملوكة لأفراد المجتمع، أمر يصعب تحديده من الناحية العملية، ولذلك لابد من استخدام مؤشر بديل للثروة الكلية وهو الدخل الدائم (**Yp**).

الدخل الدائم هو تعبير عن القيمة المتوقعة للدخل، المتوقع الحصول عليه من الثروة في الأجل الطويل، وعليه نقول إن (Yp) هو مقياس للثروة، وفنيا هو القيمة الحالية لكل العوائد المتوقع الحصول عليها من

[1] – المصدر نفسه ، ص 328.

[2] – بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008، ص ص 66 – 67.

الثروة المملوكة في الأجل الطويل، وبالتالي فهو عبارة عن دخل متوسط ، يحسب اعتماده على الدخول الجارية التي تعطيها أشكال الثروة المختلفة.[1]

3-2 العوائد المتوقعة من الأصول المختلفة للثروة: إن الطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على أشكالها المختلفة وأن هذا التوزيع يتم وفقا للعائد الذي يحققه كل نوع من أنواع هذه الأصول. إذا فالأصول المكونة للثروة والعوائد المتوقعة عن كل أصل عند فريدمان يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

- **النقود:** هي أكثر الأصول سيولة لها عائد غير نقدي يتمثل في الراحة واليسر والآمان الذي توفره لحائزها في صورة السيولة، كما يمكن أن تحقق له عائد نقدي، وذلك في حالة الفائدة المقررة على طلب الودائع النقدية من قبل البنوك، ويمكن قياس معدل العائد بالنسبة للنقود في هذه الحالة كما يلي:

معدل عائد النقود = معدل الفائدة على النقود + معدل التغير في القوة الشرائية للنقود

وعليه فإذا كان المقصود بالنقود العملة فإن معدل الفائدة يساوي صفرا كما أن معدل التغير في القوة الشرائية للنقود يصبح سالبا في حالة التضخم ويكون موجبا في حالة ميل الأسعار للانخفاض.

- **السندات:** تعتبر السندات من أصول الثروة تحقق عائدا ثابتا لحائزها في شكل نسبة من القيمة الاسمية للسند (Rb)، ويأخذ هذا العائد شكلين: قيمة المبلغ الذي يتم تسليمه سنويا ويطلق عليه سعر الفائدة على السند، وتغير قيمة السند الفعلية خلال الفترة الزمنية ، وهذا التغير قد يكون إيجابيا أو سلبيا. وفي النهاية فإن عائد السندات كشكل من أشكال الثروة إنما يتوقف على معدل التغير في سعر الفائدة وعلى المستوى العام للأسعار.
- **الأسهم:** تعتبر الأسهم من الأصول المالية، وهي أحد أشكال الثروة وأن العائد أو التدفق (الدخل) الناتج عن حيازته قد تأخذ ثلاثة أشكال:

– عائد اسمي ثابت يسلم سنويا، في حالة ثبات واستقرار الأسعار.

– تغير قيمة العائد الاسمي الثابت نتيجة تغير مستوى الأسعار.

– تغير في القيمة الاسمية خلال الفترة الزمنية، والذي يمكن أن يحدث نتيجة تغير في سعر الفائدة أو مستويات الثمن.

وعليه يطلق فريدمان الدخل المتحصل عليه من حيازة الأسهم سعر فائدة الأسهم في السوق (Re)، ومن ثم يمكن التعبير عن الدخل الاسمي الناتج عن حيازة الثروة في صورة أسهم بالمعادلة التالية:

[1] – عبد القادر خليل، المصدر سبق ذكره، ص 329.

[2] - بلعزوز بن علي ، المصدر سبق ذكره ، ص ص 68 - 71.

الدخل الحقيقي للأسهم خلال فترة زمنية = سعر فائدة السهم + (–) التغير في قيمة السهم خلال الفترة الزمنية + (–) التغير في قيمة مستوى الأسعار خلال نفس الفترة.

- **الأصول الطبيعية:** يقصد بالأصول الطبيعية (العينية) هو حيازة الثروة على شكل بضائع مادية، وهي تمثل رأس المال المادي كالآلات والعقارات ويتوقف التدفق الناتج عن حيازة هذه الأصول على المستوى العام للأسعار ومعدل تغيرها، والاهتلاك الذي تتعرض له هذه الأصول، أي أن العائد على حيازة الأصول العينية يرتبط بالتغير المتوقع في قيمة الثمن في فترة زمنية معينة. ويرمز لهذا العائد بـ **1/P . dp/ dt**

حيث **(1/p)** مقلوب المستوى العام للأسعار و (dp/dt) تمثل معدل تغير الأسعار بالنسبة للزمن (t).

- **رأس المال البشري:** يقر فريدمان بصعوبة تحديد العائد من رأس المال البشري بأسعار السوق، إلا أنه يرى أن هناك علاقة (نسبة) بين رأس المال البشري ورأس المال المادي، حيث يوجد دائما تقييم بين الثروة البشرية والغير بشرية في قائمة الأصول، ومن هنا يمكن أن يكون هناك معامل بين الثروة البشرية والثروة المادية ، أي أن يكون هناك تدفق من الثروة البشرية.

ويمكن قياس ذلك، فإذا كان معامل النسبة بين الثروة المادية إلى الثروة البشرية (W) ولما كانت الثروة الكلية هي: **W = Y/P**

العائد من رأس المال البشري = الثروة الكلية مضروبة في معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة غير المادية.

3-3 الأذواق أو ترتيب الأفضليات حسب فريدمان(U): حسب فريدمان هي تحكيم توزيع الثروة على مختلف الأصول، ويدرج عادة رفقة متغيرات أخرى ذات تأثير صغير جدا غير مضبوط ، ضمن متغير سماه (U).[1]

4. دالة الطلب على النقود (صياغة فريدمان)

حاول فريدمان ان يجيب على السؤال : لماذا يختار الأفراد حيازة النقود ؟ وفي إجابته عن هذا السؤال لم يحلل فريدمان الدوافع الخاصة بحيازة النقود(الطلب على النقود) كما فعل كينز، ولكنه حلل العوامل المحددة للطلب على النقود في إطار نظرية طلب الأصول التي تقرر العوامل التي تؤثر على طلب أي أصل من الأصول.

[1] - عبد القادر خليل ، المصدر سبق ذكره، ص 335.

فنظرية طلب الأصول تقرر أن الطلب على النقود يجب أن يكون دالة للموارد المتاحة للأفراد(ثرواتهم) ومعدلات العائد المتوقع على أصولهم مقارنة بالعائد المتوقع على النقود.

يمكن عرض دالة الطلب على النقود وفقا لصياغة فريدمان على النحو الآتي:

$$\frac{Md}{P} = f\left(rb , re , \frac{1}{P} . \frac{\Delta P}{\Delta t} , W , \frac{Y}{P} , U \right)$$

حيث: **Md /P** الطلب على النقود الحقيقية.

rb: معدل العائد على السندات

re : العائد على الأسهم

1/p.ΔP/Δt: معدل التغير في الأسعار

W: نسبة الثروة البشرية إلى الثروة غير البشرية

Y/P : الدخل الدائم الحقيقي

U: الأذواق والتفضيلات

5. خصائص دالة الطلب على النقود عند فريدمان

لدالة الطلب على النقود مجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

- استخدام الدخل الدائم كمقياس للثروة خلافا لكينز الذي استعمل الدخل المطلق الحالي كمقياس للثروة.
- مرونة الطلب على النقود بالنسبة لتغير سعر الفائدة ضئيلة، خلافا لما هو عليه في نظرية التفضيل النقدي لكينز التي ترى أن درجة المرونة عالية بل تصل إلى أقصاها (لا نهائي المرونة) في حالة مصيدة السيولة (فخ السيولة). وبالنسبة لفريدمان ، فإن انخفاض المرونة تعني أن الطلب على النقود يتأثر بدرجة حاسمة بمستوى الدخل الدائم.بينما يكون تأثير سعر الفائدة ضعيف جدا.
- يعتقد النقديون أن دالة الطلب على النقود مستقرة أي أن ميل وقاطع منحنى دالة الطلب على النقود لا يتغير بصورة كبيرة. بينما في حالة التفضيل النقدي ، فإن الدالة غير مستقرة ويمكن أن يتغير ميل وقاطع منحنى الطلب على النقود عند تغير الطلب على نقود المضاربة.

[1] – محمد أحمد الأفندي: المصدر سبق ذكره، 348.

- تؤكد نظرية فريدمان في الطلب على النقود على أهمية النقود ودورها المؤثر على الدخل والأسعار. وقد رأى فريدمان أن هذه النظرية هي تطوير لمعادلة التبادل.

رابعا . أسئلة الفصل الثاني و الإجابة عنها:

1. أذكر مع الشرح وظائف النقود.

2. كيف يؤثر الدخل والثروة في الطلب على النقود ؟

الإجابة:

1. ذكر وشرح وظائف النقود: بدلا من تعريف النقود إما على نحو ضيق جدا على أنها العملة أو على نحو موسع جدا ليشمل كل ثروة ،فإن الاقتصاديين يعرفون النقود بوظائفها. أن أي شيء يؤدي وظيفة مرتفعة جدا يعد نقودا ، إن أول اثنتين من هذه الوظائف تنفرد بها النقود . وسوف يتم تناول كل من هذه الوظائف الأربع كما يلي:[1]

- **وسيط التبادل :Medium Of Exchange**

تتسم وظيفة النقود كوسيط للتبادل بالوضوح ، فنحن نستبدل السلع والخدمات بالنقود وحينئذ نستبدل النقود بالسلع والخدمات التي نريد أن نحصل عليها . وهذا النظام الدائري للتبادل يتجنب العيوب الضخمة للمقايضة ، أي إلى الحاجة لما يعرف بالتوافق المتزامن للرغبات. وتعني هذه العبارة المعقدة أنه لكي يقايض ، علينا أن نجد شخصا يرغب أن يحصل على هذه السلع والخدمات التي نملكها ونقوم بعرضها، وفي نفس الوقت يستطيع أن يعدنا بالسلع والخدمات التي نود أن نحصل عليها في عملية التبادل.

- **معيار للقيمة والمدفوعات الاجلة: Standard of Value and Deferred Payment**

الوظيفة الثانية للنقود أن تستخدم كمعيار للقيمة وهذا يعني أننا نستخدم النقود كوسيلة لمقارنة القيم النسبية لأشياء مختلفة . ونحن نعبر عن قيم السلع والخدمات في صورة النقود لدرجة أن النقود تعد أداة القياس للقيمة. والميزة العظيمة الأخرى لمعيار القيمة أنها تسهل إمساك الدفاتر ، فتخيل محاولة إمساك نظام محاسبي تكون القيود في الدفتر كميات مادية تقدر بآلاف السلع ، كما أن محاولة التحقق عما إذا كانت قد حققت أرباحا أم خسائر سيكون مستهلكا للوقت على نحو مخيف . ومن المحتمل أن يكون مستحيلا تماما. وإحدى الوظائف الخاصة لمعيار القيمة أن تستخدم كمعيار

[1] – توماس ماير ، جيمس دوسينبري ، روبرت ألبير ، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع بليح ، النقود والبنوك والاقتصاد ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2002، ص ص 31 – 35.

للمدفوعات الآجلة ، بمعنى أن يتم التعبير عن المدفوعات المستقبلية باستخدامه. فالدين يحدد عادة ككمية معينة من الدولارات. وهذا الاستخدام لمعيار القيمة يخلق مشاكل خطيرة لأن قيمة النقود تختلف مع مرور الوقت.

- **مخزن للثروة : Store of Wealth**

الوظيفة الأخيرة للنقود هي أنها تستخدم كمخزن للثروة . وتمتلك النقود العديد من الخصائص أو الميزات الخاصة كمخزن للثروة . وإحدى هذه الميزات عدم وجود تكلفة في المعاملات أو تكلفة زهيدة للغاية تعني تكلفة المعاملات المصرفية الإضافية . فالأشخاص الذين يقررون أن يحوزوا أصلا آخر كمخزن للثروة يلزم أن يستخدموا النقود لشراء هذا الأصل. وبعد ذلك ، حينما يريدون أن يحصلوا على سلع أو أصول أخرى محل هذا الأصل ، عليهم أن يبادلونه في مقابل النقود . هاتين العمليتين من النقود إلى الأصول وفيما بعد من الأصل يتضمنان تكلفة.

والخاصية الثانية للنقود كمحزن للثروة ، وهي أنها بوضوح كامل ، لها قيمة ثابتة . وهذه تعد ميزة هامة نظرا لأن الديون تحدد عادة في صورة نقود و من ثم فإن النقود تكون لها قيمة ثابتة بالنسبة للديون والارتباطات الأخرى مثل مدفوعات الإيجار.

2. تأثير الدخل والثروة في الطلب على النقود :

يؤثر الدخل والثروة في الطلب على النقود بطريقتين:[1]

الأولى: يكون من خلال العمل الذي على النقود القيام به. ومن الواضح ، كلما ازداد الإنفاق ، كلما زادت موازنات الصفقات وموازنات الاحتياط التي تحتاجها.

الثانية: كلما ارتفع دخل وثروة الفرد ، كلما كان في إمكانه الإمداد بالأشياء الطيبة في الحياة أكثر وواحد من هذه الأشياء الطيبة ألا يكون عليه أن يطارد كل جزء صغير من دخل الفائدة. عن الشخص الفقير يمكن أن يوازن دفتر حساباته يوميا ويحول من وقت لآخر أمواله بين حساب الصفقات وحساب المدخرات ليكسب أكثر ما يستطيع من الفائدة. وبالمخالفة لذلك فالشخص الغني يمكنه أن يسلك معاملة وقته بحسبانه أكثر قيمة ويتخلى عن بعض من دخل الفائدة لتجنب متاعب التوافق المستمر لما يحتفظ به من النقود

ويتضمن المتغير الأخير ، الأذواق ، مجموعة إجمالية من العوامل ، مثل تكنولوجيا المدفوعات التي تحدد مدى السرعة التي يمكن أن يتم بها الدفع ، عادات الدفع التي تحدد استنادا إلى ما إذا كان يتقاضون الدفع شهريا أو أسبوعيا ، إتاحة الائتمان وبدائل النقود ، الاتجاهات نحو تأخير المدفوعات.

[1] – المصدر نفسه ، ص ص 282 – 283.

ويمكن للتغيرات في الأذواق أن تسبب تأرجحا حادا في كمية النقود المطلوبة . وإذا كانت هذه الحالة ، فإن دالة النقود المطلوبة يمكن ألا تكون مفيدة بهذا الشكل لأننا لا نستطيع أن نتنبأ ، أو حتى نقيس ، عديدا من العوامل المتضمنة في متغير الأذواق . ولا يزال يمكن القول بأنه إذا انخفض سعر الفائدة الصافي أو ارتفع الدخل ، حينئذ ، ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، سيزداد الطلب على النقود.

السؤال الثالث :

ليكن لديك الجدول الذي يشمل الطلب على النقود للمعاملات و الاحتياط Mdt و مستويات الدخل المقابلة و كذلك الطلب على النقود للمضاربةMsp

الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط		الطلب على النقود بدافع المضاربة	
الدخل (Y)	Mdt	l%	Msp
500	100	10	35
550	110	8	50
600	120	6	75
650	130	4	115

المطلوب :

1- أوجد كمية النقود المطلوبة إذا كان:

أ- سعر الفائدة 8%و مستوى الدخل 600

ب- سعر الفائدة 6%و مستوى الدخل 500

ج- ماذا تلاحظ ؟

2- إذا كانت دالة الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط هي 0,20 Y ودالة الطلب على النقود بغرض المضاربة: 100-500i أوجد معادلة الطلب على النقود.

3- ماذا يحدث لكمية النقود المطلوبة كلما زاد الدخل و بقي معدل الفائدة ثابتا ؟

الحل :

1- إيجاد كمية النقود المطلوبة في كل حالة :

الحالة (أ):

$$i = 8\% \text{ ، } Y = 600$$

$$Md = Mdt + Msp = 120 + 50 = 170$$

الحالة (ب):

$$i = 6\% \text{ ، } Y = 500$$

$$Md = Mdt + Msp \ = 100 + 75 = 175$$

(ج): نلاحظ انه كلما نقص الدخل كلما نقص الطلب على النقود.

2- دالة الطلب الكلية على النقود:

$$Md = \ Mdt + Msp \ = 0{,}20.y + 100 - 500.i$$

3- في حالة بقاء معدل الفائدة ثابتا، فإن كمية النقود المطلوبة تتزايد كلما تزايد الدخل .

الفصل الثـالث : التـوازن الاقتصادي العـام

تمهيد

إن نموذج كينز البسيط في تحديد الدخل وهو أيضا المعروف بنموذج الدخل / الإنفاق جاء منفصلا عن نظرية النقود وسعر الفائدة.أي أن تحديد مستوى توازن الدخل والناتج، وفقا لنموذج الدخل/الإنفاق ، افترض أن سعر الفائدة لا يتغير أثناء خطوات تحديد مستوى الناتج والدخل. وبالتالي فقد عالج تحديد مستوى توازن الدخل والناتج – أي سوق السلع والخدمات – منفصلا عن نظرية النقود وسعر الفائدة أي منفصلا عن سوق النقود.وحقيقة الأمر خلاف ذلك فكلا من سوق السلع والخدمات وسوق النقود متصلين. وعلاج كل سوق منفصلا عن الآخر لن يوصلنا إلى تحديد توازن صحيح في أي من السوقين.

أولا - توازن سوق السلع والخدمات : منحنى IS

افترض النموذج المبسط التحليل التوازن الكلي استبعاد تأثير سعر الفائدة ودور النقود على قرارات العناصر الاقتصادية: العائلات والمؤسسات الإنتاجية والعالم الخارجي... والواقع أن النظرية الكينزية لا تؤمن بحياد النقود على غرار ما تراه النظرية الكلاسيكية بل ترى أن التوازن الاقتصادي الكلي لا يتحقق إلا عند تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات إلى جانب التوازن في سوق النقد، فبديهي أن سعر الفائدة يؤثر سواء على مستوى الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري، وعلى هذا الأساس فإن إدخال سعر الفائدة على النموذج المبسط سيؤثر على طبيعة النتائج التي سبق التوصل إليها لكنه من جهة أخرى يجعل الدراسة أكثر واقعية.

1-أثر سعر الفائدة على الدخل التوازني: يمثل سعر الفائدة نسبة مؤوية من قيمة الأصول المالية المقترضة، يقوم المفترض بدفعها إضافة إلى تلك الأصول مقابل تخلي المقترض عن تلك المبالغ مدة القرض، وبذلك يعتبر الفكر الرأسمالي أن سعر الفائدة هو تكلفة استخدام الأصول المالية المقترضة، ويرى كينز بأن سعر الفائدة هو العامل المؤثر على قرارات الاستهلاك وبالتالي يحدد مستوى الادخار وكذلك يؤثر على قرارات الاستثمار.

1-1- استنتاج منحنى الادخار- الاستثمار IS:

نعلم أنه يمكن التعبير عن مستوى الناتج الكلي في اقتصاد ما بمستوى الطلب المقابل له والذي يساوي:

$$AD = \mathrm{C} + \mathrm{I} + \mathrm{G} + \mathrm{X} - \mathrm{M}$$

وبما أن الاستهلاك والاستثمار يتأثران بسعر الفائدة فإن مستوى الدخل التوازني هو الآخر يتأثر بسعر الفائدة وبالتالي يمكن القول أنه لكل مستوى من مستويات الفائدة حجما يقابله من الطلب الكلي يحدد حجم

الدخل التوازني. ويشكل مجموع تلك التوفيقات بين أسعار الفائدة المختلفة ومستويات الدخل المقابلة لها منحنى الادخار – الاستثمار **IS** عندما تكون سوق السلع والخدمات في حالة توازن.

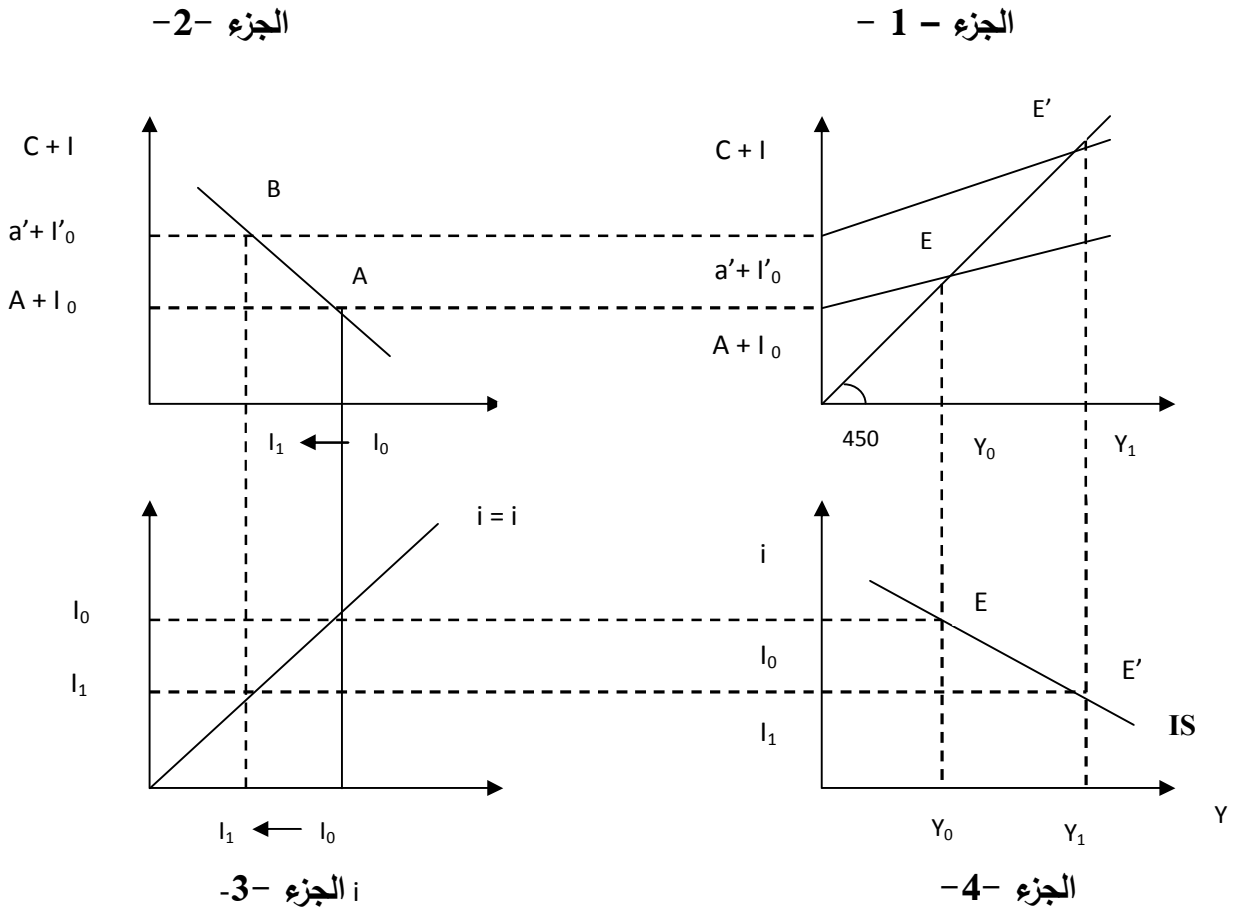
إذا افترضنا حالة توازن اقتصادي **E** عند مستوى لسعر الفائدة i_0 (الجزء−1) من الشكل البياني أدناه، فإن ذلك يعني أنه عند معلومية هذا السعر قامت العائلات بترتيب نفقاتها وكذلك سبق للمؤسسات الإنتاجية تحديد طلباتها للقروض من المؤسسات المصرفية من أجل الاستثمار، فعند هذا المستوى لسعر الفائدة إذا i_0 فإن الطلب الاستهلاكي C والاستثماري I معلومين (النقطة A في الجزء −2−) ومنه تم تحديد الطلب الكلي ومستوى الدخل التوازني y_0 (النقطة E في الجزء−1−). لنفرض الآن أنه لسبب أو لآخر عرف سعر الفائدة الأسبق انخفاضا محسوسا فانتقل من i_0 إلى i_1. إن الحالة المتوقعة لأثر هذا الانخفاض تتمثل في إقبال العائلات والمؤسسات على البنوك وطلب القروض الاستهلاكية والاستثمارية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة مستوى الإنفاق المستقل عن الدخل (النقطة B في الجزء −2−) مما يجعل منحنى الإنفاق الكلي (الجزء−1−) أعلى من السابق ويسمح بتحديد دخل توازني أكبر من السابق y_1 عند النقطة التوازنية E′.

وعند الإسقاط لتغيرات سعر الفائدة من جهة والتغيرات المقابلة لها في الدخل من جهة أخرى، (الجزء−4−) يمكن التوصل إلى استنتاج منحنى IS وذلك بوصل مختلف النقاط التوازنية للدخل والتي تكون بدلالات أسعار الفائدة.

ومنه يمكن تعريف منحنى IS بأنه مختلف النقاط التوازنية للدخل وأسعار الفائدة حيث تكون سوق السلع والخدمات في وضع توازني أو عندما يكون الادخار يساوي الاستثمار في مجتمع به قطاعين، ويوضح هذا المنحنى أن الدخل التوازني يتأثر سلبا بزيادة سعر الفائدة لوجود علاقة عكسية بين مستوى سعر الفائدة ومستوى الطلب على أموال الاستهلاك أو الاستثمار.[1]

[1] – محمد فرحي، المصدر سبق ذكره، ص ص 214 – 217.

الشكل رقم (9): طريقة تحديد المنحنى IS



1-2 استنتاج معادلة IS

يمكن استنتاج معادلة المنحنى IS رياضيا، غير أن ذلك يتوقف على معطيات النموذج المعني بالدراسة .كما أنه يمكن استنتاجها بطريقة المساواة بين العرض والطلب أو بطريقة المساواة بين الموارد والاستخدامات.

1-2-1 معادلة منحنى IS في اقتصاد ذي قطاعين: عند افتراض الاستثمار متغير تابع لسعر الفائدة (i) فإنه يمكن كتابة دالة الاستثمار على النحو :

$$I = I - gi$$

حيث g معلمة موجبة محددة للعلاقة بين i و I .

وفي اقتصاد متكون من قطاعين يمكن حصر معطيات النموذج في المعادلتين:

$$C = a + bY$$

$$I = I - gi$$

شرط التوازن:

$$AD = AS$$

$$Y = C + I$$

$$Y = a + bY + I - gi$$

$$Y^* = \frac{1}{1-b}[a + I - gi]$$

$$Y^* = \frac{1}{1-b}[a + I] - \frac{1}{1-b}[gi]$$

كذلك يمكن الحصول على نفس المعادلة باستخدام شرط التوازن بين الموارد (S) والاستخدامات (I):

$$I = S$$

$$I - gi = -a + (1-b)Y$$

$$Y^* = \frac{1}{1-b}[a + I - gi]$$

$$Y^* = \frac{1}{1-b}[a + I] - \frac{1}{1-b}[gi]$$

مثال: إذا كانت معطيات النموذج:

$$C = 80 + 0{,}75Y$$

$$I = 60 - 300i$$

فإنه يمكن حساب الدخل التوازني كالآتي:

- بطريقة العرض الكلي والطلب الكلي: (AD = AS)

$$Y^* = \frac{1}{1-b}[a + I - gi]$$

$$Y^* = \frac{1}{0{,}25}[80 + 60 - 300i]$$

$$Y^* = 560 - 1200i$$

- بطريقة الادخار/ الاستثمار

شرط التوازن:

$$S = I$$

$$\mathbf{-80 + 0,25Y = -300i + 60}$$

$$Y^* = 560 - 1200i$$

1-2-2 معادلة التوازن مع افتراض وجود القطاع الحكومي:

لو فرضنا أن معطيات النموذج تكون:

$$C = a + bYd \ , I = I - gi \ , G = G \ , \ Tx = Tx + tY$$

فإن شرط التوازن بطريقة الطلب الكلي والعرض الكلي:

$$Y = C + I + G$$

$$Y = a + bYd + I - gi + G$$

$$Y = a + b(\ Y - Tx - tY\ ) + \ I - gi + G$$

$$Y(1 - b + bt) = \ a + I + G - bTx - gi$$

$$Y^* = \ \frac{1}{1 - b + bt}[a + I + G - bTx - gi]$$

$$Y^* = \ \frac{1}{1 - b + bt}[a + I + G - bTx] - \ \frac{1}{1 - b + bt}\ gi$$

كما يمكن إيجاد الدخل التوازني من خلال معادلة الموارد(التسربات) والاستخدامات (الإضافات) ومنه الحصول على نفس النتيجة.

1-2-3 معادلة التوازن مع وجود القطاع الخارجي:

إذا كانت معطيات النموذج:

$$\boldsymbol{C = a + bYd \ , I = I - gi \ , G = G \ , \ Tx = Tx + tY}$$

$$\boldsymbol{M = M + mY \ \ , X = X}$$

شرط التوازن حسب طريقة العرض الكلي والطلب الكلي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

وبعد التعويض والتحليل نحصل على معادلة IS:

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bt + m}[a + I + G - bTx + X - M] - \frac{1}{1 - b + bt + m}\, gi$$

كذلك يمكن الحصول على نفس النتائج عن طريق شرط التوازن المتمثل في المساواة بين الموارد والاستخدامات.

$$S + Tx + M = I + G + X$$

مثال: ليكن لدينا النموذج الاقتصادي التالي:

$$C = 80 + 0{,}75Yd \ , \ I = 60 - 300i \ , G = 24 \ , \ Tx = 10 + 0{,}1Y$$

$$M = 2{,}5 + 0{,}05Y \ , X = 16$$

فإن معادلة IS:

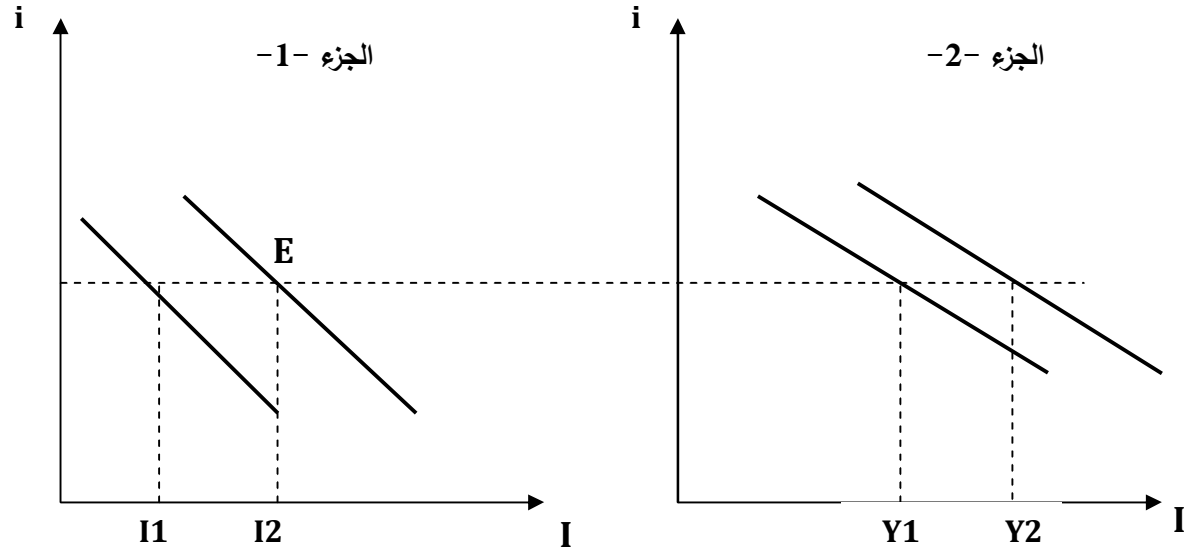
$$Y^* = \frac{1}{1 - 0{,}75 + 0{,}75.0{,}1 + \ 0{,}05}[80 + 60 + 24 - 0{,}75.10 + 16 - 2{,}5] - \frac{1}{1 - 0{,}75 + 0{,}75.0{,}1 + 0{,}05}\ 300i$$

$$Y^* = 453{,}33 - 800i$$

1-3 انتقال منحنى IS

حتى يمكن فهم العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى **IS** سيتم فصل الإنفاق الكلي إلى عناصره: الاستثمار ، الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الذي يمكن التعبير عنه بواسطة دالة الادخار.ومنه فإن تحرك دوال مكونات الطلب الكلي تؤدي إلى تحرك منحنى **IS.** حيث توضح طريقة استنتاج المنحنى **IS** بأن كل مكونات الطلب الكلي تؤثر في موقع هذا المنحنى ، حيث انطلاقا من وضعية معينة محددة لدالة الاستثمار (الجزء − 1 −) من الشكل التالي مثلا فإن زيادة تلقائية في الإنفاق الاستثماري **ΔI**(أو الاستهلاكي **ΔC** أو الحكومي **ΔG**) تؤدي إلى انتقال منحنى هذه الدالة نحو اليمين من $\mathbf{I_1}$ إلى $\mathbf{I_2}$

الشكل رقم (10) : انتقال منحنى IS



ومعلوم أنه عند سعر فائدة ثابت تؤدي الزيادة في الإنفاق التلقائي إلى زيادة الدخل التوازني بمقدار جداء هذه الزيادة ΔD وقيمة مضاعف الإنفاق Ke أي :[1]

$$\Delta Y = Ke\,.\,\Delta D$$

مما يعني أن مستوى الدخل الجديد الذي نحصل عليه يكون:

$$Y1 = Y + \Delta Y$$

أو:

$$Y1 = Y + Ke.\Delta D$$

حيث Ke مضاعف الإنفاق ، ΔD مقدار التغير في الإنفاق التلقائي **ΔI أو ΔC أو ΔG** ومنه فإن المنحنى IS سينتقل إلى اليمين بالمقدار **ΔY** حيث **:**

$$\Delta Y = Ke.\Delta D$$

ويقع هذا المنحنى أعلى من وضعه السابق.

و كخلاصة يمكن القول أن العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى **IS** هي تغير في الدوال **(G) أو (Tx) أو (I) أو (S).** وعموما تتمثل العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى IS هي العوامل المحددة للإنفاق المستقل في نموذج كينز الإنفاق / الدخل. ومنه يمكن استنتاج ما يلي:[1]

[1] – محمد فرحي ، المصدر سبق ذكره، ص 226.

- زيادة الإنفاق التي قد تتخذ زيادة في الاستهلاك **ΔC** أو زيادة في الاستثمار **ΔI** أو زيادة في الإنفاق الحكومي **ΔG** تؤدي إلى انتقال منحنى **IS** إلى اليمين. كما أن نقص الإنفاق يؤدي إلى انتقال **منحنى IS** إلى اليسار.
- مقدار الانتقال الأفقي في منحنى **IS** نتيجة لتغير الإنفاق يساوي مقدار التغير في الإنفاق مضروبا في مضاعف الإنفاق Ke.
- زيادة الضرائب تؤدي أيضا إلى انتقال منحنى **IS** إلى اليسار ونقص الضرائب يؤدي إلى انتقال منحنى **IS** إلى اليمين.
- مقدار الانتقال الأفقي في منحنى**IS** نتيجة لـ (ΔTx) يكون بمقدار ($\Delta Tx. K_{TX}$) حيث K_{TX} هو مضاعف الضرائب.

1-4 العوامل المحددة لانحدار منحنى IS

من المسائل الهامة في دراسة نموذج (IS – LM) هو التعرف على العوامل المحددة لانحدار منحنى **IS.** والسبب في ذلك أن انحدار منحنى **IS** من العوامل المحددة للفعالية النسبية لكل من السياسة المالية والسياسة النقدية:[2]

1.4.1 مدى استجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة: إن البحث في انحدار منحنى **IS** إنما في الحقيقة عبارة عن تساؤل عما إذا كان التغير في مستوى توازن الدخل نتيجة لتغيرات سعر الفائدة هي تغيرات بقدر كبير أم هي تغيرات بسيطة نسبيا.هذا يتوقف على انحدار كل من دوال الاستثمار والادخار، فيكون لدينا الحالات التالية:

- **حالة منحنى الاستثمار I شديد الانحدار**: أي أن الاستثمار هو نسبيا أقل حساسية لتغيرات سعر الفائدة ، ومنه الزيادة في مستوى الاستثمار عندما ينخفض سعر الفائدة تكون صغيرة. وبالتالي ، فإن الزيادة المطلوبة في المدخرات تكون صغيرة وعليه، فإن التغير في مستوى الدخل يكون صغيرا. وبالتالي فإن منحنى IS في هذه الحالة يكون انحداره كبيرا نسبيا. فمستويات أقل من سعر الفائدة يقابلها زيادة طفيفة في مستويات الدخول على طول منحنى توازن سوق السلع والخدمات. فمنحنى IS يكون نسبيا أكثر انحدارا لو أن مرونة منحنى الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة كانت منخفضة.

[1] – سامي خليل ، المصدر سبق ذكره ، ص 411.

[2] – المصدر نفسه ، ص ص 413 – 419.

- **حالة منحنى الاستثمار I أقل انحدارا** : في هذه الحالة فإن الاستثمار أكبر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة . وبالتالي فإن الزيادة في الاستثمار تكون كبيرة نتيجة لانخفاض سعر الفائدة ، وبالتالي فإن المدخرات يجب أن تزيد بمقدار أكبر من الحالة التي يكون فيها الاستثمار غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة . ولهذا السبب فإن الدخل يجب أن يزيد بمقدار أكبر. ومنه فإن منحنى توازن سوق السلع والخدمات IS يكون أقل انحدارا – أكثر استواء Flatter – في الحالة التي يكون فيها الاستثمار أكثر حساسية لتغيرات سعر الفائدة. وبالتالي يكون منحنى IS أقل انحدارا كلما كانت مرونة منحنى الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة كبيرة.
- **حالة منحنى الاستثمار I رأسيا** : فالاستثمار في هذه الحالة يكون كلية غير حساس بالنسبة لسعر الفائدة أي أن مرونة منحنى الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة مساوية للصفر أي عديم المرونة. ففي هذه الحالة فإن منحنى الاستثمار يكون رأسيا ومنه منحنى IS سيكون رأسيا أيضا ، وهي حالة متطرفة لانحدار منحنى IS . ففي هذه الحالة ، لن يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى أي زيادة إطلاقا في الاستثمار. وبالتالي ، فإن التوازن في سوق السلع والخدمات سوف يتطلب نفس المستوى من الادخار ، ومنه لن تكون زيادة في الدخل . ومعنى ذلك أن منحنى IS يكون رأسيا.

2.4.1 انحدار منحنى الادخار أي قيمة الميل الحدي للادخار (أو قيمة الميل الحدي للاستهلاك)

العامل الثاني المحدد لانحدار منحنى IS هو انحدار منحنى الادخار الذي هو عبارة عن الميل الحدي للادخار. وبالتالي يمكن القول أن العامل الثاني المؤثر في انحدار منحنىIS هو قيمة الميل الحدي للادخار أو قيمة الميل الحدي للاستهلاك أو بعبارة أخرى قيمة المضاعف. فكل هذا يؤدي إلى نفس المعنى.

فيكون منحنى IS أكبر انحدارا كلما كان الميل الحدي للادخار (Pms) مرتفعا – أي الميل الحدي للاستهلاك منخفضا – أي المضاعف صغيرا. ومنحنى IS يكون أقل انحدارا كلما كان الميل الحدي للادخار منخفضا – أي الميل الحدي للاستهلاك مرتفعا – أي المضاعف كبيرا.

ثانيا – توازن سوق النقد : منحنى LM

لقد افترض النموذج الكينزي المبسط إمكانية تحديد الوضع التوازني للدخل مع افتراض ثبات سعر الفائدة وعدم التأثير الكتلة النقدية على ذلك. وقد أوضحت دراسة منحنى IS أن سلوك الأعوان الاقتصاديين وقراراتهم النهائية تتأثر بمستوى سعر الفائدة ، ومنه يتأثر مستوى الدخل والاستخدام. ومنه ستتم دراسة تحديد مستوى الدخل في ضوء التغيرات النقدية ومدى تأثيرها على سلوك الأفراد والوحدات الاقتصادية

لإضفاء الصيغة الواقعية على النتائج التي سبق التوصل إليها، والواقع أنه لا يمكن دراسة سوق السلع والخدمات بعيدا عما يحدث في السوق النقدية.

ووفقا للنظرية الكينزية فإن المساواة بين الطلب على النقود وعرضها هي التي تحدد سعر الفائدة. فسعر الفائدة إذا يتحدد في السوق النقدية ويؤثر في سوق السلع والخدمات، وللتعرف على توازن سوق النقد لا بد من التعرف على عرض النقود مع العلم أنه تم التطرق للطلب على النقود في الفصل الثاني.

1- عرض النقود

يمثل عرض النقود تلك النقود المتداولة في المجتمع والتي تشمل مختلف العملات والأشكال، كالنقود الورقية والودائع، ويعتبر تحديد حجم الكتلة لنقدية المتداولة من مهمة السلطات النقدية بناء على طبيعة السياسة الاقتصادية المتبناة، انكماشية كانت أو تحفيزية.

إن السياسة النقدية غالبا ما تسمح للبنك المركزي باستخدام جملة من الأدوات لغرض الرقابة على مستوى عرض النقود ومن أهمها: نسبة الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة، سعر إعادة الخصم.

1-1-1 نسبة الاحتياطي القانوني: استنادا إلى هذا الأسلوب تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي ، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها في شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي.[1]

تمثل الاحتياطات القانونية نسبة معينة من سيولة البنوك التجاري، يقوم البنك المركزي بتحديدها ويفرض على البنوك الاحتفاظ بها بصورة إلزامية ، لكن يمكن إيداعها في خزائنها أو في حساب خاص لديه. ويمكن للبنك المركزي استخدام حجم النقود الاحتياطية للتأثير في مستوى عرض النقود، حيث يمكنه في حالة وجود ظاهرة تضخمية مطالبة البنوك التجارية برفع نسبة الاحتياطات لديها، الأمر الذي يقلل من قدرتها على منح القروض والائتمان وبدلك يتقلص حجم النقود المعروضة.

وعلى خلاف ذلك إذا تبنت السلطات النقدية سياسة تحفيزية يقوم البنك المركزي بتشجيع البنوك على توزيع القروض وتوسيع الائتمان، وذلك عن طريق تخفيض نسبة الاحتياط المطلوب عن البنوك التجارية، مما يسمح لهده الأخيرة بعرض أحجام اكبر من النقود.[2]

2-1-1 عمليات السوق المفتوحة:

تتمثل عمليات السوق المفتوحة في دخول البنك المركزي السوق المالية بصفته بائعا أو مشتريا لبعض الأوراق المالية، بهدف التأثير في مستوى الحجم المعروض من النقود. وتحدث عمليات السوق المفتوحة أثرها على النقود الموجودة في التداول(ومن ثم على النشاط الاقتصادي)، عن طريق التأثير في احتياطات البنوك التجارية ومن ثم في قدرتها في منح الائتمان.

[1] – ضياء مجيد الموسوي، المصدر سبق ذكره، ص 224.

[2] – محمد فرحي ، المصدر سبق ذكره ، ص 239.

ففي أوقات الانكماش، يرغب البنك المركزي في زيادة عرض النقود والتي تمكن بدورها من تنشيط الحالة الاقتصادية وتكون وسيلة في ذلك العمل على زيادة الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية حتى يزيد من قدرتها على التوسع في خلق الائتمان ونقود الودائع ومن ثم زيادة عرض النقود.

وفي هذه الحالة سوف يدخل البنك المركزي السوق مشتريا للسندات الحكومية، ويستمر في عملية شرائه للسندات حتى يزداد عرض النقود إلى المستوى المرغوب فيه من جانب السلطات النقدية.

ويحدث العكس في أوقات التضخم حيث يدخل البنك المركزي سوق الأوراق المالية بائعا لبعض أو كل ما بحوزته من أوراق مالية حكومية مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية فتقل قدرتها على خلق الائتمان وينخفض عرض النقود.

1-1-3 سياسة سعر إعادة الخصم:

يمكن أولا تعريف سعر الخصم على أساس أنه ذلك الثمن أو المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية وتحويلها إلى نقود قانونية في الحال. ويقوم البنك المركزي بتحديد سعر إعادة الخصم هذا بإرادته المنفردة مراعيا في دلك أهداف السياسة النقدية المراد تحقيقها.

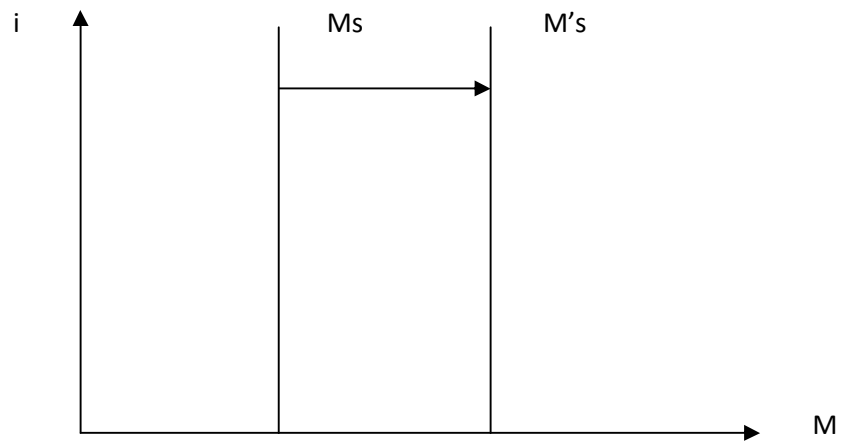
واستنادا إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي، لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين. ويعني هذا الاقتراض قيام البنك المركزي بخلق وديعة باسم ذلك البنك التجاري، وهو إجراء يشبه تماما الإجراء الذي يقوم به البنك التجاري عندما يقدم قرض إلى العملاء من الأفراد والمؤسسات المتعاملين معه، حيث يصبح حساب العميل دائنا بمبلغ القرض.[1]

فقيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم سوف يترتب عليه قيام البنوك التجارية بدورها برفع سعر الخصم أي سياسة نقدية انكماشية في حالة التضخم. و يعمل البنك المركزي على تخفيض سعر إعادة الخصم أي سياسة نقدية توسعية في حالة الكساد.

يتضح مما سبق أن البنوك المركزية تقوم بممارسة الرقابة على عرض النقود وتستطيع أن تحدد المعروض منها. وينظر في المعتاد إلى عرض النقود انه متغير خارجي (مستقل) لا يتأثر بسعر الفائدة حيث يعبر عنه بخط رأسي. وزيادة العرض تترجم بانتقال المنحنى إلى اليمين كما يبين الشكل الموالي:

[1] – ضياء مجيد الموسوي ، المصدر سبق ذكره، ص 224.

الشكل رقم (11): منحنى عرض النقود



2- التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود

إن شرط التوازن في سوق النقد هو التساوي بين عرض النقود و الطلب عليها. أما الطلب على النقود فقد سبق دراسته فيكون لأحد الأسباب الثلاثة:

- لأجل المعاملات: $\mathbf{Mt = \alpha_1 y}$
- لأجل الحيطة: $\mathbf{Mp = \alpha_2 y}$
- لأجل المضاربة: $\mathbf{Msp = -\sigma i}$

و منه الطلب الإجمالي: $\mathbf{Md = \alpha y - \sigma i}$

أما العرض فتقوم بتحديده السلطات النقدية بواسطة البنك المركزي. فهو متغير خارجي و ثابت في الفترة القصيرة $\mathbf{Ms = Ms_0}$

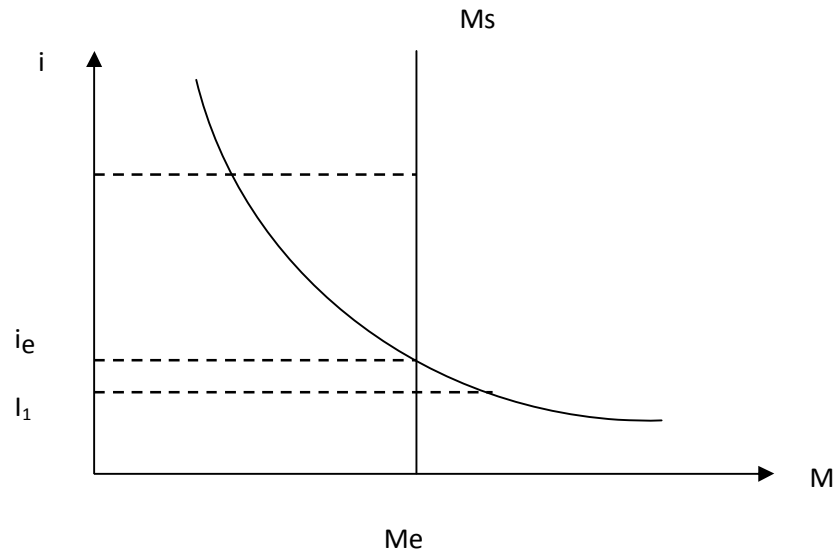
و يتم توازن سوق النقد عند الالتقاء بين عرض النقود والطلب عليها:

$$Md = Ms$$

$$Ms = \alpha Y - \sigma i$$

ومنه تتحدد كمية النقد التوازنية Me عندما يكون حجم النقود المعروض يساوي حجم النقود المطلوب سواء للمضاربة أو لأغراض أخرى. كما يتضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (12): توازن سوق النقد



من الشكل يتضح أن الكمية التوازنية للنقود المتداولة Me = Ms = Md و سعر الفائدة i_e فاذا كان سعر الفائدة السائد في السوق أقل من السعر التوازني i_e حيث $i_1 > i_e$ فان هذا سوف يبرز فائضا في الطلب على النقود، ذلك لأن الأفراد يرون انخفاضا للقيم السوقية للأصول المالية فيلجؤون إلى تحويلها إلى سيولة نقدية، و هي العملية التي ستساهم في انخفاض القيمة الاسمية لهذه الأصول مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة حتى يصل إلى وضعه التوازني i_e.

و إذا فرضنا أن سعر الفائدة i_2 يقع أعلى من سعر الفائدة التوازني $i_2 > i_e$ فان ذلك سيظهر فائضا في عرض النقود لكون الأفراد متجهون نحو استبدال السيولة النقدية بالأصول المالية بحثا عن الاستفادة من سعر الفائدة المرتفع. و سيعمل الشراء المستمر للأصول المالية على تخفيض أسعار الفائدة مما يدفع بالمعدل i_2 إلى الاتجاه نحو i_e و على هذا الأساس يمكن للسلطات النقدية التأثير على مستوى سعر الفائدة و منه على توازن سوق السلع و الخدمات.[1]

و يكون تأثير السلطات النقدية عن طريق زيادة العرض مما يعمل على انتقال منحنى العرض نحو اليمين و بالتالي تخفيض سعر الفائدة، أو تقليص عرض النقود مما يعمل على انتقاله نحو اليسار و بالتالي رفع مستوى سعر الفائدة.

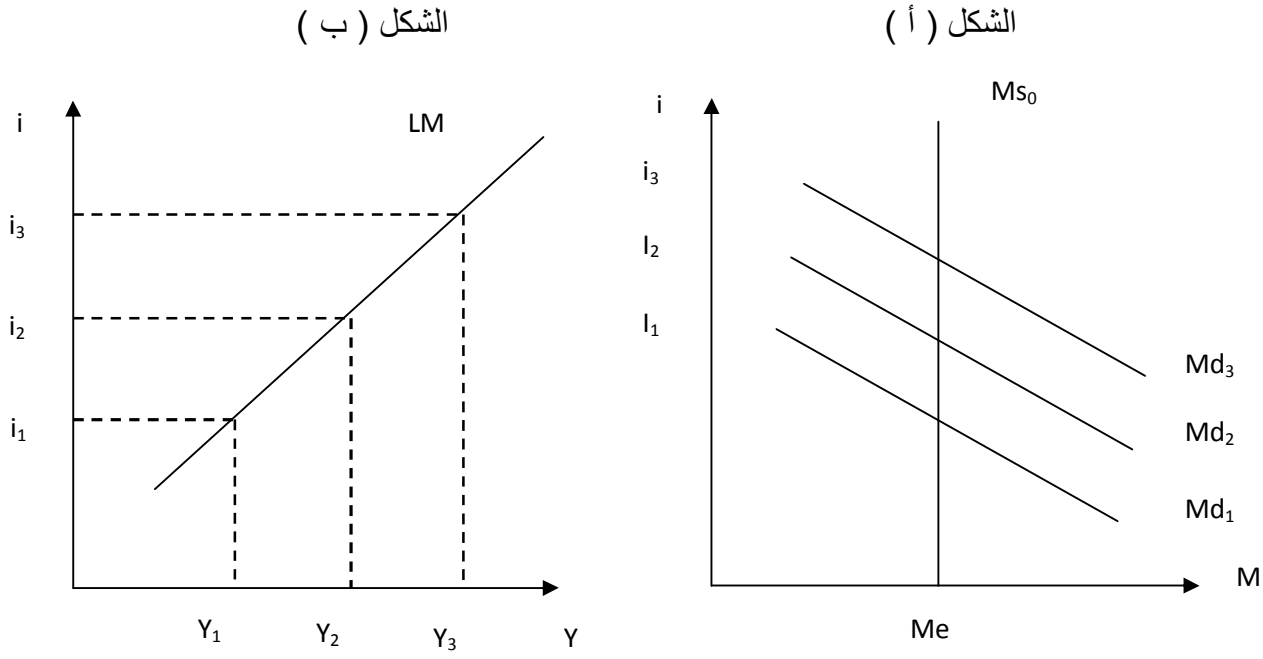
3 – تحديد منحنى LM

يعبر منحنى LM عن مختلف النقاط التوازنية لتغيرات سعر الفائدة و مستويات الدخل المقابلة لها. فهو بالتالي يعبر عن وضعيات توازنية مختلفة لسوق النقد بناء على تغيرات معدل الفائدة.

[1] – محمد فرحي ، المصدر سبق ذكره ، ص ص 245 – 247.

بافتراض أن عرض النقود ثابت عند Ms_0 في الشكل (أ).و حيث يزيد الطلب على النقود بسبب مستويات أعلى للدخل، فان التوازن بين عرض النقود و الطلب عليها يحدث عند i_1 عندما يكون الدخل Y_1 و i_2 عندما Y_2، وi_3 عند Y_3 و تطلق على التوليفات من i و Y المشتقة من التوازن في سوق النقد منحنى LMفي الشكل (ب).

الشكل رقم (13): استنتاج منحنى LM



Md_1 لما **$Y= Y_1$** ، **Md_2** لما **$Y = Y_2$** ، **Md_3** لما **$Y = Y_3$**

وسمي منحنى LM لأنه عند كل نقطة من هذا المنحنى فإن المنحنى يوضح حالة التوازن في سوق النقود حيث طلب النقود – تفضيل السيولة – (L) يساوي عرض النقود (M).

4 - استنتاج معادلة منحنى LM

في ظل معادلات محددة للطلب على النقود للمعاملات و الاحتياط و المضاربة، و أيضا في ظل كمية محددة من النقود يمكن اشتقاق معادلة LM. و من هذه المعادلة يمكن إيجاد أسعار الفائدة المتسقة مع المستويات المختلفة للدخل.

حيث :

$$Md = Ms$$

$$M = \alpha Y - \sigma i$$

ومنه: $$Y = [1/\alpha][M + \sigma i]$$

$$Y = M/\alpha \ + [\sigma/\alpha](i)$$ أو:

وهي معادلة منحنى LM التي تبين أن أسعار الفائدة تتناسب طرديا مع تغيرات الدخل.

مثال : عند افتراض أن دالة عرض النقود Ms = 200 ، ودالة الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط : Mt = 0,25Y ، ودالة الطلب على النقود لغرض المضاربة Msp = 50 – 200i.

فإننا نستطيع استنتاج معادلة LM على الوجه الآتي:

$$Md = Ms$$

$$200 = 0{,}25Y + 50 - 200i$$

$$0{,}25Y = 150 + 200i$$

$$Y = 600 + 800i$$

5- انتقال المنحنى LM

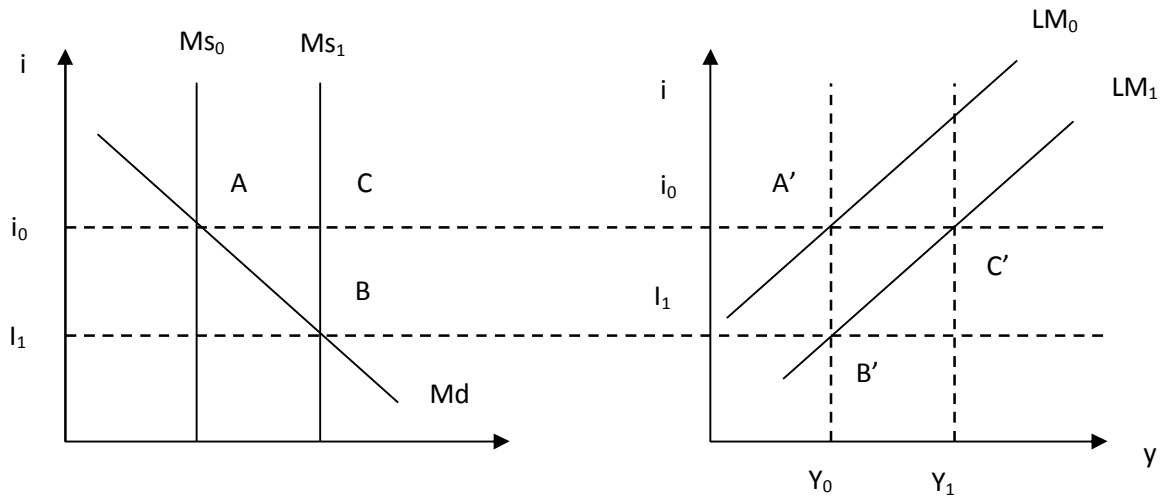
يؤثر كل من التغير في الكمية المعروضة من النقود أو تحرك دالة الطلب على النقود على منحنى توازن سوق النقد LM.

5 – 1 التغير في عرض النقود:

زيادة عرض النقود تعني اتخاذ السلطة النقدية قرار رفع الكتلة النقدية المعروضة من قدر ثابت Ms_0 إلى مقدار آخر ثابت Ms_1 و لهذا الإجراء تأثير على سوق النقد و منه على المنحنى LM.

الشكل رقم (14): انتقال منحنى LM نتيجة تغير عرض النقود

الجزء – 1 - **الجزء – 2 -**



فعند افتراض ثبات الدخل Y_0 المقابل للوضعية التوازنية الأصلية فان زيادة عرض النقود من Ms_0 إلى Ms_1 تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة في سوق النقد من i_0 إلى i_1 و يمكن اعتبار النقطة B' كزوج مرتب (i_1,y_0) من المنحنى LM الجديد.

وهذا يعني أنه عند زيادة عرض النقود عند مستوى ثابت للدخل فان سعر الفائدة الذي يحقق توازن سوق النقد يجب أن يكون اقل من السابق. و لو افترضنا أن سعر الفائدة ثابت i_0 فان توازن سوق النقد يتطلب رفع منحنى الطلب على النقود إلى نقطة تقاطعه مع منحنى العرض الجديد عند النقطة C.

و من جهة أخرى فان زيادة الطلب على النقود تقتضي زيادة مستوى الدخل مما يعني أن النقطة C′ المعبرة عن الزوج المرتب (i_0,y_1) تقع على يمين المنحنى LM_0. و هي نقطة على منحنى LM الجديد. وتمثل كل من النقطتين B' عند $(i_1,y0)$ و C′ (i_0,y_1) توليفات مختلفة على منحنى LM_1 الجديد.

و منه نخلص إلى أن منحنى LM يقع على يمين وأسفل من وضعه السابق عند زيادة عرض النقود وعلى العكس عند انخفاض عرض النقود فان هذا المنحنى ينسحب نحو اليسار ليقع أعلى من وضعه السابق.

و تمثل المسافة $(LM_1 - LM_0)$ مقدار التنقل الأفقي لهذا المنحنى أي ذلك المنحنى عند افتراض تغير الدخل عند نفس المستوى لسعر الفائدة و حيث أن الطلب على النقود بغرض المعاملات دالة في الدخل $Mt= \alpha y$ ، فان التغير في هذا الطلب يكون نتيجة تغير الدخل $\Delta M = \alpha\ \Delta\ Y$ و ذلك ما يعني أن المنحنى LM ينتقل بالمقدار $\Delta Y= (1/\alpha)\ \Delta M$.[1]

والخلاصة : أن زيادة عرض النقود سوف تؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى أسفل تجاه اليمين. وبنفس المفهوم ، فإن انخفاض عرض النقود سوف يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى أعلى تجاه اليسار.

مثال:

افترض أن معادلة LM هي: $Y = 600 + 800i$

و بافتراض أن: $Ms = 200$ ، $Msp = 50 - 200i$, $Mt = 0{,}25Y$

الوضع الأول: نفرض ان عرض النقود يزيد من 200 إلى 220 ، معادلة LM هي:

$$Y = 600 + 800i + \Delta M(1/\alpha)$$

$$Y = 680 + 800i$$

الوضع الثاني: نفرض أن عرض النقود يزيد من 220 إلى 240 ، معادلة LM هي:

[1] – المصدر نفسه ، ص ص 253– 254.

$$Y = 680 + 800i + \Delta M(1/\alpha)$$

$$Y = 760 + 800i$$

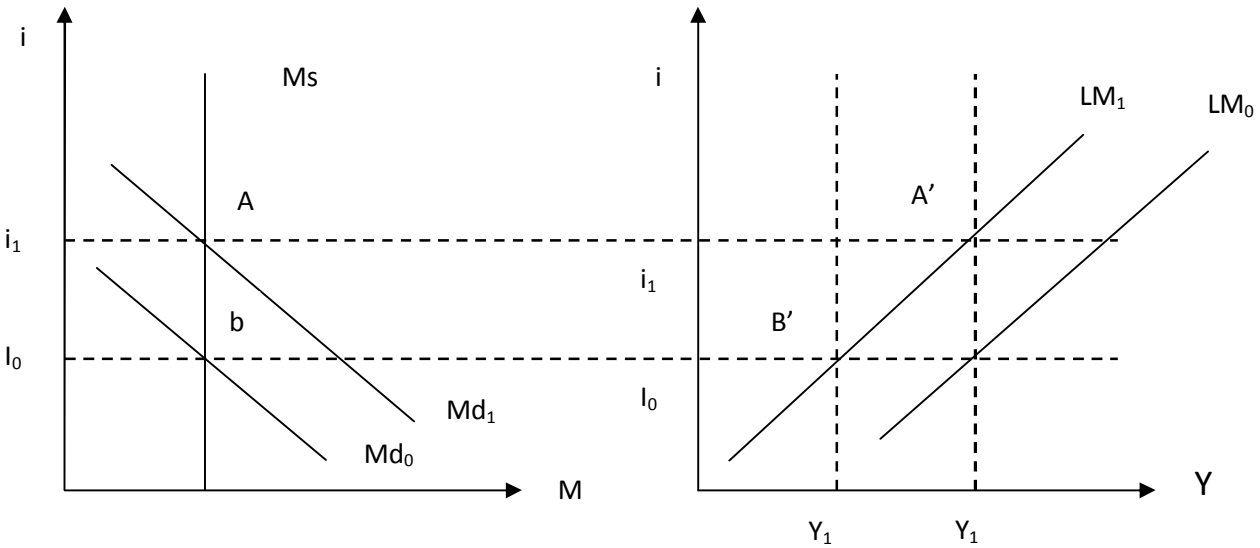
نلاحظ أن الثابت في المعادلة LM يزيد بقيمة 80 لكل 20 زيادة في عرض النقود. و الانتقال إلى اليمين ل LM و البالغ 80 ون يساوي $\Delta M\ (1/\alpha)$

5- 2 التغير في الطلب على النقود

إن تغير سلوك الأفراد والمؤسسات اتجاه تفضيل السيولة عند نفس المستوى للدخل أو نفس المعدل لسعر الفائدة يؤثر على توازن سوق النقد ومنه على المنحنى LM.إن فقدان الثقة في الأصول المالية (السندات) مثلا يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، لكن عند افتراض Y ثابتا وكذلك i ثابتا فان ذلك يتمثل بيانيا في تنقل منحنى الطلب على النقود نحو اليمين، حيث يتحدد سعر فائدة أعلى. و تمثل التوليفة (i_1,y_0) نقطة 'A من المنحنى LM الجديد LM_1.

و كذلك نلاحظ أنه عند زيادة الطلب على النقود وعند ثبات سعر الفائدة i_0 فان دلك يتطلب انخفاض مستوى الدخل ليكون اقل من السابق $(y_1<y_0)$ أين تمثل التوليفة (i_0,y_1) نقطة 'B من المنحنى LM_1 الجديد. و نلاحظ أن هذا المنحنى يقع أعلى من المنحنى السابق و على يساره.

الشكل رقم (15): انتقال منحنى LM نتيجة تغير الطلب على النقود



وعند افتراض الحالة العكسية التي تمثل انخفاض الطلب على النقود عند سعر فائدة معين و دخل معلوم، سيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين و إلى الأسفل من وضعه السابق.[1]

[1] – المصدر نفسه ، ص ص 255 – 256.

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن منحنى LM ينتقل:[1]

- إلى اليمين لو كانت هناك زيادة في مقدار عرض النقود أو انخفاض في مقدار الطلب على النقود.
- إلى اليسار لو أن عرض النقود قد انخفض أو لو كانت هناك زيادة في الطلب على النقود.

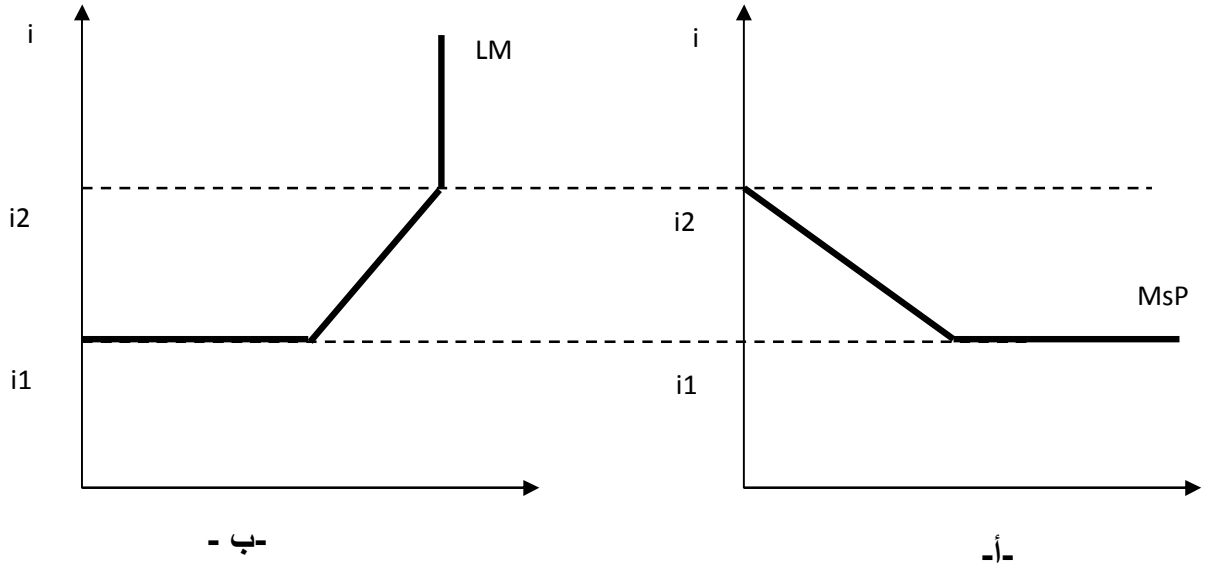
والانتقال في منحنى LM نتيجة للتغير في مقدار عرض النقود إنما يكون مساويا للمضاعف النقدي $(1/\alpha)$ مضروبا في مقدار التغير في عرض النقود(ΔM).

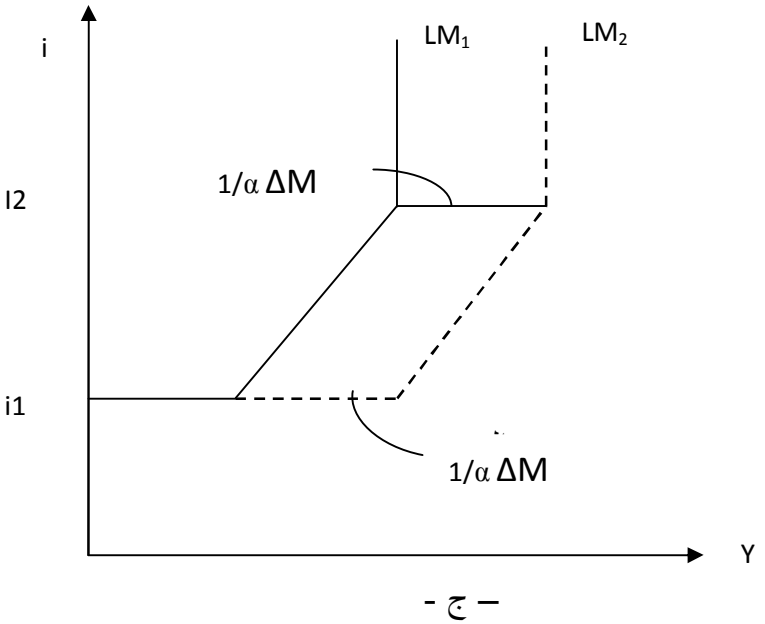
6 – شكل المنحنى LM

يأخذ منحنى LM شكلا أفقيا عند مستوى سعر فائدة منخفض ويصبح انحداره موجبا بين المستوى المنخفض والمستوى المرتفع لسعر الفائدة ، ثم يأخذ شكلا عموديا بعد بلوغ سعر الفائدة مستوى مرتفع معين كما يتضح ذلك في الشكل أدناه:

[1] – سامي خليل، المصدر سبق ذكره، ص 454.

الشكل رقم (16): مراحل شكل منحنى LM وانتقال المنحنى





- ج –

يتضح من الجزء (أ) أن المستثمرين يفضلون الاحتفاظ بالسندات بدلا من النقود عندما يكون سعر الفائدة i_2 أو أعلى، إلا أنهم يفضلون الاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة نقدية عاطلة بدلا من احتفاظهم بالسندات عند مستوى سعر فائدة i_1، حيث عندها يصبح الطلب على النقود لغرض المضاربة أفقيا. وعلى ذلك يأخذ منحنى LM في الجزء (ب) شكلا أفقيا عند مستوى سعر الفائدة المنخفض i_1، ويصبح انحداره موجبا بين سعر الفائدة المنخفض i_1 وسعر الفائدة المرتفع i_2، ويصبح عموديا عندما يكون سعر الفائدة

مساو أو أكبر من المستوىi_2 . كذلك يتبين من الجزء (ج) أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى تحول منحنى LM نحو اليمين بمقدار $(1/\alpha\ \Delta M)$.[1]

ومنه هناك حالتين خاصتين لانحدار منحنى LM تنتجان من مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة ، وذلك عندما تأخذ هذه المرونة قيمة الصفر أو تصبح كبيرة للغاية (ما لا نهاية):[2]

- الحالة الأولى: التي تكون فيه مرونة طلب النقود منخفضة للغاية أو غير حساسة لتغيرات سعر الفائدة ، أي عندما تكون (σ) مساوية للصفر. وهذه هي الحالة الكلاسيكية لأن حالة طلب النقود وفقا لكينز عندما تكون (σ) تساوي الصفر لا يختلف عن دالة الطلب على النقود الكلاسيكية. فوفقا لنظرية كمية النقود ، فإن طلب النقود إنما يتوقف فقط على الدخل. والخاصية المميزة لنظرية كينز في الطلب على النقود هي العلاقة العكسية بين طلب النقود وسعر الفائدة.
- الحالة الثانية: هي الحالة التي تصبح فيها مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة كبيرة للغاية ، تقترب من ما لا نهاية . وذلك نظرا إلى أن نظرية طلب النقود بغرض المضاربة عندما يصبح سعر الفائدة منخفضا للغاية بالنسبة لما هو مفترض أنه سعر الفائدة العادي ، فأن إجماعا يتولد وينظر إلى سعر فائدة المستقبل على أنه سيرتفع. ففي مثل هذه الحالة ، ومع توقع خسارة رأسمالية تزيد عن مقدار الفائدة البسيطة التي تحصل على السندات ، فإن الأفراد يكونوا على استعداد لحمل أي زيادات في الأرصدة النقدية غاية في الكبر وتقترب من (ما لا نهاية) بانخفاضات لا تذكر في سعر الفائدة هذه الحالة التي أسماها كينز بمصيدة السيولة .

ثالثا- التوازن الاقتصادي الكلي: النموذج IS-LM

مفهوم التوازن الكلي: المقصود بالتوازن الكلي (الشامل) أن يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات مع تحقيق التوازن في سوق النقود. ولما كانت كل النقاط على منحنى IS هي نقاط تعبر عن أوضاع توازن في سوق السلع والخدمات ، ولما كانت كل النقاط على منحنى LM هي نقاط تعبر عن أوضاع توازن في سوق النقود ، فإذا ما جمعنا المنحنيين معا كما هو موضح الشكل الموالي ، فإن نقطة تقاطع المنحنيين. وبالتالي ، فإنه عند هذه النقطة يتحقق التوازن الشامل أي التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود معا.[3]

[1] – ضياء مجيد الموسوي ، المصدر سبق ذكره، ص 276.

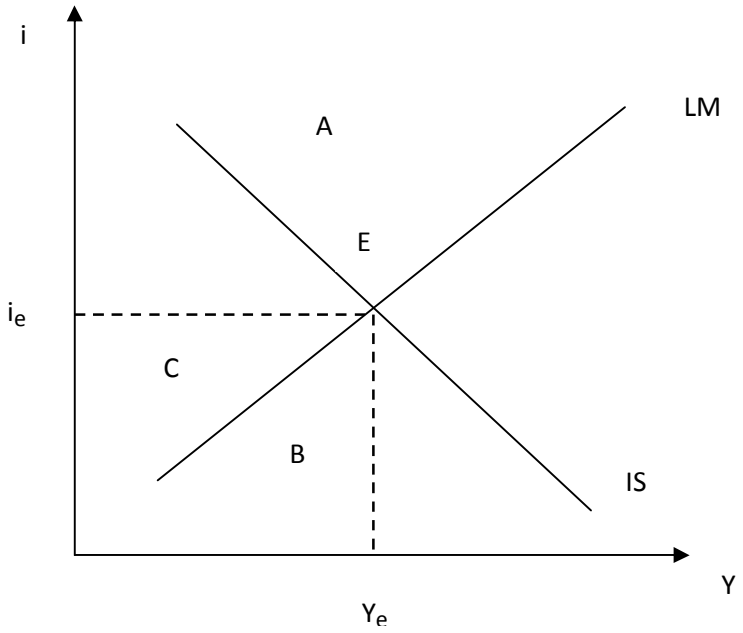
[2] – سامي خليل ، المصدر سبق ذكره، ص ص 464 – 466.

[3] – المصدر نفسه ، ص 473.

فبالرغم من وجود عدة مستويات للدخل Yو معدلات الفائدة i، التي تحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج و سوق النقد، إلا أن هناك مستوى واحد للدخل و معدل واحد للفائدة يحقق التوازن في السوقين في نفس الوقت.

و من الناحية البيانية فان ذلك يعني تقاطع المنحنيين IS و LM. عند النقطة Eحيث يتحدد مستوى الدخل التوازني Ye و سعر التوازني للفائدة ie.

الشكل رقم (17): التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود



فبالنسبة لكل الوضعيات التي تقع خارج تقاطع المنحنيين نلاحظ:

- النقطة A مثلا: هي تقع أعلى المنحنى LM و بالتالي تعني أن هناك فائض في عرض النقود الذي يدفع سعر الفائدة نحو الانخفاض أي سحب النقطة A نحو المنحنى LM.
- لكنه بالنظر إلى منحنى IS فان النقاط التي تقع أعلى منه (A مثلا) تعني أن الناتج أكبر من الطلب الكلي، أيان هناك فائض في العرض. أو بتعبير آخر فان الناتج المحقق عند هذه النقاط يكون أعلى من ذلك الدخل التوازني لسوق السلع والخدمات، وذلك ما يعني أن فائض العرض سيرفع بمستوى الناتج الوطني نحو التراجع: أي سحب النقطة A نحو المنحنى IS .
- أما الوضعية التي تقع على يمين المنحنى LM أي أسفل منه (B مثلا) فإنها تعني وجود فائض في الطلب على النقود، و هو ما يدفع سعر الفائدة إلى أعلى. و بالنظر إلى المنحنى IS فان النقاط التي تقع أسفله أي على يساره،(B مثلا) تعني أن الناتج المحقق يكون دون المستوى اللازم لتحقيق التوازن في سوق السلع و الخدمات،أو بتعبير آخر هناك فائض في مستوى الطلب الكلي يمارس ضغطا على مستوى الناتج الوطني نحو زيادة مستواه.

وهكذا عند تقاطع المنحنيين IS و LM نلاحظ تقسيم المستوى إلى أربع حالات:

- أعلى من LM و من IS (A مثلا)
- أعلى من LM و دون IS (C مثلا)
- دون LM و أعلى من IS (D مثلا)
- دون LM و دون IS (B مثلا)

و عند كل نقطة من هذه الحالات هناك قوى عاملة على تحريك سعر الفائدة نحو مستواه التوازني و كذلك نحو دفع الدخل نحو مستواه التوازني إلى النقطة E.

رياضيا، بتقابل معادلة المنحنى ISو معادلة المنحنى LM نحصل على القيم التوازنية لكل من الدخل و سعر الفائدة. و منه أيضا القيم التوازنية لباقي المجاميع المكونة للنموذج المعبر عنه. و عند افتراض اقتصاد متكون من قطاعين فان المعطيات البنيوية لكل سوق يمكن التعبير عنها بالمعادلات التالي:

- سوق السلع و الخدمات: $C = c(y)$

$I = I(i)$, $S = S(y)$ وشرط التوازن $S(y) = I(i)$

- سوق النقد: $M(t + p) = M(Y)$, $Msp = M(i)$

$Ms = Ms_0$ و شرط التوازن: $Ms = Md = M\,(t+p) + Msp$

و قد سمحت متغيرات سوق السلع باستخلاص معادلة IS ، كما سمحت متغيرات سوق النقد باستخلاص معادلة LM.

و عليه فانه باختصار تلك المعادلات و تطابقها نحصل على:

$$IS : Y= h(i)$$

$$LM : Y= k(i)$$

$$IS= LM$$

$$h\,(i) = k(i)$$

من هذه المعادلة الأخيرة نستنتج مستوى الدخل التوازني Y_e و سعر الفائدة التوازني i_e.

رابعا– أثر التغيرات المستقلة: أثر السياستين المالية والنقدية

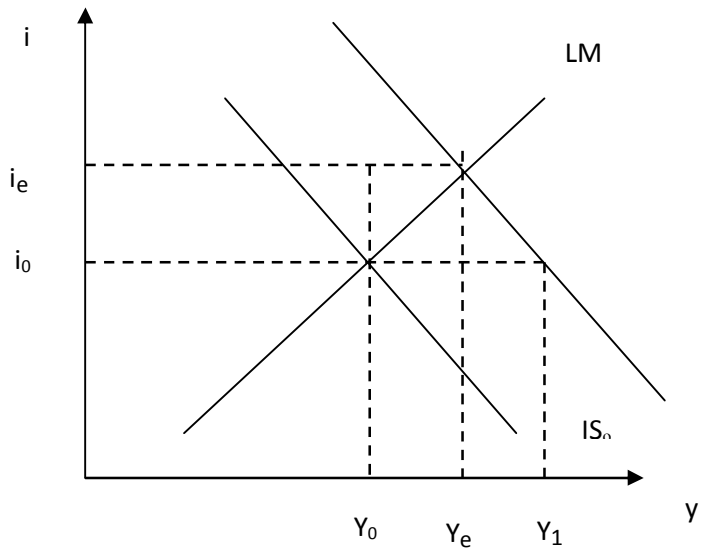
1. انتقال منحنى IS: أثر السياسة المالية

إن كل تغير مستقل يحصل على مستوى مكونات السوق السلعية يؤدي إلى تحريك منحنى IS و منه التأثير على مستوى الدخل المحقق و سعر الفائدة عند التوازن الكلي.

فادا افترضنا على سبيل المثال زيادة الإنفاق الحكومي بالمقدار ΔG ، فانه انطلاقا من وضعية توازنية E حيث y_0 و i_0 فإن ΔG يترتب عليه زيادة الدخل التوازني بقدر $\Delta Y = K\Delta G$

حيث: $y' = y_0 + \Delta y$

الشكل رقم (18): أثر انتقال منحنى IS



وكذلك يترتب عن زيادة الإنفاق زيادة في سعر الفائدة التوازني. حيث يمثل الشكل السابق أنه أثر تغير معين في الإنفاق المستقل، و عند افتراض سعر الفائدة ثابت $i = i_0$، فان مقدار التغير الذي يحدث على مستوى الدخل يمثل الفرق $y_1 - y_0$ ، لكن هده الزيادة في الدخل ستعمل على زيادة الطلب على النقود لأجل المعاملات Mt ، و بافتراض أن عرض النقود ثابت فان زيادة Mt ستستلزم انخفاض الطلب على الأوراق المالية و هو ما يؤدي بدوره إلى زيادة سعر الفائدة حتى يتحقق توازن السوق النقدية من جديد.

كذلك يكون لزيادة سعر الفائدة تأثير سلبي على زيادة الإنفاق الاستثماري، مما يترتب عنه إلغاء جزء من حجم الإنفاق الكلي المترتب عن الزيادة الأولية للإنفاق الحكومي المفترض، وهذا ما يسمى بأثر المزاحمة.[1]

لكن بمقارنة النقطة التوازنية الجديدة E′(نقطة تقاطع منحنى IS′ – بعد زيادة G– مع منحنى LM) مع التوازن الأصلي ، نلاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي أدت إلى ارتفاع كل من الدخل وسعر الفائدة. لكن هناك مقارنة مهمة ما بين **E′ و E″** (التوازن في السوق السلعية مع ثبات أسعار الفائدة). فالنقطة E″ تتماشي مع إهمال أثر سعر الفائدة على الاقتصاد. وبمقارنة E′ مع E″ يظهر بوضوح أن تعديل سعر الفائدة وأثرها على الطلب الكلي يكبح الأثر التوسعي لزيادة الإنفاق الحكومي فالدخل عوضا عن ارتفاعه إلى مستوى Y″ يزداد إلى مستوى Y′ فقط، والسبب هو ارتفاع سعر الفائدة الذي قلص من مستوى الإنفاق الاستثماري. ونقول أن زيادة الإنفاق الحكومي قد زاحمت (طردت) الإنفاق الاستثماري، وتظهر مشكلة المزاحمة أو الطرد لما تتسبب السياسة المالية التوسعية في ارتفاع أسعار الفائدة ، فينخفض الإنفاق الخاص ، وبالتحديد الإنفاق الاستثماري الخاص.[2]

و الخلاصة أن الزيادة في الدخل لن تكون بالقدر $y_1 - y_0$ لكن بالقدر $y_e - y_0$ حيث y_e هو الدخل التوازني الجديد الذي يتحقق عند سعر الفائدة i_e الذي يحقق توازن السوق النقدية .

إن النموذج الكينزي البسيط يرى أن $\Delta Y = y_1 - y_0 = K\Delta G$ ، وذلك بإهماله لأثر السوق النقدية و عامل سعر الفائدة لكن عند الأخذ في الاعتبار لهذه الآثار يظهر أن ΔY يكون اقل.

2– انتقال منحنى LM :أثر السياسة النقدية

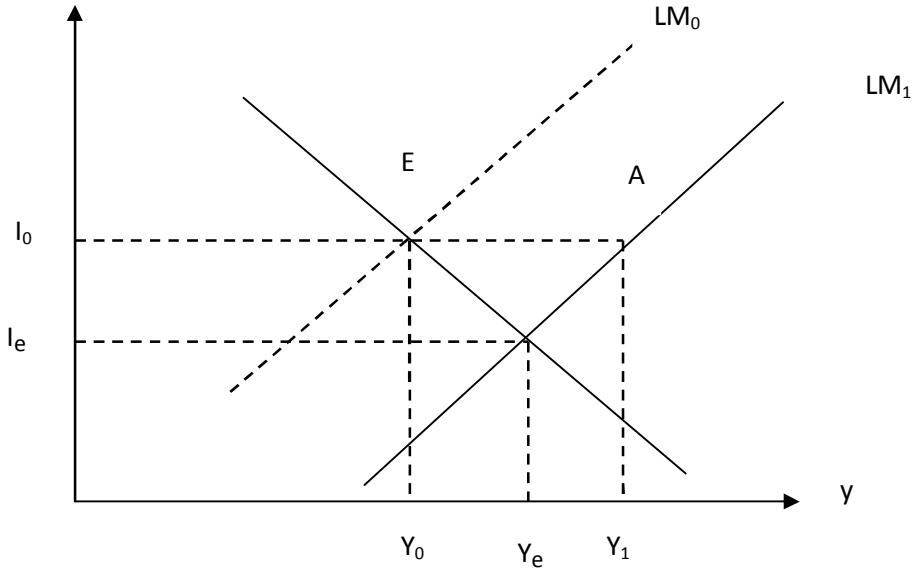
إن منحنى LM يمكن أن يتحرك من وضع إلى وضع أعلى منه أو دونه نتيجة تغير الطلب على النقود أو تغير الكمية المعروضة من النقود.

i

[1] – محمد فرحي ، المصدر سبق ذكره، ص ص 267 – 268.

[2] – صالح تومي ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة 4 ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2021 ، ص 312.

الشكل رقم (19): انتقال منحنى LM



فعلى سبيل المثال، انطلاقا من وضعية توازنية كلية أصلية حيث تم تحديد y_0 ، i_0 فان زيادة عرض النقود بالمقدار ΔMs تعمل على نقل المنحنى LM نحو اليمين حيث يتحدد الوضع التوازني الجديد عند y_e و i_e.

و الواقع أن زيادة عرض النقود يترتب عنها فائض في النقد و هو ما سيعمل على تخفيض سعر الفائدة، الذي سيؤدي من جهة إلى زيادة الاستثمار و الإنتاج، و يؤدي من جهة أخرى إلى زيادة طلب السيولة، أي رفع مستوى الطلب على النقود إلى حيث يتحقق التوازن في سوق النقد و يكون ذلك عند y_e و i_e .

كذلك فان انخفاض عرض النقود يحدث انتقالا لمنحنى LM نحو اليسار ليكون أعلى من وضعه السابق و يحدد بذلك مستوى أعلى لسعر الفائدة و مستوى أقل للدخل التوازني.

أما إذا افترضنا تغيير الطلب على النقود، و باستخدام نفس طريقة التحليل السابق نخلص إلى أن زيادة الطلب على النقود عند مستوى معين للدخل و بافتراض ثبات عرض النقود فان دلك يعني تغير ميول الأفراد نحو تفضيل السيولة و هو ما يجعل منحنى LM يتحرك جهة اليسار.[1]

و تلخص أعمدة الجدول الآتي اتجاه التغيرات المستقلة للإنفاق الحكومي، الضرائب و كدا عرض النقود و الطلب عليها و اتجاه تأثيرها على كل من سعر الفائدة و الدخل.

[1] – محمد فرحي ، المصدر سبق ذكره، ص ص 269 – 271.

الجدول رقم (1): تأثير السياستين المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي الكلي

	الإنفاق الحكومي		الضرائب		عرض النقود		الطلب على النقود	
اتجاه التغير	+	−	+	−	+	−	+	−
الأثر على الدخل	+	−	−	+	+	−	−	+
الأثر على سعر الفائدة	+	−	−	+	−	+	+	−

وخلاصة القول أن:[1]

- زيادة عرض النقود Ms أو انخفاض الطلب عليها يؤديان إلى زيادة الدخل و تخفيض سعر الفائدة.
- انخفاض حجم المعروض من النقود Ms و زيادة مستوى الطلب عليها Md يؤدي إلى انخفاض الدخل و زيادة سعر الفائدة.

لكن هنا أيضا يجب أن نلاحظ أن الأثر المتوقع للدخل لا يكون كاملا إذا لم تكن السوق السلعية مرنة إلى تغير سعر الفائدة. أو بتعبير آخر فان التغير $\Delta y= y_1 - y_0$ لا يكون بهذا القدر إلا إذا تم تحريك المنحنى IS في الشكل السابق نحو النقطة A حيث يتقاطع مع منحنى LM_1.

خامسا– فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية

السياسة المالية والنقدية هما السياستان الأساسيتان اللتان تستطيع الحكومة بواسطتهما اللجوء إلى تطبيق سياسة المحافظة على النمو الاقتصادي عند معدل معقول مع تضخم منخفض. وبواسطتهما تستطيع الحكومة كذلك تطويق فترة الكساد ومراقبة فترات الرخاء قبل خروجها عن الاتجاه المعقول.

يقصد بفعالية السياستين المالية والنقدية قدرة هذه السياسات على التأثير على الدخل، وبيانيا تقاس الفعالية بالمسافة الأفقية التي ينتقل بها منحنى IS أو منحنى LM نتيجة حدوث تغير ما في السياسة الاقتصادية ومقارنة هذه المسافة بالمسافة التي يتغير بها الدخل التوازني. على سبيل المثال عندما تكون المسافة التي انتقل بها منحنى IS نتيجة سياسة مالية توسعية أكبر بكثير من مقدار المسافة التي تغير بها الدخل التوازني، فإن ذلك يظهر فعالية محدودة للسياسة المالية في التأثير على الدخل، والعكس صحيح عندما تكون المسافتان متقاربتين فإن ذلك يعكس فعالية عالية لتلك السياسة. ونرتبط فعالية السياسات المالية والنقدية بحدة ميل منحنيي IS و LM.[2]

[1] – المصدر نفسه ، ص 271.

[2] – عبد الرحمان محمد سلطان ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الطبعة 1، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2018، ص 143.

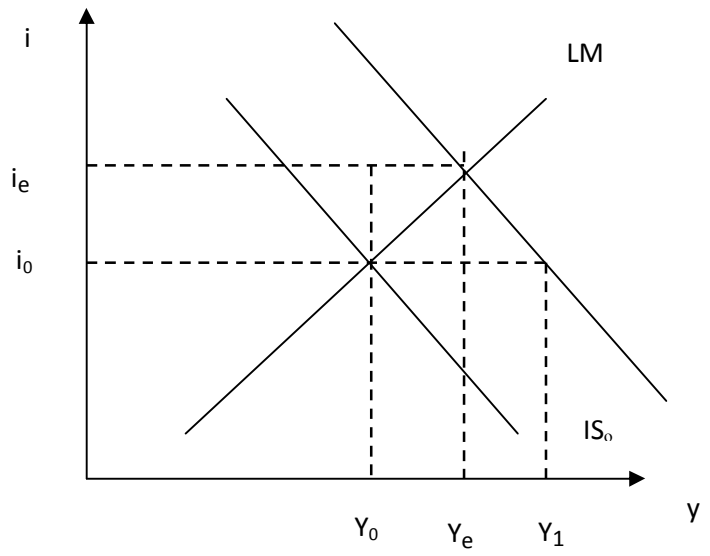
إن سلوك العناصر الاقتصادية في النموذج هو الذي يحدد وضع كل من المنحنى IS و المنحنى LM و يمكن التعبير عن هذا الوضع بمعرفة درجة انحدار كل منحنى أو بتعبير آخر مدى مرونته لتغيرات سعر الفائدة.

1. فعالية السياسة المالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي

يضع التفاعل المتداخل بين سوقي الإنتاج والنقود قيدا على فعالية السياسة المالية في إحداث التأثير المرغوب على مستوى النشاط الاقتصادي. ويمكن إيضاح ذلك من خلال تفسير التغير الذي يحدث في وضع التوازن لسوقي السلع والخدمات والنقد تدريجيا مع إتباع سياسة مالية معينة. فالتغير الذي يحدث في مستوى الدخل نتيجة لإتباع سياسة مالية توسعية أو انكماشية لا يحدث مرة واحدة ولمنه يحدث على مراحل متتابعة.

ويمكن إيضاح العوامل المحددة لفعالية السياسات المالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تتبع ميكانيكية التغير الذي يحدث في سوقي السلع والخدمات والنقود مع قيام الدولة بإتباع سياسة مالية معينة بالاستعانة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (20): أثر السياسة المالية على الدخل التوازني



تؤدي السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي إلى انتقال منحنى IS_1 إلى اليمين إلى IS_2 ،وزيادة الدخل من Y_o إلى Ye وارتفاع سعر الفائدة من i_o إلى ie. ويترتب على ارتفاع في تكلفة الاستثمار ومن ثم حدوث انخفاض في الاستثمار الخاص (والذي يعتبر دالة عكسية لسعر

الفائدة) ويؤدي انخفاض الاستثمار إلى حدوث انخفاض في الطلب الكلي وبالتالي انخفاض المستوى التوازني للدخل من Y1 إلى Ye.

ويوضح ما سبق أن الزيادة التي حدثت في الإنفاق الحكومي قد زاحمت الاستثمار الخاص مما أدى إلى انخفاض الاستثمار الخاص عن مستواه السابق نتيجة لارتفاع سعر الفائدة الناشئ عن زيادة الإنفاق الحكومي وقد ترتب على ذلك انخفاض مستوى الدخل الناشئ عن أثر مضاعف الإنفاق الحكومي.

وعلى ذلك فإن أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص يتمثل في: الانخفاض الذي حدث في الدخل نتيجة انخفاض الاستثمار الناشئ عن ارتفاع سعر الفائدة والمصاحب لزيادة الإنفاق الحكومي.ويعادل أثر المزاحمة المقدار (Ye – Y1) ويكون أثر المزاحمة في الشكل السابق جزئي حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي لم تطرد الاستثمار الخاص كلية من سوق السلع والخدمات ولكنها حلت محل جزء من الاستثمار الخاص فقط، وبالتالي عملت على تخفيض مستواه.[1]

يوضح ما سبق أن أثر زيادة الإنفاق الحكومي (كسياسة مالية توسعية) على مستوى الدخل تتوقف على:[2]

- أثر زيادة الإنفاق الحكومي على تحقيق زيادة في الدخل ويتوقف ذلك على قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي $(\frac{1}{1-b})$ ، فكلما زادت قيمة (b) زادت قيمة المضاعف وزاد تأثير الإنفاق الحكومي في تحقيق زيادة الدخل.
- أثر الزيادة في الدخل على رفع سعر الفائدة من خلال زيادة الطلب على النقود ويتوقف ذلك على ميل دالة الطلب على النقود ، فكلما زاد ميل دالة الطلب على النقود أي انخفض ميل منحنى LM قل مقدار الارتفاع في سعر الفائدة الناشئ عن تغير الدخل.
- أثر الارتفاع في سعر الفائدة على تخفيض مستوى الاستثمار الخاص ويتوقف ذلك على ميل دالة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة (g)، فكلما انخفضت قيمة (g) قل أثر الارتفاع في سعر الفائدة على تخفيض مستوى الاستثمار.

ويعني ذلك أن فعالية السياسة المالية التوسعية في تحقيق زيادة في مستوى الدخل. تتوقف على قيم المعلمات الآتية:

b : وترتبط مع فعالية السياسة المالية بعلاقة عكسية.

g : وترتبط مع فعالية السياسة المالية بعلاقة عكسية.

[1] – أحمد محمد مندور ، إيمان محب زكي ، إيمان عطية ناصف ، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، مصر ، 2004 ، ص 218.

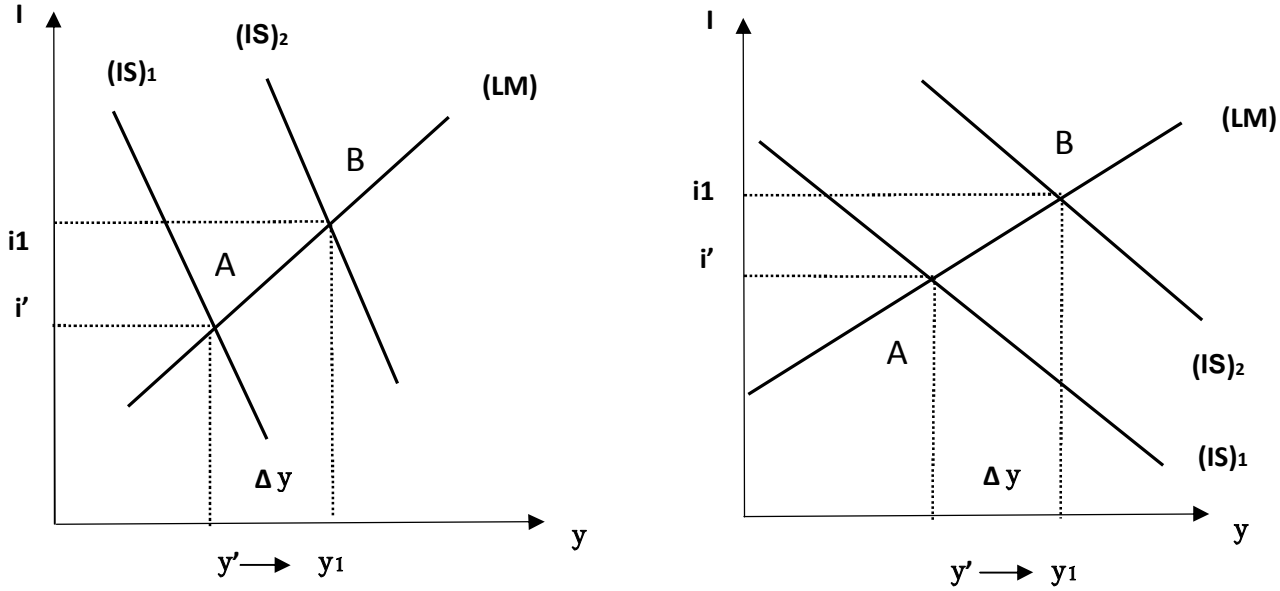
[2] - المصدر نفسه ، ص ص 218 – 219.

ومنه يمكن القول بأن فعالية السياسة المالية تزيد كلما زاد ميل منحنى IS وانخفض ميل منحنى LM. أي أن فعالية السياسة المالية ترتبط بعلاقة طردية مع ميل منحنى IS وترتبط بعلاقة عكسية مع ميل منحنى LM .ويمكن إيضاح العلاقة بين فعالية السياسة المالية وميل كل من منحنى IS و LM بيانيا باستخدام الشكلين التاليين:

الشكل رقم (21) : العلاقة بين فعالية السياسة المالية و ميل منحنى (IS)

(أ) **(ب)**

سياسة مالية كبيرة الفعالية **سياسة مالية قليلة الفعالية**

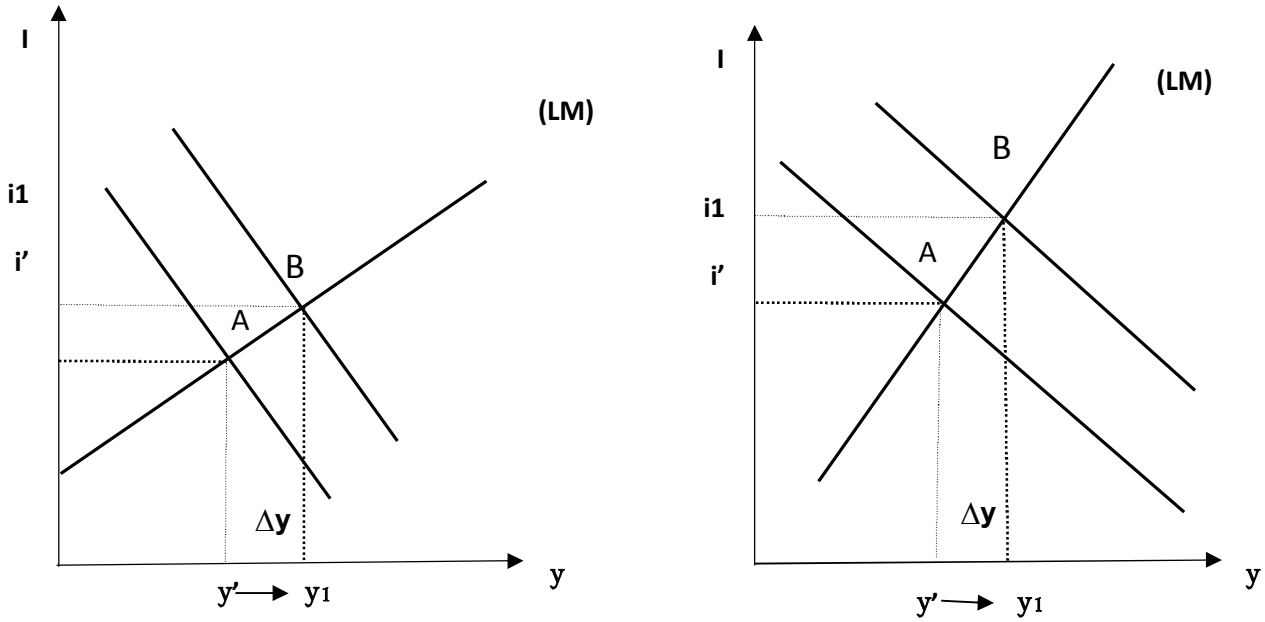


ويوضح الشكل السابق أن الاختلاف في الحالتين (أ ، ب) يتمثل في زيادة ميل منحنى IS في الجزء (أ) بالمقارنة بالجزء (ب).

ويؤثر ميل منحنى LM على فعالية السياسة المالية كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل رقم (22) : العلاقة بين فعالية السياسة المالية و ميل منحنى (LM)

سياسة مالية قليلة الفعالية (ب) **سياسة مالية كبيرة الفعالية (أ)**



يوضح الشكل السابق أثر تغير ميل منحنى LM على فعالية السياسة المالية ويلاحظ أن فعالية السياسة المالية تزيد في الجزء (أ) بالمقارنة بالجزء (ب) من الشكل حيث يكون ميل منحنى LM أقل في الجزء (أ).

وخلاصة ما سبق تزيد فعالية السياسة المالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي كلما زاد ميل منحنى IS أي كلما:

- انخفضت قيمة (b): الميل الحدي للاستهلاك
- وانخفضت قيمة (g): حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.

2. فعالية السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي

تمثل السياسة النقدية تلك السياسات المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي أو مجموع الأدوات التي تتحكم في عرض النقود وبالتالي في القوة الشرائية لبلد ما. وعليه فإن السياسة النقدية هي مجموعة القوانين التي تضعها السلطات النقدية بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، لكي تستطيع أن تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقة تساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية وبالتالي يمكن أن نخلص إلى أن السياسة النقدية هي إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال السلطة النقدية – البنك المركزي– بهدف

تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني. ويقصد بالفعالية هو حجم الأثر على الدخل لتغير معين في متغيرات السياسة.

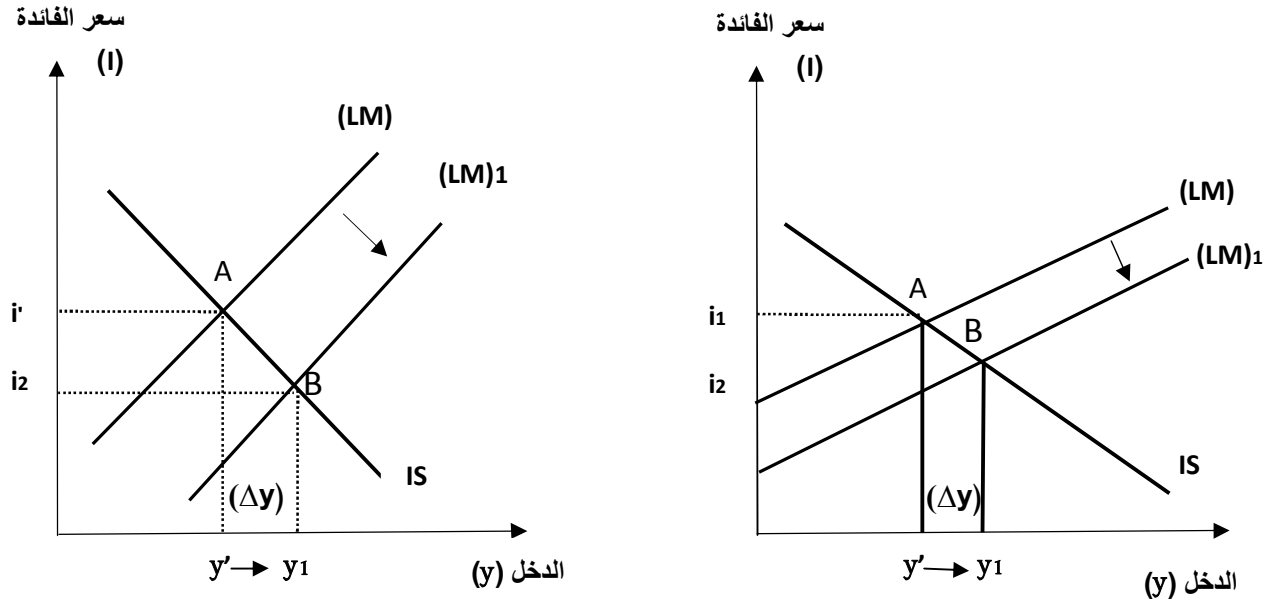
إن مستوى دخل التوازن وسعر فائدة التوازن يتأثران بالسياسة النقدية عن طريق تغيير الكمية المعروضة من النقود . حيث أن زيادة الكمية المعروضة من النقود تؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين وتبعا لذلك فإن سعر الفائدة سينخفض ويزداد مستوى الدخل. والخطوات التي تتم لحدوث ذلك : هي أن الزيادة في رصيد عرض النقود يولدا فائضا في عرض النقود ، والذي يجعل سعر الفائدة ينخفض . وعندما ينخفض سعر الفائدة ، فإن طلب الاستثمار يزداد وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل وما يترتب على ذلك من زيادة في الإنفاق الاستهلاكي . ونصل إلى وضع توازني جديد عندما يؤدي انخفاض سعر الفائدة وزيادة الدخل معا إلى زيادة طلب النقود بمقدار مساو للزيادة في عرض النقود. وهذا يحدث عند النقطة التي يقطع عندها منحنى LM الجديد منحنى IS.

تتوقف فعالية السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي على ميل منحنى LM وميل منحنى IS. حيث تزيد فعالية السياسة النقدية كلما زاد ميل منحنى LM وانخفض ميل منحنى IS.

ويمكن إيضاح فعالية السياسة النقدية وعلاقتها بميل منحنى LM بيانيا باستخدام الشكل الموالي:

الشكل رقم (23) : أثر التغير في ميل منحنى (LM) على فعالية السياسة النقدية

سياسة نقدية قليلة الفعالية (ب) **سياسة نقدية كبيرة الفعالية(أ)**

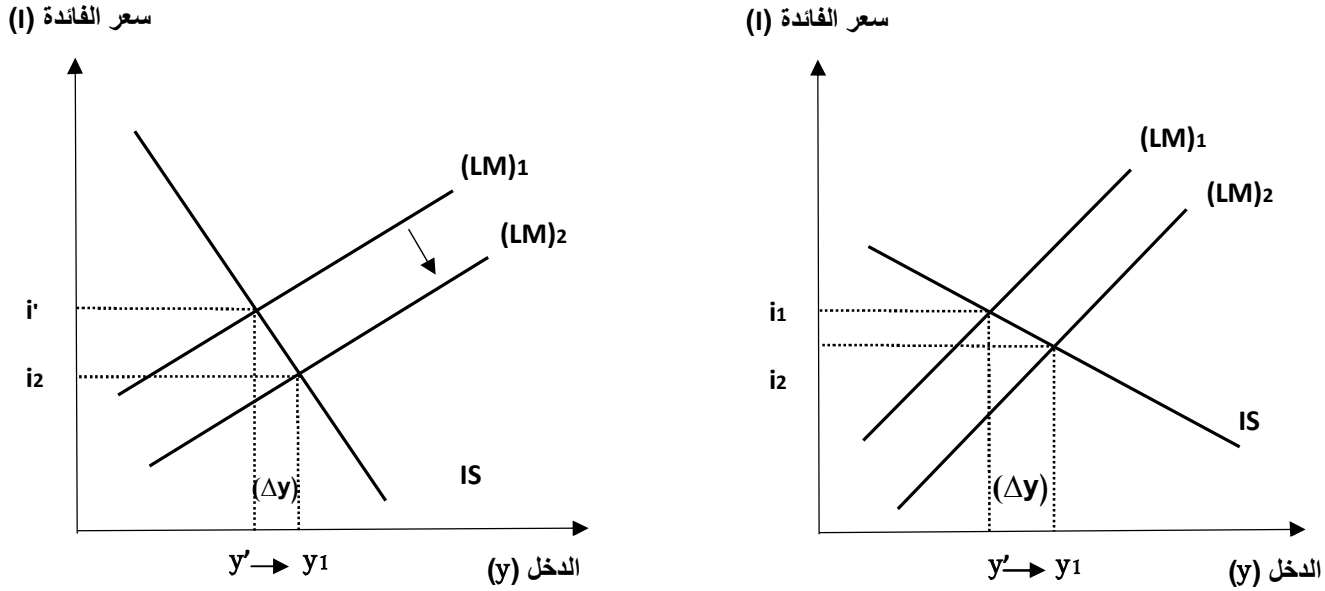


يوضح الشكل أن الاختلاف بين الحالتين (أ) ، (ب) يتمثل فقط في اختلاف ميل منحنى LM حيث يزيد ميل منحنى LM في الجزء (أ) بالمقارنة بالجزء (ب). وكذلك يوضح الشكل أن فعالية السياسة النقدية تزيد في الجزء (أ) عن الجزء (ب)فزيادة العرض النقدي بنفس المقدار في الحالتين أدت إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين ، وترتب على ذلك زيادة الدخل ، حيث أن زيادة الدخل في الشكل (أ) أكبر منه في الشكل (ب)، أي تزيد فعالية السياسة النقدية في إحداث زيادة في الدخل مع زيادة ميل منحنى LM.

ويمكن إيضاح العلاقة بين فعالية السياسة النقدية وميل منحنى IS باستخدام الشكل الموالي:

الشكل (24) : العلاقة بين فعالية السياسة النقدية و ميل منحنى (IS)

سياسة نقدية كبيرة الفعالية (ب) **سياسة نقدية قليلة الفعالية(أ)**



ويتضح من الشكل السابق أن إتباع سياسة نقدية توسعية وانتقال منحنى LM إلى اليمين بنفس المقدار في الحالتين ترتب عليها أن الزيادة في الدخل في الحالة (ب) تفوق الزيادة في الدخل التي حدثت في الحالة (أ) ، ويرجع ذلك إلى زيادة ميل منحنى IS في الحالة (أ) وانخفاض ميل منحنى IS في الحالة (ب). ومنه تزيد فعالية السياسة النقدية في إحداث زيادة في الدخل كلما انخفض ميل منحنى IS.

يمكن القول أن فعالية السياسة النقدية ترتبط طرديا مع ميل منحنى LM ، فكلما زاد ميل منحنى LM زادت فعالية السياسة النقدية والعكس صحيح.

كما ترتبط فعالية السياسة النقدية عكسيا مع ميل منحنى IS، حيث تزيد فعالية السياسة النقدية مع انخفاض ميل منحنى IS.

سادسا– مرونة الأجور والأسعار وأثر سعر الفائدة على التوازن العام

أيد الكينزيون استخدام سياسة مالية فقط، وتمثل الحالة الخاصة المعروفة بمصيدة السيولة وضعا تكون فيه السياسة المالية في ذروة فاعليتها ، بينما تكون السياسة النقدية غير فاعلة في هذه الحالة ، وذلك في ظل الفرض الكينزي المتمثل في جمود الأجور النقدية والأسعار، لكن الكلاسيك المحدثين يريدون أن ينتصروا للمقولة التقليدية حول التشغيل الكامل وتلقائية التوازن الكلي في إطار التحليل الكينزي وذلك بوضع فرض المرونة الكاملة للأجور والأسعار مكان فرض جمود الأجور النقدية تنازليا وقد كان الاقتصادي Modigliani سنة 1944 ، رغم انه كينزي المنهج أول من ساهم في إيضاح وجهة نظر الكلاسيك المحدثين ، وأوضح أن التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي سيتحقق عند مستوى التشغيل الكامل بمجرد إحلال الفرض المذكور ، غير أنه من الممكن أن تحدث بطالة إذا كان الاقتصاد في مصيدة السيولة ، وذلك بسبب انخفاض الأسعار سيزيد عرض النقود بقيمتها الحقيقية ، لكنه لن يخفض سعر الفائدة عن المستوى الذي وصل إليه ومن ثم لن يزيد الاستثمار ولن يزيد المستوى التوازني للدخل.

و باستخدام منحنيات (IS–LM) و (AD–AS) فإن منحنى LM سيكون أفقيا عند مستوى سعر الفائدة المتفق مع مصيدة السيولة، و لن يتحرك هذا الجزء بانخفاض الأسعار، و لن توجد وسيلة لتغيير المستوى التوازني بنقل الطلب الكلي إلا بنقل منحنى IS و هذا لن يتم وفقا للكينزيين إلا بسياسة مالية و يحصل هذا الوضع على الرغم من مرونة الأجور والأسعار.[1]

سابعا– أثر بيجو على الأسعار

أرثر سيسل بيجو (1877–1959) هو أحد أبرز اقتصادي جامعة كمبريدج تلمذ على يد ألفرد مارشال و تابع بعده دراسة اقتصاد الرفاهة ، و كب في النقود و الأسعار و غيرها .

تخضع قيمة النقود لدى بيجو كقيمة أي شيء للظروف العامة المتعلقة بالعرض و الطلب و لذلك يدرس بيجو حاجة الأفراد للنقود و عرض النقود (الإصدار النقدي) و يرى أن احتفاظ الفرد بجزء من النقود حاضرا تحت يده إنما ينطوي على تضحية إيجابية من جانبه، أي أنفق أقل من دخله، و بالمقابل فإن عدم الاستهلاك هي تضحية سلبية لذلك يركز بيجو على مقدار الدخل و القدر الذي يدخرها لفرد من هذا

[1] – سعيدة حركات ، الاقتصاد الكلي2 – محاضرات مرفقة بتطبيقات نموذجية ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ،الجزائر ، 2019–2020 ، ص ص 80 – 81.

الدخل، و يطلق بيجو اسم (الاحتياطي النقدي) على ذلك الجزء من الدخل الذي يحتفظ به الفرد في صورة سائلة و حسب رأيه يحتفظ الفرد بالنقود لثلاث حالات :[1]

- يستعمل هذا الجزء لأغراض الاستهلاك ؛
- يحتفظ بالدخل على شكل حقوق على النقد (استثمارات في المصارف) ودائع؛
- الاستثمار في الإنتاج .

ويقارن بيجو بين استثمار الأموال أو الاحتفاظ بها للسلامة والضمان، وتتم المفاضلة بين هذين الخيارين حسب مبدأ المنفعة أي كلما ازداد حجم الإيراد تتناقص المنفعة المتحققة، لذلك يحاول إعادة توزيع النقود حسب المنفعة المتحصلة أي إذا زادت منفعة النقود بغرض الإنتاج أي إذا ازدادت الأرباح سوف توجه الأموال للإنتاج، وإذا انخفضت الأرباح يوجه الفرد دخله للسلامة والضمان أي يزداد الاحتفاظ بالنقود. كما ويزداد احتفاظ الأفراد بالنقود لمستقبل النقود، فإذا توقع الأفراد انخفاض قيمتها في المستقبل يتخلون عنها بسهولة وإذا توقعوا انخفاض الأسعار يحتفظون بالنقود السائلة.

وملخص أثر بيجو يتضمن أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد لذلك يرغب الأفراد في زيادة قيمة الأرصدة النقدية الحقيقية لديهم لكي يعيدوا التوازن السابق أما في حالة انخفاض الأسعار فسيحدث العكس إذ أن الطلب سيتوقف عن القيمة الحقيقية للأرصدة التي بحوزة الأفراد و من ثم يرتبط ذلك بالمستوى العام للأسعار.

ولبيان أثر الأرصدة الحقيقية على الطلب على النقود وبالتالي الأسعار نبحث عما يأتي:[2]

- زيادة المستوى العام للأسعار تشجع الدائنين على الإنفاق عكس حال المدينون، عندها لن يكون لتغيير الأسعار أثر حقيقي إلا عندما يكون الأثر على الدائنين أكبر من المدينين وبالعكس عندما تنخفض الأسعار فالأثر على المدينين أكبر من الأثر على الدائنين لأن الانخفاض يدفع بالمدينين إلى المزيد من الإنفاق.
- زيادة الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد وهذا سيدفعهم إلى زيادة قيمة الأرصدة الحقيقية لديهم لإعادة التوازن بسبب ارتفاع الأسعار وهذا الحال مماثل لفترة التسعينات في العراق والحال معاكسة في حالة انخفاض الأسعار، انخفاض الأسعار يؤدي لزيادة القيمة الحقيقية للأرصدة

[1] – المصدر نفسه ، ص 81.
[2] - المصدر نفسه ، ص 81.

النقدية التي بحوزة الأفراد يعني ضمنًا شراء كميات أكبر بسعر أقل وهذا يعني انخفاض المستوى العام للأسعار.

ثامنا- تمارين محلولة حول الفصل الثالث

التمرين الأول:

لنفرض أن اقتصاد ما مغلقا بتميز بالمعطيات التالية:

$C = 100 + 0{,}8Y$. $I = 600 - 5000i$, Ms = 1200 , Md = 0,5Y − 10000i + 800

1- حدد تابع IS_1 ووضح ذلك بيانيا باعتبار i = 5% .

2- ما هو أثر تغير معدل الفائدة من 5% إلى 7.5% على الدخل الوطني التوازني؟ وضح ذلك بيانيا.

3- عندما يكون معدل الفائدة **5%** نسجل تغيرا في سلوك المستثمر حيث تتغير دالة الاستثمار فتصبح: $I = 700 - 5000i$ ، بين أثر هذا التغير على الدخل الوطني التوازني، وضح ذلك بيانيا ثم علق إقتصاديا.

4-إذا تغير سلوك المستثمر بشكل مستقل عن معدل الفائدة الثابت (i=**%5**) بحيث أصبحت دالة الاستثمار الجديدة I = 600 − 6000i، ماذا يحدث لتابع IS ليصبح IS_3 ؟ وماذا يحدث لتابع IS ليصبح IS_4 ؟ لو كانت دالة الاستثمار هي I = 600 − 4000i هل يكون الأثر مشابها لسابقه؟

5- إذا أصبح الميل الحدي للاستهلاك 0,75، هل يتحرك IS ؟ وفي أي اتجاه ؟

6- عندما تتغير a بمقدار Δa هل يتأثر تابع IS ؟ أم لا ؟

7-حدد معادلة LM

8- حدد دخل التوازن للسوقين مع وذلك بالنسبة لمعادلة IS الأصلية.

الحل:

1-تحديد تابع IS_1 وتوضيح ذلك بيانيا عندما تكون $i = 0.05$

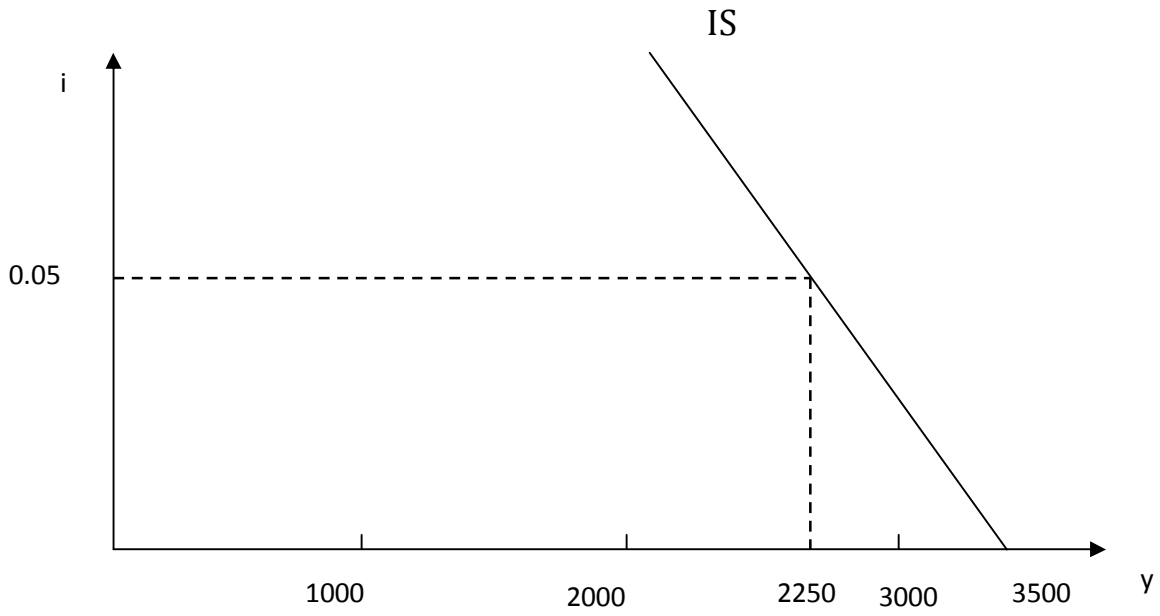
$$y = C + I \rightarrow Y = 100 + 0.8y + 600 - 5000i$$
$$y - 0.8y = 700 - 5000i$$

$$y = 3500 - 25000i \dots\dots IS1$$

$$i = 0.05 \rightarrow Y = 3500 - 25000(0.05)$$

$$\rightarrow Y^* = 2250$$

التوضيح البياني:



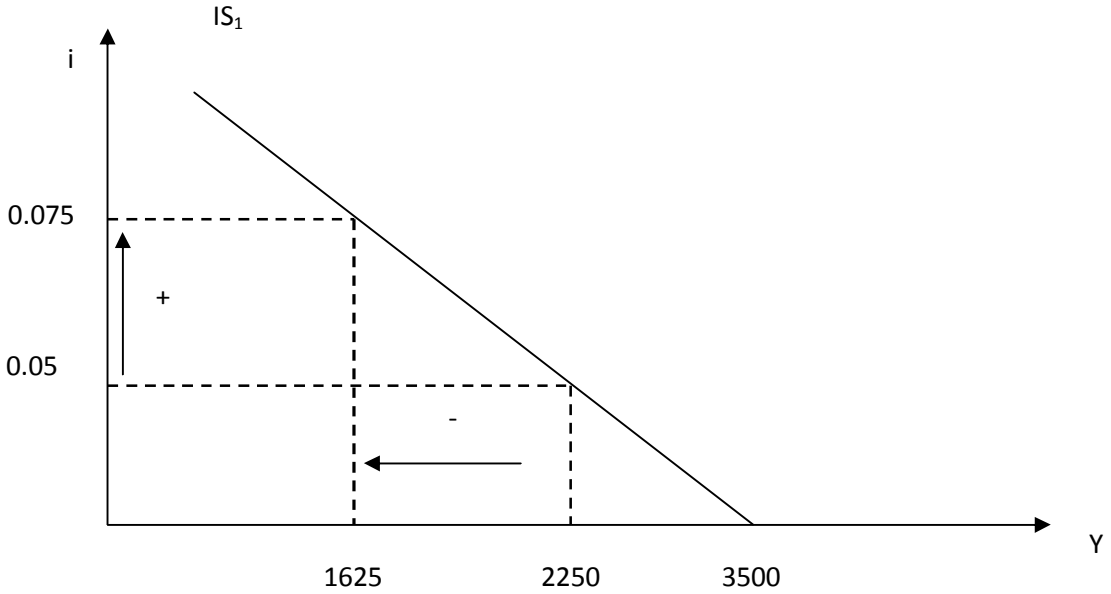
2- أثر تغير معدل الفائدة من 5% إلى 7.5% على الدخل الوطني التوازني وتوضيح ذلك بيانيا:

$$i = 0.075 \rightarrow Y = 3500 - 25000(0.075)$$

$$\rightarrow Y^* = 1625$$

نلاحظ أنه عند زيادة معدل الفائدة من 5% إلى 7.5% تناقص الدخل التوازني من 2250 إلى 1625 (علاقة عكسية).

-التوضيح البياني:



3-عندما يكون معدل الفائدة i = 5% و I = 700 − 5000i : يمكن توضيح أثر ذلك على y* مع التوضيح البياني والتعليق الاقتصادي.

نلاحظ I_0 قد تغير من 600 إلى 700 ومنه الأثر على الدخل هو:

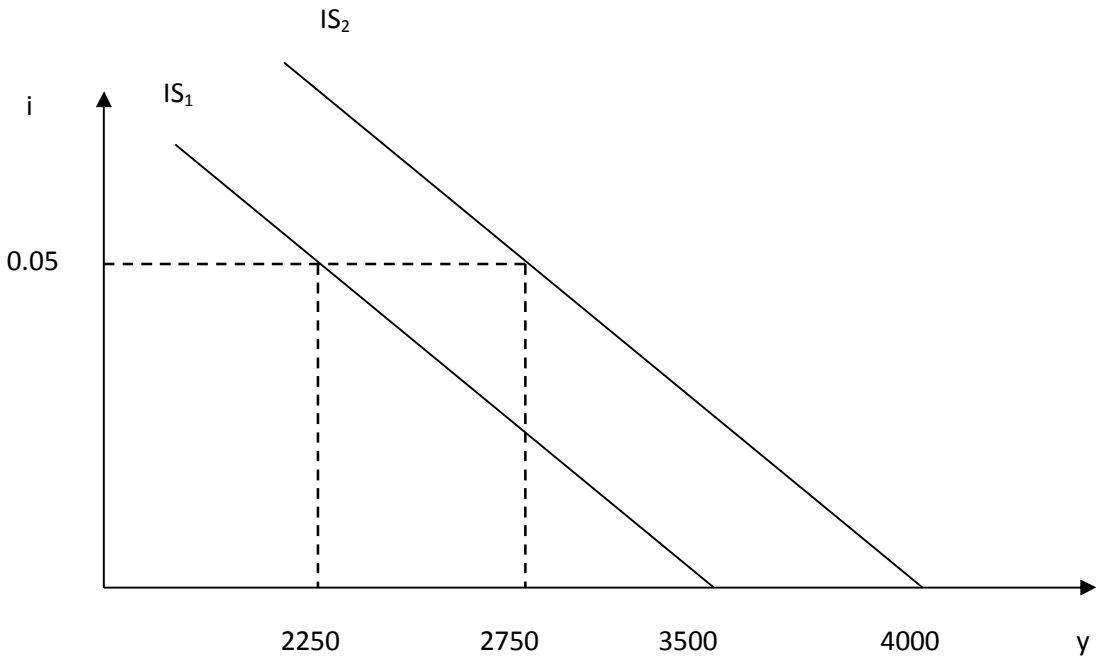
$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}\Delta I$$

$$\Delta y = \frac{1}{1-0.8}\ (700 - 600\ ) \rightarrow \Delta y = \frac{100}{0.2} = 500$$

$$Y^*1 = Y^* + \Delta Y$$

$$Y^*1 = 2250 + 500 = 2750$$

التوضيح البياني:



حيث أن معادلة IS_2 تكون كما يلي:

$$Y = C + I$$

$$Y = 100 + 0.8Y + 700 - 5000i$$

$$Y - 0.8Y = 800 - 5000i$$

$$y = 4000 - 25000i \ldots\ldots IS_2$$

التعليق الاقتصادي: نلاحظ أنه نتيجة تغير الاستثمار المستقل(I_o) والذي انتقل من 600 إلى 700 في المعادلة الثانية ، انتقل دخل التوازن من 2250 إلى 2750 حيث أن :

$$Y = 4000 + 25000(0,05) = 2750$$

مما أدى ذلك إلى انتقال منحنى IS من IS_1 إلى IS_2 أي إلى مستوى أعلى من سابقه.

4- عند تغير سلوك المستثمر بشكل مستقل عند معدل الفائدة الثابت (i = 0.05)، وتصبح دالة الاستثمار الجديدة هي: I = 600 − 6000i فإن ذلك سيؤثر على تحرك IS كما يلي:

$$Y = C + I \rightarrow Y = 100 + 0,8Y + 600 - 6000i$$

$$\rightarrow 0.2Y = 700 - 6000i$$

$$Y = 3500 - 30000i \dots\dots IS$$

ومنه فإن الدخل التوازني يمكن حسابه كما يلي:

$$Y = 3500 - 30000(0,05)$$

$$Y^* = 2000$$

أي أن دخل التوازن تأثر سلبا حيث انتقل IS إلى مستوى أقل من سابقه.

* أما عندما تصبح دالة الاستثمار :

$$I = 600 - 4000i$$

$$Y = C + I \rightarrow Y = 100 + 0,8Y + 600 - 4000i$$

$$\rightarrow 0.2Y = 700 - 4000i$$

ومنه فإن الدخل التوازني الجديد:

$$Y = 3500 - 20000(0,05)$$

$$Y^* = 2500$$

أي أن دخل التوازن زاد عن سابقه من 2000 إلى 2500 بشكل مستقل عن معدل الفائدة الذي بقي على حاله حيث أن تحرك g من 6000 إلى 4000 حيث (I = 600 − 6000i ثم I = 600 − 4000i)

مع بقاء (i) ثابتة جعل الاستثمار يزيد من 300 إلى 400 كما يلي:

$$I = 600 - 6000(0,05) = 300$$

$$I = 600 - 4000(0,05) = 400$$

مما أدى إلى زيادة دخل التوازن من 2000 إلى 2500 مما جعل منحنى IS ينتقل إلى IS_4 .

5- عندما يصبح b = 0,75 بدل b = 0,8 أي يتناقص فإن دالة الاستهلاك تصبح :

$$C = 100 + 0,75Y$$

في حين:

$$I = 600 - 5000i$$

$$Y = C + I \rightarrow Y = 100 + 0,75Y + 600 - 5000i$$

$$\rightarrow 0.25Y = 700 - 5000i$$

$$Y = 2800 - 20000i \dots\dots IS5$$

أي أن انخفاض b أدى إلى انخفاض IS باتجاه مركز الإحداثيات ويكون دخل التوازن الجديد :

$$Y = 2800 - 20000(0,05) = 1800$$

وهو أقل من سابقه.

6- عندما تتغير a بمقدار (Δa) أي الاستهلاك المستقل فإن ذلك سيؤثر على *IS* كما يلي:

من خلال مضاعف الاستهلاك **Kea** = Δ**Y** / Δ**a** حيث نلاحظ أن الزيادة في الاستهلاك المستقل (*a*) ستؤدي إلى الزيادة في الدخل ومنه يتحرك IS بالزيادة.

7- تحديد معادلة منحنى LM :

شرط التوازن :

$$Md = Ms$$

$$1200 = 0,5Y - 10000i + 800$$

$$400 = 0,5Y - 10000i$$

$$Y = 800 + 20000i \dots\dots LM$$

8- تحديد نقطة توازن السوقين:

شرط التوازن:

$$IS = LM$$

$$3500 - 25000i = 800 + 20000i$$

$$2700 = 45000i \ \rightarrow i = 0{,}06 = 6\%$$

$$Y^* = 2000$$

التمرين الثاني:

إليك المعطيات التالية:

$$\mathbf{S = -\ 50 + 0{,}2Yd\ \ , I = 100 - 350i}$$

$$\mathbf{Ms = 80\ \ , Md = 0{,}2Y + 40 - 250i}$$

المطلوب:

1- تحديد التوازن الكلي(سعر الفائدة و الدخل الوطني التوازني).

2- إذا تم إدراج دالة الضريبة: $\mathbf{Tx = 10 + 0{,}2Y}$ ؛ ما أثر ذلك على ثنائية التوازن ؟ اشرح النتيجة.

3- ما قيمة الأثر المحقق ؟ وما قيمة الأثر الضائع ؟ ما سبب الأثر المحقق ؟ وما سبب الأثر الضائع ؟

4-مثّل ما سبق بيانيا.

الحل:

1- تحديد التوازن الكلي:

أ- إيجاد معادلة منحنى IS: توازن سوق السلع والخدمات

شرط التوازن :

$$I = S$$

$$100 - 350i = \ -50 + 0{,}2Yd$$

حيث :

$$Yd = Y$$

ومنه:

$$0{,}2Y = 150 - 350i$$

$$\rightarrow Y = 750 - 1750i \dots\dots IS$$

ب- إيجاد معادلة منحنى LM: توازن سوق النقد

$$\boldsymbol{Md = Ms}$$

$$80 = 40 - 250\mathrm{i} + 0{,}2\mathrm{Y}$$

$$0{,}2\,\mathrm{Y} = \ 40 + 250\mathrm{i}$$

$$Y = 200 + 1250i \dots\dots \mathrm{LM}$$

شرط التوازن الكلي:

$$\boldsymbol{IS = LM}$$

$$750 - 1750i = 200 + 1250i$$

$$550 = 3000i$$

$$i = 0{,}1833 = 18{,}33\%$$

$$Ye = 200 + 1250(0{,}1833) = \ 429{,}2$$

2- تم إدراج دالة الضريبة: $\mathbf{Tx = 10 + 0{,}2Y}$ ؛

نحسب أولا معادلة منحنى IS الجديدة بعد إدراج الضريبة:

$$\boldsymbol{Y = C + I}$$

حيث الدخل المتاح Yd:

$$Y = 50 + 0{,}8(\ Y - 10 - 0{,}2Y) + \ 100 - 350i$$

$$Y = 150 + 0{,}8Y - 8 - 0{,}16Y \ - 350i$$

$$Y - 0{,}8Y + 0{,}16Y = 142 - 350i$$

$$0{,}36Y = 142 - 350i$$

$$Y = 394{,}44 - 972{,}22i \dots\dots IS'$$

ومنه ثنائية التوازن بعد فرض الضريبة:

$$\mathbf{IS'} = \mathbf{LM}$$

$$394{,}44 - 972{,}22i = 200 + 1250i$$

$$194{,}44 = 2222{,}22i$$

$$i = 0{,}0875 = 8{,}75\%$$

$$Y'e = 200 + 1250(0{,}0875) = 309{,}375$$

$$\Delta Y = Y' - Y = 309{,}37 - 429{,}2 = -119{,}83$$

نلاحظ تراجع الدخل الوطني بسبب الضرائب التي تضعف من الدخل المتاح ، وبالتالي تقلل من الطلب الكلي ، مؤدية إلى تراجع العرض الكلي على أساس المبدأ الكينزي القائل بأن الطلب يخلق العرض.

لكن هل تأثير الضريبة يكون تاما ؟ يمكن معرفة ذلك من خلال حساب مستوى الضريبة واستخدام طريقة المضاعف كما يلي:

فرضت الضريبة على أصل الدخل الأول فتحصلنا على الدخل الثاني؛ وبالتالي يحسب مستوى الضريبة كما يلي:

$$Tx = 10 + 0{,}2(429{,}2) = 95{,}84$$

باستخدام طريقة المضاعف يمكن الحصول على التغير في الدخل الوطني الواجب حدوته كأثر تام:

$$\Delta Y = \frac{-b}{1 - b + bt}\,\Delta Tx = \frac{-0{,}8}{1 - 0{,}8 + 0{,}8(0{,}2)}\,95{,}84 = -212{,}97$$

نلاحظ أن الانخفاض في الدخل الوطني بسبب الضريبة ، كان يمكن أن يكون عند هذا المستوى الذي هو أكثر من المستوى المحسوب سابقا ، مما يدل على وجود الأثر الضائع للضريبة.

إن عملية خفض مستويات الدخل الوطني عن طريق الضرائب ، قد يكون ضروريا لمكافحة الآثار التضخمية ، أو تحقيق مستوى من الادخار الإجباري.

أدت الضرائب إلى تراجع مستويات الفائدة بسبب تراجع الطلب الكلي ، ونظرا لوجود علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة ، سوف يرتفع الاستثمار كما يلي:

$$I = 100 - 350(0{,}1833) = 35{,}85$$

$$I' = 100 - 350(0{,}0875) = 69{,}38$$

$$\Delta I = I' - I = 69{,}38 - 35{,}85 = 33{,}53$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b + bt}\Delta I = \frac{1}{1 - 0{,}8 + 0{,}8(0{,}2)}\,33.53 = 93{,}14$$

إذا حسبنا الفرق بين الأثر التام والأثر المحقق للضريبة نجد أثر التغير في الاستثمار.

الأثر التام للضريبة هو: 212.97 و ن

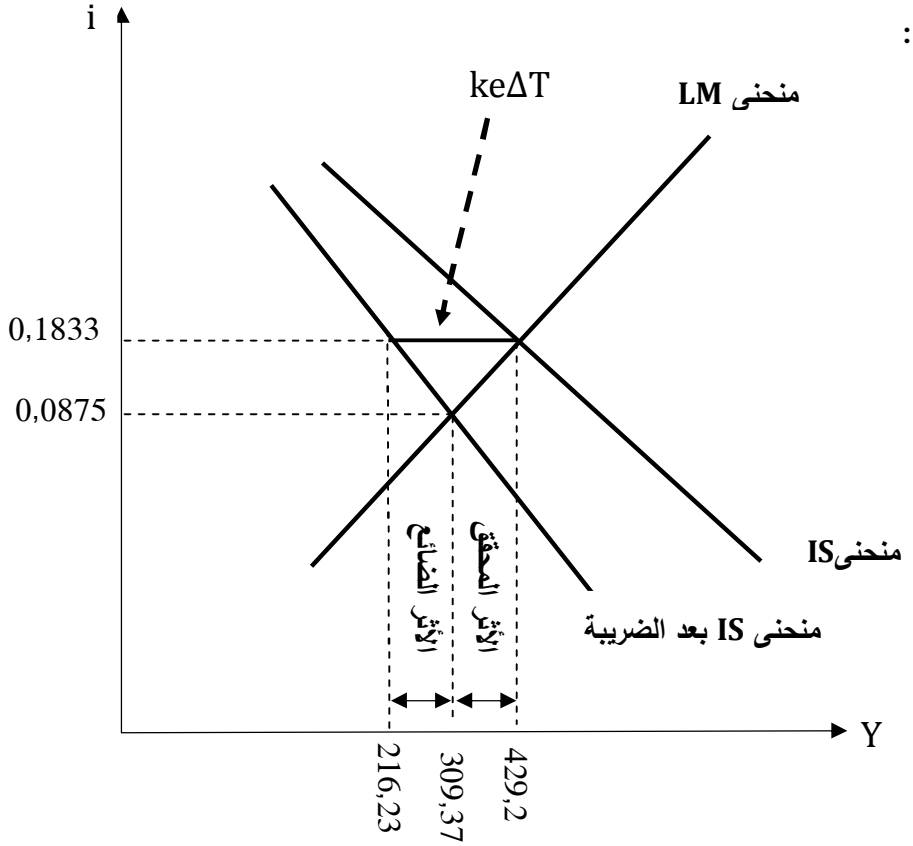
الأثر المحقق للضريبة هو : 119.83 و ن

الفرق بينهما هو:

$$\mathbf{212,97 - 119,83 = 93,14}$$

وهو ما يسمى بالأثر الضائع للضريبة ، ويسمى بالأثر الضائع لأن الضريبة أداة للتحكم في السيولة النقدية في السوق / ومن ثم التحكم في الطلب الكلي ، إلى جانب كونها مصدرا مهما لتمويل خزينة الدولة ، واعتمادها كسياسة مالية انكماشية ليس بالضرورة أن تحقق هدفها التام في ظل تفاعل سوق النقود مع سوق السلع والخدمات ، ومن ثم يتراجع الطلب على القروض بسبب تراجع الاستثمارات الناتجة عن قصور الطلب ، فتنخفض أسعار الفائدة مشجعة بعض الاستثمارات التي كان عائدها ضعيفا ، الأمر الذي يحقق أثرا إيجابيا متجاوزا بعضا من أثر الضريبة ، فيكون الأثر المحقق للاستثمارات هو نفسه الأثر الضائع للضريبة.

3- التوضيح البياني:



التمرين الثالث:

في اقتصاد مغلق موسوم بالمتغيرات الآتية:

- سوق السلع والخدمات :

$$C = 400 + 0{,}75\ Yd \quad , \quad Tx = 700 \quad ,$$

$$I = 1600 - 5000i \quad , \quad G = 500 \quad , \quad Tr = 200$$

- سوق النقد :

$$Md = 1250 - 6000i + 0{,}2Y \quad , Ms = 2250$$

المطلوب :

1. أوجد معادلة منحنى IS و معادلة منحنى LM . وفسر المعنى الاقتصادي لكل من المنحنيين.
2. حدد التوازن الكلي(سعر الفائدة و الدخل الوطني التوازني).
3. ما هي مستويات الادخار والاستثمار الموافقة لهذا الدخل؟ ثم احسب رصيد الميزانية(BS).
4. قررت الحكومة زيادة الدخل بمقدار 400 لتجاوز حالة الركود السائدة في هذا الاقتصاد؛
   4-1 أوجد سعر الفائدة الموافق لهذه السياسة المالية.
   4-2 احسب التغير في الإنفاق الحكومي اللازم لتحقيق ذلك.
   4-3 أوجد معادلة منحنى (IS_2) اللازمة.
   4-4 احسب مستوى الاستثمار (I_2) وقارنه بمستوى الاستثمار السابق ثم فسر ذلك اقتصاديا.
5. ارتأت الحكومة الآن زيادة عرض النقود (Ms) بدل سياستها المالية ، لبلوغ هدف القضاء على الركود السائد في اقتصادها ؛
   5-1 أوجد سعر الفائدة الموافق لهذه السياسة النقدية.
   5-2 احسب مستوى عرض النقود (Ms_2) ، ثم أوجد معادلة منحنى (LM_2).
6. نفترض أن الحكومة قررت استعمال مزيج بين السياستين المالية والنقدية

   حيث $(\Delta i = 0)$ ؛

   6-1 احسب مستوى الإنفاق الحكومي اللازم لتحقيق ذلك.
   6-2 احسب مستوى عرض النقود اللازم لتحقيق هدف الإنعاش الاقتصادي المطلوب.

الحل:

1. **إيجاد معادلة منحنى IS ومعادلة منحنى LM:**

أ- إيجاد معادلة منحنى IS: توازن سوق السلع والخدمات

شرط التوازن: الطلب الكلي = العرض الكلي

$$\boldsymbol{Y = C + I + G}$$

حيث الدخل المتاح Yd:

$$Yd = Y - Tx + Tr$$

$$Y = 400 + 0{,}75(Y - 700 + 200) + 1600 - 5000i + 500$$

$$Y = 400 + 0{,}75Y - 525 + 150 + 1600 - 5000i + 500$$

$$Y - 0{,}75Y = 2125 - 5000i$$

$$0{,}25Y = 2125 - 5000i$$

$$IS: Y = 8500 - 20000i$$

ب- إيجاد معادلة منحنى LM: توازن سوق النقد

شرط توازن سوق النقد :

$$Md = Ms$$

$$2250 = 1250 - 6000i + 0{,}2Y$$

$$1000 + 6000i = 0{,}2Y$$

$$LM: Y = 5000 + 30000i$$

ج- المعنى الاقتصادي لكل من المنحنيين:

- **منحنى IS:** هو مختلف النقاط التوازنية للدخل وأسعار الفائدة حيث تكون سوق السلع والخدمات في وضع توازن. ويوضح هذا المنحنى أن الدخل التوازني يتأثر سلبا بزيادة سعر الفائدة لوجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستهلاك وعلاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار.
- **منحنى LM:** يعبر منحنى LM عن مختلف النقاط التوازنية لتغيرات سعر الفائدة ومستويات الدخل المقابلة لها، فهو بالتالي يعبر عن وضعيات توازنية مختلفة لسوق النقد بناءا على تغيرات

معدل الفائدة. ويلاحظ أنه توجد علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة ، ويرجع ذلك أساسا إلى أن زيادة الدخل الحقيقي يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط ، ومن ثمة يحدث فائض طلب في السوق النقدي ، ولكي يتحقق التوازن يجب أن يرتفع سعر الفائدة كذلك.

2- تحديد التوازن الكلي(سعر الفائدة و الدخل الوطني التوازني)، وتمثيله بيانيا.

شرط التوازن الكلي:

$$IS = LM$$

$$8500 - 20000i = 5000 + 30000i$$

$$3500 = 50000i$$

$$i = 0{,}07 = 7\%$$

$$Ye = 5000 + 30000(0{,}07) = 7100$$

3- **مستويات الادخار والاستثمار الموافقة لهذا الدخل**

- **حساب مستوى الادخار**

$$S = Yd - C$$
$$S = Yd - (400 + 0{,}75Yd)$$
$$S = -400 + 0{,}25Yd$$
$$Yd = Y - Tx + Tr$$
$$Yd = 7100 - 700 + 200 = 6600$$
$$S = -400 + 0{,}25(6600) = 1250$$

- **حساب مستوى الاستثمار**

$$I = 1600 - 5000(0{,}07) = 1600 - 350 = 1250$$

- **حساب رصيد الميزانية BS**

$$BS = Tx - (G + Tr)$$
$$BS = 700 - (500 + 200) = 0$$

4- قررت الحكومة زيادة الدخل بمقدار 400 لتجاوز حالة الركود السائدة في هذا الاقتصاد؛

4-1 إيجاد سعر الفائدة الموافق لهذه السياسة المالية

لدينا :

$$\boldsymbol{Ye = 7100}\ , \qquad \boldsymbol{\Delta Y = 400}\ \rightarrow\ \boldsymbol{Yp = 7500}$$

لدينا معادلة منحنى LM

$$LM: Y = 5000 + 30000i$$

$$7500 = 5000 + 30000i$$

$$7500 - 5000 = 30000i$$

$$2500 = 30000i$$

$$i = 0.0833 = 8{,}33\%$$

4-2 حساب التغير في الإنفاق الحكومي اللازم لتحقيق ذلك.

ننطلق من شرط توازن سوق السلع والخدمات

$$Y = C + I + G$$

$$Y = 400 + 0{,}75(Y - 700 + 200) + 1600 - 5000i + G2$$

$$Y = 400 + 0{,}75Y - 525 + 150 + 1600 - 5000i + G2$$

$$Y - 0{,}75Y = 1625 - 5000i + G2$$

$$0{,}25Y = 1625 - 5000i + G2$$

$$Y = 4[1625 - 5000i + G2]$$

$$Y = 6500 - 20000i + 4G2$$

$$7500 = 6500 - 20000(0{,}0833) + 4G2$$

$$2666 = 4G2$$

$$G2 = 666{,}5$$

$$\Delta G = 666{,}5 - 500 = 166{,}5$$

4-3 إيجاد معادلة منحنى(IS_2) اللازمة لتطبيق السياسة المالية

لدينا المعادلة التالية من السؤال السابق

$$Y = 6500 - 20000i + 4G2$$

$$Y = 6500 - 20000i + 4(666{,}5)$$

$$IS2 : Y = 9166 - 20000i$$

4-4 حساب مستوى الاستثمار (I_2) ومقارنه بمستوى الاستثمار السابق ثم التعليق على ذلك.

$$I2 = 1600 - 5000(0{,}0833) = 1183{,}5$$

نلاحظ أن مستوى الاستثمار **$I_2 = 1183{,}5$** أقل من **$I_1 = 1250$** ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة من **$i = 7\%$** إلى **$i = 8{,}33\%$** نتيجة لزيادة الطلب الكلي وثبات الأسعار، إذ أنه لو كنا في ظل مرونة الأسعار ، فإن هذه الأخيرة سوف ترتفع فتكبح ارتفاع سعر الفائدة . وبما أن مرونة الأسعار يفترض أنها محدودة فإن أسعار الفائدة هي التي تستجيب لزيادة الطلب.

5- ارتأت الحكومة الآن زيادة عرض النقود (Ms) بدل سياستها المالية ، لبلوغ هدف القضاء على الركود السائد في اقتصادها ؛

5 - 1 إيجاد سعر الفائدة الموافق لهذه السياسة النقدية

لدينا معادلة منحنى IS

$$IS: Y = 8500 - 20000i$$

$$7500 = 8500 - 20000i$$

$$-1000 = -20000i$$

$$i = 0{,}05 = 5\%$$

5-2 حساب مستوى عرض النقود (Ms_2) ، ثم إيجاد معادلة (LM_2)

- **حساب مستوى عرض النقود**

شرط توازن سوق النقد

$$MS2 = Md$$

$$MS2 = 1250 - 6000i + 0{,}2Y$$

$$0{,}2Y = MS2 - 1250 + 6000i$$

$$0{,}2Y = MS2 - 1250 + 6000(0{,}05)$$

$$0{,}2Y = MS2 - 1250 + 300$$

$$0{,}2Y = MS2 - 950$$

$$Y = 5\,[MS2 - 950]$$

$$Y = 5MS2 - 4750$$

$$7500 = 5MS2 - 4750$$

$$12250 = 5MS2$$

$$MS2 = 2450$$

- **إيجاد معادلة منحنى (LM_2)**

$$MS2 = Md$$

$$2450 = 1250 - 6000i + 0{,}2Y$$

$$2450 - 1250 + 6000i = 0{,}2Y$$

$$1200 + 6000i = 0{,}2Y$$

$$\boldsymbol{LM\ 2: Y = 6000 + 30000i}$$

6-**نفترض أن الحكومة قررت استعمال مزيج بين السياستين المالية والنقدية حيث $(\Delta i = 0)$ ؛**

6-1 حساب مستوى الإنفاق الحكومي اللازم لتحقيق ذلك

ننطلق من شرط توازن سوق السلع والخدمات

$$Y = C + I + G$$

$$Y = 400 + 0{,}75(Y - 700 + 200) + 1600 - 5000i + G3$$

$$Y = 400 + 0{,}75Y - 525 + 150 + 1600 - 5000i + G3$$

$$Y - 0{,}75Y = 1625 - 5000i + G3$$

$$0{,}25Y = 1625 - 5000i + G3$$

$$0{,}25Y = 1625 - 5000(0{,}07) + G3$$

$$0{,}25Y = 1275 + G3$$

$$Y = 5100 + 4G3$$

$$7500 = 5100 + 4G3$$

$$2400 = 4G3$$

$$G3 = 600$$

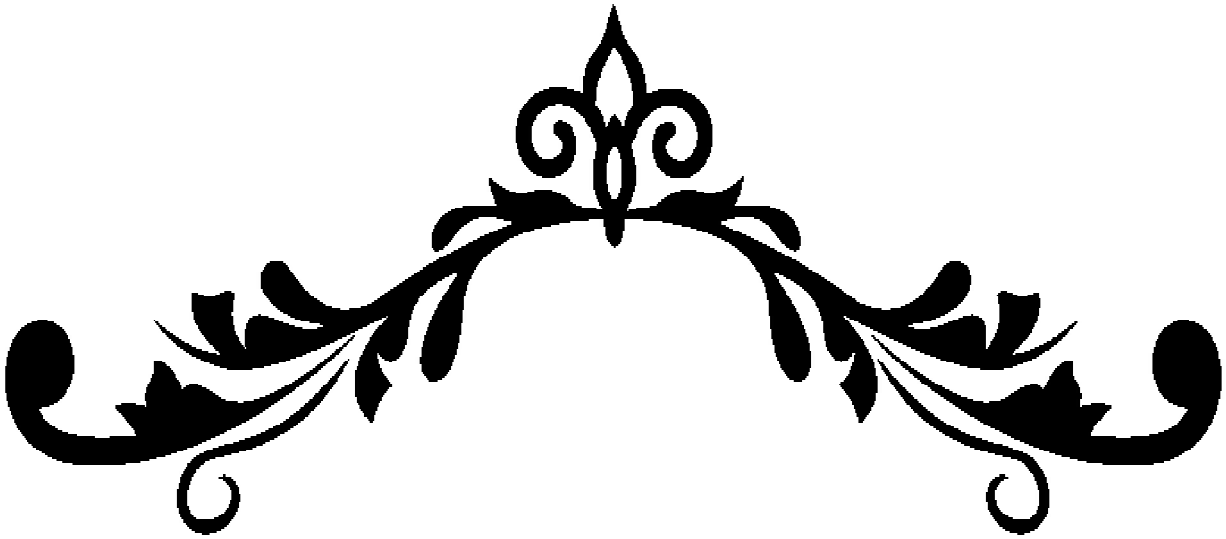
6-2 احسب مستوى عرض النقود اللازم لتحقيق هدف الإنعاش الاقتصادي المطلوب

$$MS3 = Md$$

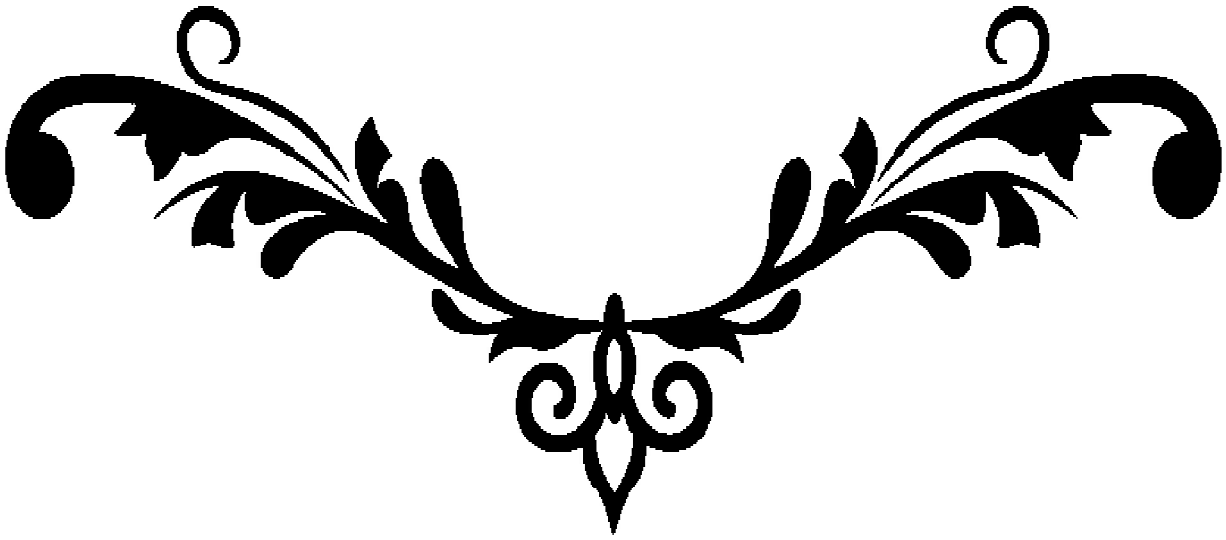
$$MS3 = 1250 - 6000i + 0{,}2Y$$

$$MS3 = 1250 - 6000(0{,}07) + 0{,}2(7500)$$

$$MS3 = 2330$$



الفصل الرابع : نماذج النمو الاقتصادي



الفصل الرابع: نماذج النمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تسعى الأنظمة الاقتصادية إلى تحفيزه ومحاولة رفعه إلى مستويات مقبولة ، كونه مؤشر يدل على مستويات التطور الاقتصادي من جهة ، والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة أخرى ، وكذلك ما يترتب عليه من تراكم لرأس المال وما ينتج عن هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج.

أولا. مفهوم النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي تعريفات عدة، حيث هناك من يعرف النمو على أنه الزيادة الثابتة المستمرة عبر الزمن والتي تطال صعيدا من الأصعدة الاجتماعية المتنوعة إن كان يحدث في معظم الأحيان عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي.أي النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات، وكل ما كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل نمو السكان كل ما كان أفضل لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.

والنمو الاقتصادي يعرف كذلك على أنه الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يتعافى الاقتصاد من الكساد ، فإن الزيادة تعتبر دورية وليست مضطردة وبالتالي لا يعتبر ذلك نموا.

يعرف النمو الاقتصادي Economic Growth بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج الحقيقي عبر الزمن . ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي.[1]

النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي. والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية ، كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي.[2]

[1] - مصطفى يوسف كافي ، الاقتصاد الكلي – مبادئ وتطبيقات ، دار الرواد ، عمان ، الأردن ، 2014 ، ص 543.

[2] - حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد – التحليل الكلي ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 268.

كما يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل الوطني الحقيقي ، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على ما يلي:[1]

- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج الوطني، بل لابد وان يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني.
  ووفقا لذلك فإن:
  معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني
- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، أي لابد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي لابد من استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن:
  معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل ، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، لذلك فإن النمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي.

من خلال هذه التعريفات يتبين أن النمو الاقتصادي هو أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية لارتباطه بزيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج سلع وخدمات جديدة ، أي توظيف عناصر إنتاج إضافية وأهمها اليد العاملة ، كما كان النمو الاقتصادي بحسب ما ورد في التعريفات السابقة يعد مؤشرا للرفاه الاقتصادي المادي من خلال ضرورة أن يكون أن يكون معدل النمو الاقتصادي الوطني أكبر من معدل نمو السكان.

ثانيا. خصائص النمو الاقتصادي

يمكن الحكم على دولة ما بأنها تمر بمرحلة النمو الاقتصادي من خلال ما يلي:[2]

- زيادة حجم الإنتاج : وهو ارتفاع حجم النشاط الإنتاجي أو ما يعرف بالتوسع الاقتصادي، غير أن المقصود بالزيادة الحقيقية هي الزيادة الحقيقية في الإنتاج وبالتالي في الدخل الفردي الحقيقي وتشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من خلال إنفاق دخله خلال فترة زمنية معينة.
- حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير: إن تحقق نمو اقتصادي نتيجة زيادة حجم الإنتاج والذي يحقق للمنتجين ربحا ويزيد من إشباع حاجات الأفراد وسوف يؤدي بالمستثمرين إلى إحداث طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية وجعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة وأقل تكلفة وأكثر

[1] – محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية ، مطبعة البحيرة ، مصر ، 2008، ص ص 77 – 80.
[2] - لطيفة بهلول و آخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 120 – 121.

ربحية وبالتالي تسهيل من ديناميكية العمل وهذا ما يمكن من إتاحة طرق تنظيمية وتسييرية جديدة أفضل من التي كانت سائدة في السابق من أجل تحقيق فائض أكبر واستمرار عملية النمو.

- التقدم الاقتصادي:إن التقدم الاقتصادي ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

ثالثا. أنواع النمو الاقتصادي

يتخذ النمو الاقتصادي شكلين، فالاقتصاد يمكن أن ينمو بطريقة توسعية شاملة باستعمال موارد أكثر ويمكن أن ينمو بطريقة تكثيفية باستعمال نفس الكمية من الموارد بطرق فعالة جدا، أي بطريقة أكثر إنتاجية وعليه يمكن التمييز بين نوعين من النمو وهما: [1]

- النمو الشامل: يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية ، وهو ما يعني زيادة كميات عوامل الإنتاج بمعنى أن النمو يسمى نموا توسعيا ؛ لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الإنتاج، دون تغير أو زيادة حقيقية في إنتاجية عوامل الإنتاج.
- النمو المكثف: يقوم النمو المكثف على نمو الإنتاجية ، أي زيادة في الإنتاجية (تنظيم أفضل للعمل)، وبمعنى آخر إن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف ، في هذه الحالة يؤدي التقدم التقني دورا هاما .

كما توجد تقسيمات أخرى للنمو الاقتصادي منها: [2]

- النمو الطبيعي(التلقائي): ومعناه عند زيادة الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي نتيجة للفاعل التلقائي لبعض المتغيرات الاقتصادية كالادخار ، الاستثمار والإنتاج وهذا دون اللجوء إلى التخطيط ؛
- النمو المخطط : يحدث نتيجة تخطيط مسبق أو نتيجة لتدخل الدولة بالتأثير على متغيرات اقتصادية تساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- النمو العابر: هو النمو الذي يحدث نتيجة أسباب طارئة ويزول بزوالها.

رابعا. نماذج النمو الاقتصادي

اهتمت النظريات الاقتصادية بموضوع النمو في سبيل بحث أساليب وأسباب النمو الاقتصادي، وكيفية تمكين الدول المتخلفة من التخلص من الفقر والسير نحو التقدم والرقي. وفيما يلي مجموعة من نماذج النمو :

[1]– مانه الأمجد ، دراسة علاقة النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة – اختبار قانون أوكن ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي ، 2022/2021 ، ص ص 20 – 21.

[2]– لطيفة بهلول وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 122.

1. نموذج هارود

يعتبر الاقتصادي هارود من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي ، وقد بدأ أبحاثه في محاولات إيجاد نموذج للنمو سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث قدم نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية ، حيث بين أنه إذا كان الاستثمار الإضافي وزيادة إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج، فإنه من الواضح عندئذ أن معدل زيادة الناتج القومي إنما يعتمد بصورة كلية على معدل الادخار وعلى إنتاجية رأس المال، ولقد وضع هارود مجموعة من الفرضيات لنموذجه الذي يهدف إلى إثبات النمو المتوازن يمكن سردها مختصرة على النحو التالي:[1]

- الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل، ويسمى بالادخار الفعلي عند التوازن؛
- نسبة الدخل المستثمرة تتأثر بمعدل زيادة الناتج خلال الفترة الماضية، وهو ما يعني أن الاستثمار تابع لمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج؛
- تكون المدخرات دالة في الدخل، ويكون الطلب عليها دالة في معدل الزيادة في الدخل، مع تساوي العرض والطلب.

وقد طرح هارود ثلاثة أشكال لمعدل النمو في نموذجه هي:[2]

أ- **معدل النمو الفعلي (G):** وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال، أي: $G = \frac{S}{C}$

حيث : S حجم الادخار الكلي، C معامل رأس المال ويعادل $\frac{I}{\Delta Y}$ (حيث I تمثل حجم الاستثمارات المنجزة و ΔY تمثل التغير في الدخل أو الناتج الصافي).

ب- **معدل النمو المضمون (GW):** وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو وعليه فإن : $G = S/CR$ ، حيث CR معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون.

ت- **معدل النمو الطبيعي (Gn):** وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان ، والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفصيل بين العمل ووقت الفراغ، مع افتراض وجود عمالة كاملة.

ومن خلال معدلات النمو الثلاث استنتج هارود العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد وهي:

- إذا كان $G < GW$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم؛
- إذا كان $G > GW$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة كساد؛
- إذا كان $G = GW$ فإن الاقتصاد متوازن في نموه؛

[1]- الوليد قسوم ميساوي ، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2018، ص 55.

[2]- المصدر نفسه ، ص 55.

- إذا كان $G < GW$ و $Gn > GW$ فإن هذا الاقتصاد يعاني من حالة انكماش متتال بسبب وجود فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى خفض الطلب على استثمارات جديدة؛
- إذا كان $G < GW$ و $Gn < GW$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم متتال بسبب وجود عجز في السلع الرأسمالية مما يجعل الاستثمارات الجديدة المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية.

2. نموذج دومار

نشر دومار نموذجه في بحثه المسمى "التوسع و العمالة" سنة 1947 ، ثم نشر كتاب سنة 1957 عنونه بـ"مقالات في نظرية النمو الاقتصادي " و قد حوى مختلف أعماله حول نفس الفكرة ، و كان قد بنى نموذجه حول النمو وفقا للإشكالية التالية: [1]

بما أن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية و يزيد الدخل في الوقت نفسه ، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع؟

و كإجابة على السؤال حسب دومار فإن ذلك سيعتمد على حجم المضاعف الاستثماري و إنتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معامل رأس المال .

و لقد اعتمد دومار في نموذجه على الفرضيات التالية:

- جميع مفاهيم الدخل و الاستثمار و الادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية بعد خصم الاقتطاعات الخاصة بكل منهم؛
- جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا و من دون فواصل زمنية مما يوحي باستمراريتها؛
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل .

و قد طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة و في جانب الطلب من جهة أخرى ، و خلص إلى أن التوازن يحصل وفقا للمعادلة التالية : $\Delta Y = I\sigma$

والتي تعني أنه للحفاظ على استمرارية التوظيف الكامل لابد من أن ينمو الاستثمار و الدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة علما أن:

ΔY : التغير في الدخل ، I : حجم الاستثمار ، σ : الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات .

[1]- المصدر نفسه ،ص 56.

3. النموذج العام المشترك (هارود – دومار)

يعتبر نموذج (Harrod – Domar) توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية)، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة ، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان. وقد نوصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو.

وقد ركز نموذج (هارود – دومار) على النظرية الديناميكية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج. ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية. ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى ، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية.[1]

ويستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها: (1) هناك توازن عند الاستخدام الكامل.(2) الاقتصاد مغلق.(3) أن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.(4) أن الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا.(5) و أن معدل رأس المال على الناتج (K/Y) يبقى ثابتا.(6) أن المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا.(7) أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة . إن هذه الفرضيات ليست ضرورية للحل ولكنها لتبسيط التحليل.

والافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية ، وأن معدل النمو في الناتج (ΔY/Y) يعتمد على الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Save MPS) ورمزه (ΔS/ ΔY) وكذلك معامل رأس المال / الناتج (Capital Output Ratio) ورمزها (K/Y). وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار ، أي :[2]

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = s$$

حيث أن (s) هي معدل الادخار.

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي: S = I

وبذلك فإن: i = I/Y

حيث (i) هي معدل الاستثمار وأن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في مخزون رأس المال أي أن:
I = ΔK

[1]– مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات ، الطبعة 1 ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 74.

[2]– المصدر نفسه ،،ص ص 75 – 76.

والمعامل الحدي لرأس المال / الناتج (Incremental Capital Output Ratio) يساوي (k) أي أن:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = k = \frac{I}{\Delta Y}$$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على:

$$\Delta Y = \frac{I}{K}$$

وبقسمة طرفي المعادلة على Y نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{\mathrm{Y}} = \frac{\mathrm{I/Y}}{\mathrm{K}}$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:

$$g = \frac{s}{k}$$

حيث أن g تمثل معدل نمو الناتج

s: تمثل معدل الادخار

k : تمثل المعامل الحدي لرأس المال / الناتج

وهذه هي المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تقول أن معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج. ومن المعادلة المذكورة فإن معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال / الناتج ، إذا كان على النمو أن يكون مستقرا . ومن هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخار في الدخل القومي . أو بتخفيض معامل رأس المال / الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال).

4. نموذج كالدور Kaldor

نيكولاس كالدور هو اقتصادي أمريكي من أبرز اقتصاديي كامبريدج انتقد النظرية النيوكلاسيكية و النظرية النقدية ، أخل مفاهيم متعلقة بالنمو و التوزيع ، نموذج كالدور ينطلق من الفرضية الأساسية و هي أن النسبة (الادخار على الدخل) متغير أساسي يؤثر في درجة النمو الاقتصادي، و هذا عكس نموذج (هارود–دومار) الذي افترض ثبات هذه النسبة ، من أهم فرضيات هذا النموذج :

- الدخل أو الناتج الوطني يتكون من الأجور و الأرباح فقط؛
- الميل الحدي للاستهلاك للعمال أكبر من الميل الحدي للمستثمرين و بالتالي يكون الميل الحدي للادخار لفئة العمال أقل من الميل الحدي للادخار للمستثمرين؛
- نسبة الاستثمار على الناتج هي متغير مستقل؛
- عدم وجود منافسة كاملة و الاحتكار التام ؛
- المجتمع في مستوى الاستخدام التام .

وضع كالدور نموذجه وفق المعادلتين التاليتين :

$$(Sp - Sw)\frac{P}{Y} = Sw \dots\dots\dots 1$$

$$P = \frac{1}{\mathrm{SpP} - \mathrm{Sw}} - \frac{\mathrm{Sw}}{\mathrm{Sp} - \mathrm{Sw}} \dots\dots\dots 2$$

حيث :

W : الأجور و المرتبات ؛

P : الأرباح و الفوائد ؛

Y : الدخل الوطني .

التحليل : يعتمد الميل الحدي للادخار لكل من العاملين و المستثمرين على نسبة الاستثمار الإجمالي ، و ثبات هذه النسبة يعتمد على التغير في كل من Sw ، Sp ففي حالة التشغيل الكامل فإن الزيادة في مستوى الاستثمار ستؤدي إلى رفع مستوى الدخل الوطني ، و هذا سوف يخفض من مستوى الاستهلاك الحقيقي ، و العكس صحيح .

6- نموذج سولو Solow

روبرت سولو من الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين نظروا في دراسة النمو الاقتصادي، حيث نشر بحثه تحت عنوان مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956. لقد كان نموذج سولو نموذج جديد للنمو الاقتصادي ، والذي كان بمثابة تقدم كبير بالنسبة لنموذج هارود دومار ، تخلى سولو عن دالة الإنتاج بمعامل ثابت بدالة الإنتاج الكلاسيكية ، التي سمحت بدرجة كبيرة من المرونة والإحلال بين عناصر الإنتاج . كما أن معامل رأس المال والعمل ليسا ثابتين بل متغيرين وتعتمد على نسب رأس المال والعمل

فضلا عن عملية الإنتاج. يفسر نموذج سولو وضع لتحليل الاقتصاديات الصناعية ولكن تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان النامية.[1]

تكمن المشكلة التي أشار إليها نموذج هارود – دومار عدم الاستقرار واستحالة النمو عند مستوى التوظيف الكامل، في غياب إمكانية إحلال عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل)، وبالتالي يتضمن حل هذه المشكلة افتراض إمكانية حدوث استبدال بين رأس المال والعمل وبهذه الطريقةٌ تصبح نسبة رأس المال إلى الناتج "متغيرة". إذا أمكن ذلك، سيسمح تغير نسبة رأس المال إلى الناتج باقتراب الاقتصاد نحو حالته المستقرة، ولاٌ يوجد سبب لحدوث النمو في ظل بطالة لاإرادية ولا لحدوث عدم الاستقرار . ومنه يؤكد سولو إن الافتراض الحاسم حول الإنتاج يحدث في ظل شروط النسب الثابتة، حيث لا تٌوجد هناك إمكانية لإحلال العمل من قبل رأس المال في الإنتاج...من الخصائص المميزة لنموذج هارود – دومار أنه يدرس باستمرار مشاكل طويلة الآجل بأدوات قصيرة الأجل المعتادة[2] .

6. نموذج جوان روبنسون Robenson

تعتبر جوان روبنسون من أهم الشخصيات المعاصرة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي تعتبر من رواد نظرية إعادة توزيع الدخل القومي، لها إسهامات رائدة ووجهة نظر نقدية ثاقبة، ورغم أنها تقدر أستاذها كينز إلا أنها لم تقبل النظرية العامة، فهي تعتقد أن هناك عيبا خاصا في افتراض كينز لفاعلية نظام السوق وقوى العرض والطلب وإهمال قوة الاحتكارات في النظام الرأسمالي.

كان لها إصدار شهير " تراكم رأس المال " سنة 1956 تطرقت فيه إلى متناقضات النظام الرأسمالي، وأهم مشكلة كانت تبحث عن حلها في نموذجها تتمثل في المعدل الذي يساعد في توزيع الدخل القومي بحيث يضمن الاستمرار والنمو في الطلب الكلي بما يضمن النمو الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل، من أهم فروض النموذج ما يلي:

- الاقتصاد الوطني يتكون من قطاعين، قطاع الاستهلاك وقطاع الاستثمار؛
- ثبات المعاملات الفنية الخاصة بالإنتاج؛
- معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي المهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

ركزت جوان روبنسون على معدل الأجر الحقيقي وأثبتت أن انخفاضه يؤدي إلى تخفيض الطلب الاستهلاكي وبالتالي يؤثر سلبا على معدل الربح وظهور البطالة، بالإضافة إلى هذا فإن جوان روبنسون ترى أن الاحتكارات هي المشكل لأساسي في تأخر النمو وظهور الركود الاقتصادي. والنتيجة المتوصل إليها تتمثل في ضرورة رفع مستوى الأجور من أجل توسيع السوق واستمرار نمو الطلب وحافز للتقدم

[1] - لطيفة بهلول وآخرون ، المصدر سبق ذكره ، ص ص 131 – 132.
[2] - أمين حواس ، نماذج النمو الاقتصادي ، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر ، 2021 ، ص ص 133- 134.

التكنولوجي، كما أن هذا التحليل قد وصل إلى نفس نتيجة كينز من حيث ضرورة ارتفاع مستوى الطلب الكلي من أجل المحافظة على مستوى التشغيل وثبات الإنتاج وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي. [1]

خامسا. أسئلة الفصل الرابع والإجابة عنها

1. أذكر مع الشرح عناصر النمو الاقتصادي.

2.ما هي الانتقادات التي وجهت لنموذج (هارود – دومار) ؟ وما مدى ملاءمته للبلدان النامية ؟

الإجابة:

يرتبط حدوث النمو الاقتصادي بثلاث عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:[2]

1- العنصر الأول: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن طريق:

$$\frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$$

ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أن يكون معدل الزيادة في الدخل القومي أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان وهذا يتطلب أن يكون:

$$\frac{\text{معدل الزيادة في الدخل}}{\text{معدل الزيادة في عدد السكان}} \text{ أكبر من } \mathbf{1}$$

- فإذا كانت النسبة السابقة = 1 فهذا يعني انه على الرغم من زيادة الدخل القومي إل أن نصيب الفرد منه يظل ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة.

- وإذا كانت النسبة السابقة أقل من 1 فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل الوطني وذلك لأن معدل النمو في السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل الوطني.

2- العنصر الثاني: تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أو تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة.

[1]- لطيفة بهلول وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 135 – 136.

[2]- أحمد محمد مندور وأخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 280 – 282.

ويقاس الدخل الحقيقي عن طريق :

$$\frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

ولذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم) ويعني ذلك أن حدوث زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يتطلب أن يكون:

$$\frac{\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني}}{\text{معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم)}} \text{ أكبر من } 1$$

– فإذا كانت هذه النسبة = 1 فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (قدرته على الشراء) تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

– وإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر.

ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي في دولة ما عن طريق المعادلة الآتية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني – معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)

3– العنصر الثالث: تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

حيث تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي ، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدول على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول.

ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لابد وأن تكون مستقرة بمعنى ألا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى.

2. الانتقادات التي وجهت لنموذج (هارود – دومار) : لقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا النموذج ومنها:[1]

[1]- مدحت القريشي، المصدر سبق ذكره ، ص 76.

- أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $(\Delta S/\Delta Y)$ ومعامل رأس المال / الناتج (K/Y) غير واقعية ، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.
- كما أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.
- أن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.
- أن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال على الناتج (K/Y) والمعامل الحدي لرأس المال الناتج $(\Delta K/\Delta Y)$ غير واقعية ، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

ومن حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم للأسباب الآتية:[1]

- اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويل الأمد ولا يهدف لتطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية.
- إن مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال/الناتج بينما يختلف الوضع في البلدان النامية حيث تتمثل هذه المعدلات بالانخفاض.
- يبدأ النموذج من حالة توازن الاستخدام الكامل في حين أن هذا غير موجود في البلدان النامية.
- يفترض النموذج اقتصادا مغلقا في حين أن الاقتصاد النامي يكون عادة مفتوحا.
- يفترض النموذج ثبات الأسعار في حين أنها تتغير في البلدان النامية.

[1]– المصدر نفسه ، ص 77.

الفصل الخـــامس : الدورات الاقتصاديـــة

الفصل الخـامس: الدورات الاقتصادية

تمهيد

يتعرض النشاط الاقتصادي إلى تغيرات مستمرة، تتمثل في مراحل من الازدهار و الانكماش تسمى الدورات (التقلبات) الاقتصادية. و هي ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي الحر، الذي يتصف بتعدد الأطراف المتخذة للقرارات الاقتصادية، وبانحسار دور الدولة في النواحي الاقتصادية ،و بالتالي صعوبة السيطرة على التقلبات الاقتصادية الكلية. تلك المتغيرات التي تكون عرضة للتقلب نتيجة عوامل كثيرة من بينها صدمات العرض أو الطلب. و تعتبر سيادة حالة الانكماش في مستوى النشاط الاقتصادي بمثابة التعرض لأزمة اقتصادية.

أولا. مفهوم الدورات الاقتصادية

يشار إلى التقلبات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الحر و ما يصاحبها من تغيرات في مستويات الدخل و التوظيف و الأسعار إلى ما يسمى بالدورات الاقتصادية . والدورة في الاقتصاد الرأسمالي هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة و تنتهي مع بداية أزمة أخرى، مرورا بأربع مراحل أساسية هي : أزمة فانتعاش و توسع فركود و انكماش تعقبه أزمة و هكذا تتوالى الحركة الدورية لترسم طريق تطور النظام الرأسمالي . و من هنا يمكن تعريف الدورة الاقتصادية على أنها : تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي . فيما عرفها آخرون بأنها : تقلبات مستمرة في النشاط الاقتصادي الكلي مثل مستويات الإنتاج و العمالة[1].

و في مفهوم الدورة الاقتصادية (التجارية) Business Cycles ، لقد حاول بعض الاقتصاديون تعريف الدورة التجارية على أنها التقلبات الاقتصادية التي تحدث في النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، كما أن الدورة الاقتصادية تعبر عن التقلبات التي تطرأ على العمالة والناتج الكلي والأسعار، أو هي عبارة عن تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي.[2]

و قد فسر الاقتصادي **جون ماينارد كينز** التقلبات في الدورة الاقتصادية على (أن هناك قوى تدفع مستوى التشغيل و الإنتاج في اتجاه الصعود مثلا، إلى ان تفقد قوتها تدريجيا و في نقطة معينة تحل محلها قوى أخرى تعمل في الاتجاه المعاكس و هو الاتجاه الهابط و هذه أيضا تفقد قوتها تدريجيا لتأتي قوى أخرى تدفع مستوى التشغيل و الإنتاج القومي في الاتجاه الصاعد، و هكذا، وإن لهذه التقلبات درجة من الانتظام من حيث الزمن و استمرارية الحركات التصاعدية و التنازلية وإن التحول من الاتجاه الهابط

[1]– محمد عبد الحميد شهاب ، التحليل الاقتصادي الكلي ، المكتبة العربية ، القاهرة ، مصر ، 2014، ص 354.

[2] – إياد عبد الفتاح النسور ، أساسيات الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص 172..

إلى الاتجاه الصاعد كثرا ما يكون بشكل مفاجئ، و إن هذه التقلبات تغطي حوالي أربع سنوات و نصف و ليست من وحي الصدفة و لكن و نتيجة لقوى معروفة).

كما يقصد بالدورات الاقتصادية ذبذبات متكررة، ولكنها غير منتظمة في النشاط التجاري والاقتصادي العام، والتي تأخذ مجراها عبر السنين. وهذه الذبذبات تحدث عادة في المتغيرات الكلية مثل الدخل والإنتاج والعمالة والأسعار. وفي معظم الأحيان فإنها تصيب هذه المتغيرات في نفس الوقت وبنفس الاتجاه، ولكن بمعدلات مختلفة.[1]

ويستفاد من التعريف السابق الآتي:[2]

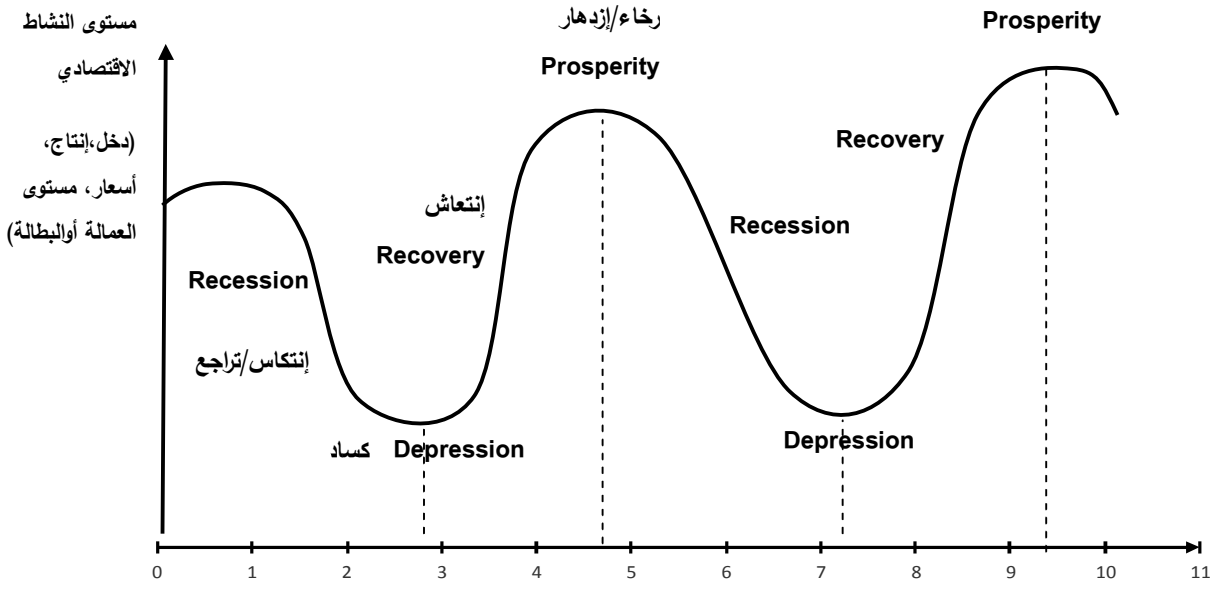
- إن الدورات الاقتصادية رغم أنها متكررة الحدوث إلا أنها ليست منتظمة بمعنى أنها لا تحدث في فترات متكررة ومتساوية . ولذلك فإن بعض الاقتصاديين يفضلون إطلاق اسم التقلبات الاقتصادية عليها بدلا من الدورات الاقتصادية. حيث أن اصطلاح دورة cycleيتضمن في معناه الانتظام في الحدوث.
- إن الدورات الاقتصادية ليست ذبذبات موسمية مثل الارتفاع العام في مستوى أسعار التجزئة.
- إن الدورات الاقتصادية لا تمثل اتجاهات دورية Secular Trends مثل اتجاهات النمو أو الانحدار التي تتسم بها عادة السلاسل الزمنية خلال فترات زمنية طويلة.
- إن الذبذبات في النشاط الاقتصادي يمكن أن تحدث في الإنتاج أو الدخل أو الأسعار أو التشغيل أو في سلسلة زمنية أخرى لبيانات اقتصادية.

ثانيا: مراحل الدورة الاقتصادية

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة أربع مراحل ، مع وجود اختلاف في مسمياتها، حيث تعقب فترة الكساد مرحلة صعود أو مرحلة انتعاش يليها فترة رواج اقتصادي ، يعقبها مرحلة تراجع في النشاط الاقتصادي أي انكماش. و يمكن النظر إلى الدورة الاقتصادية على أنها مكونة من مرحلة صعود أو توسع و أخرى انكماشية أو تنازلية ، و تعتبر مرحلتي القمة و القاع هي نقاط التحول من مرحلة إلى أخرى. و سوف نتعرض للمراحل الأربعة للدورة الاقتصادية كما يظهر من الشكل فيما يلي :[3]

[1]- صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة 2 ، دون ذكر دار النشر ، عمان ، الإردن ، 2000 ،ص 158.
[2]- المصدر نفسه، ص 158.
[3]- محمد عبد الحميد شهاب، المصدر سبق ذكره ، ص ص 355 – 360.

الشكل رقم ( ): مراحل الدورات الاقتصادية



1- **مرحلة الانتعاش Recovery** : وقد سماها البعض التوسع أو الاستعادة Expansion or Recovery حيث تبدأ تلك المرحلة من نقطة منهي الكساد (أو قاع الكساد) و فيها توجد عناصر إنتاج عاطلة أو غير مستغلة، و يتزايد المعروض و المتاح من العمالة ورأس المال و المعدات الإنتاجية و المواد الخام و يتزايد المخزون. و بعد مرور فترة زمنية، يأخذ المخزون المتراكم في التناقص، و يكون ذلك بمثابة الحافز لدى المنظمين لزيادة الإنتاج، و مما يعزز هذا الاتجاه احتمال حدوث زيادة في الطلب على مختلف السلع و الخدمات. و يترتب على زيادة الإنتاج توسع المنظمين في استغلال الأموال العاطلة، بل و التوسع في الاقتراض، ومع التوسع في الإنتاج يزداد دخول العمال و بالتالي يزداد الإنفاق على مختلف السلع و الخدمات مما يؤدي لحدوث توسع في الطلب، و يزداد الطلب في مختلف القطاعات الاقتصادية ، ومن هنا يزداد الانتعاش بطء ثم ما يلبث أن يزداد و بشكل ملموس مدفوع بقوى الطلب.

و مع زيادة الطلب على مختلف السلع و الخدمات يحدث ارتفاع في الأسعار، و تزداد أرباح رجال الأعمال مما يؤدي إلى التوسع في الاستثمار و يزداد تبعا لذلك تبعا لذلك الطلب على عناصر الإنتاج، الأمر الذي يساهم في زيادة نفقات الإنتاج و يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار.

2- مرحلة الرواج Prosperity: ويطلق عليها القمة Peak و يحدث الانتقال من مرحلة الانتعاش إلى مرحلة الرواج بشكل تدريجي، و تبدأ في بعض الصناعات أو الأنشطة ثم تنتقل إلى بقية أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة.

ففي نهاية فترة الانتعاش الاقتصادي تؤدي الزيادة المضطرة في الطلب على عناصر الإنتاج إلى حدوث ارتفاع في نفقات الإنتاج، و مع اقتراب المجتمع من حالة التوظف الكامل يصبح عرض عناصر الإنتاج أقل مرونة، مما يعني زيادة حدة المنافسة بين القطاعات و الأنشطة الاقتصادية على تلك العناصر، و إن حصول البعض على ما يكفيه من عناصر الإنتاج لا يكون إلا على حساب باقي الأنشطة و القطاعات الاقتصادية. و في العادة لا يقابل الزيادة في كمية النقود زيادة مماثلة في المعروض من السلع و الخدمات مما يعني حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، يغذيها كذلك زيادة نفقات الإنتاج الناتجة من زيادة الطلب على العمالة و رأس المال .

و في نهاية تلك المرحلة يجد جموع المستهلكون أن دخولهم النقدية لا ترتفع بنفس نسبة ارتفاع الأسعار مما يشير إلى انخفاض في الدخول الحقيقية، فيحدث انخفاض في معدلات الإنفاق الاستهلاكي، و تنتشر حالة من القلق لدى رجال الأعمال ، و تشير الظروف الاقتصادية إلى أن هناك بوادر للانكماش قد بدأت في الظهور .

3- مرحلة الركود Recession: مع وصول الرواج إلى قمته و ارتفاع أسعار السلع و الخدمات بمعدل اكبر نسبيا من الزيادة الحادثة في الدخول، و إحجام الأفراد عن الشراء أو على الأقل الحد من الاستهلاك تبدأ بوادر الأزمة في الظهور، من خلال تراكم السلع الاستهلاكية لدى تجار التجزئة ، و يزداد المخزون لديهم مما يدفعهم إلى خفض الكميات المشتراة من تجار الجملة و المنتجين. أضف إلى ذلك تراجع الكميات المطلوبة من السلع المعمرة و السلع كمالية مما يعني تزايد المعروض بمعدلات تتجاوز الطلب عليها. و تواجه المشروعات الاستثمارية ظروفا شديدة الصعوبة، فتلك المشروعات التي أنشئت ففي نهاية مرحلة الرواج و التي كان قد عقدت الكثير من القروض مع البنوك و توسعت في استثماراتها لن تنجح في تحقيق معدلات الربحية المطلوبة، نتيجة لانخفاض الطلب و زيادة المخزون السلعي، فتتناقص معدلات الأرباح . و يزداد الأمر صعوبة مع إحجام البنوك على عقد قروض جديدة أو حتى مد آجال السداد للقروض التي تم عقدها في السابق، نظرت لتوقع البنوك فشل تلك المشروعات في عملية السداد .

و في الواقع فإن حدوث الأزمة أو الانكماش قد يكون تدريجيا أو عنيفا، حيث تتفاوت درجة الحدة تبعا لمرحلة الرواج السابقة. و في نهاية تلك المرحلة يحدث هبوط في الأسعار، و ينتشر الذعر التجاري، و تسعى البنوك إلى استرداد قروضها من العملاء،و ترتفع أسعار الفائدة ، و ينخفض حجم الإنتاج و الدخل، و تتزايد البطالة، كما يتزايد المخزون السلعي و يكون المجتمع قد اتجه تدريجيا نحو الكساد.

4- مرحلة الكساد Depression : وقد أطلق عليها مصطلح القاع Trough و هي الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي الذي يصبح سيئا بدرجة كافية. فمع انخفاض الإنفاق و حدوث زيادة في حجم المخزون، و انخفاض المستوى العام للأسعار تسود حالة من التشاؤم بين رجال الأعمال، فيتجهوا إلى خفض معدلات الإنتاجية و يحاولوا التخلص من المخزون السلعي المتراكم لديهم من خلال المبالغة في

خفض أسعار السلع، فتزداد معدلات الخسائر بسبب التنافس على خفض السعر،و تنتشر حالات الإفلاس و تأخذ معدلات البطالة في الارتفاع إلى معدلات غير مسبوقة .

و في نهاية مرحلة الكساد و عندما يصل مستوى النشاط الاقتصادي إلى القاع، يبدأ المخزون في الانخفاض، و نتيجة الانخفاض الشديد في مستويات الأسعار، يبدأ المستهلكون في زيادة الإنفاق، و تعمل تلك الزيادة على تناقص المخزون السلعي بشدة مما يشجع رجال الأعمال على زيادة الإنتاج و التوسع في مشروعاتهم، و تبعا لذلك تزداد معدلات التوظف و تقل معدلات البطالة و تزيد الدخول و من يزداد الإنفاق مرة أخرى مما يجعل الاقتصاد يتجه نحو الانتعاش مرة أخرى.

ثالثا. خصائص الدورة الاقتصادية

دراسة الدورات الاقتصادية كشفت حقيقتين هامتين لتلك الدورات هما[1]:

1- أنها ذات طبيعة دورية : حيث وجد أن الدورات الاقتصادية تحدث بشكل دوري و بفترات منتظمة ، و إن كانت الفترة الواحدة غير دقيقة إلا أن درجة الانتظام كافية لتوضيح دورية الدورات التجارية، و هناك توافق في الرأي على أن تلك الدورات تأخذ فترة من سبع إلى عشر سنوات لتكمل دورتها.

2-أنها ذات طبيعة عامة و شاملة : بسبب العلاقة الشمولية التي تربط بين مؤسسات الأعمال واعتبار أن الاقتصاد وحدة واحدة ،فغن أي منظمة تواجه إخفاق أو ركود ، فهذا يعني تأثر بقية المنظمات العاملة في السوق بشكل تسلسلي ومتتالي. وهذا ما ينطبق أيضا على مستوى القطاعات والفعاليات الاقتصادية المختلفة في القطاعين العام والخاص.

إذا واجهت منشأة إخفاقا أو ركودا فإن ذلك معناه أن المنشآت التي تتعامل مع هذه المنشأة لا يمكن أن تبقى غير متأثرة، و بالتالي ستؤثر هذه المنشآت بدورها على المنشآت الأخرى التي تتعامل معها تجاريا، و هكذا فإن الكساد سيمر من صناعة إلى أخرى و سيأتي الوقت الذي تعاني فيه كل الصناعات و كل المناطق و المنشآت في البلد من طوفان الكساد، و لن ينجو من ذلك إلا القليل من المنشآت، ثم يمتد الأثر من دولة إلى أخرى من خلال الروابط المالية و التجارية و خاصة بعد سيادة حالة الانفتاح التجاري شريطة أن تبدأ الأزمة في دولة لها تأثير على الاقتصاد العالمي كالولايات المتحدة الأمريكية . [2]

رابعا. أنواع الدورات الاقتصادية

تتنوع الدورات الاقتصادية حسب معيار مدتها الزمنية إلى ثلاثة أنواع: الدورة الصغرى (Kitchin) ، دورات الاستثمار الثابت (Joglar) ، ودورات طويلة (Kondratieff) ، ويرجع السبب الرئيسي لاختلاف

[1]- إياد عبد الفتاح النسور ، المصدر سبق ذكره ، ص 178.
[2] - محمد عبد الحميد شهاب، المصدر سبق ذكره ، ص 361.

مدة الدورات الاقتصادية إلى أنها غير ناتجة عن نفس الظروف. وعلى هذا الأساس أشار Joseph Schumpeter إلى أن الدورة الاقتصادية تتحدد في الفترة التي تمتد فيها بناءا على الانتقال من قمة إلى القمة الموالية أو من القاع إلى القاع الموالي.

يمكن التمييز ما بين ثلاثة أنواع من الدورات الاقتصادية وهي: [1]

1. دورة كيتشن Kitchin : ويطلق عليها كذلك دورات المخزون وظهرت هذه الدورة على يد الاقتصادي الأمريكي Joseph Kitchin، وتستمر لمدة قصيرة 40 شهرا. حيث اعتبر **Kitchin** أن حركة المتغيرات الاقتصادية تتكون من ثلاثة عناصر أساسية:دورات صغيرة مدتها 40 شهرا ، دورات طويلة تتكون من ثلاثة دورات صغيرة وحركات أساسية أو اتجاهات، كما بين أن حصة الاختراعات التكنولوجية في الاستثمار بهذه الدورة تتناسب عكسيا مع حصة الإنتاج فيه.

2. دورة جوغلر Joglar : وتسمى دورات الاستثمار الثابت ومدتها عشرة سنوات، وقد أرجع Joglar الطلب على إنتاج السلع المعمرة إلى مجموعة من المحددات الرئيسية مثل: أسعار الفائدة في السوق، وأرباح المشروعات الاستثمارية والتوقعات الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين، وتكنولوجيا الإنتاج ومخزون السلع المعمرة.

وقد أكد العديد من الاقتصاديين أن خير مثال على دورة Joglar ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث أن مدة النمو عادة ما تنتهي بإخفاق الاستثمارات المتوقعة التي بنائها أساسا كفقاعة سرعان ما تنفجر مؤدية بالاقتصاد للدخول في فترة انكماش.

3. دورة كوندراتيف Kondratieff :نسبت هذه الدورة إلى الاقتصادي **كوندراتيف Nikolai Kondratieff**، وهي دورة طويلة الأجل وتتراوح بين 48 إلى 60 عاما، حيث حاولت العديد من المدارس الاقتصادية إيجاد تفسيرات لهذه الدورة ، فحسب كوندراتيف بدأت أول دورة اقتصادية سنة 1789 ، والتي ارتبطت بموجة النسيج والآلات والسفن وامتدت نحو ستين عاما، والثانية كانت 1849 وامتدت إلى 47 سنة وارتبطت بموجة السكك الحديدية وإنتاج الصلب، وفي سنة 1896 حدثت الثالثة في قطاعات النفط والسيارات والكهرباء والكيمياء وفيها ارتبطت الدورة الرابعة ومنذ الثلاثينات من القرن الماضي بزيادة التسلح وأهمية النفط ومعالجة المعلومات والآلات المبرمجة والطاقة الذرية.

خامسا. معالجة الدورات الاقتصادية

زادت أهمية الدراسات المتعلقة بموضوع الدورات الاقتصادية و خاصة في المجتمعات الرأسمالية التي يسود فيها الاقتصاد الحر، حيث ينحرف النشاط الاقتصادي عن مساره الطبيعي، و زادت أهمية هذا

[1]- شوقي جباري ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي ، الجزائر ، ص 4.

الموضوع عندما لاحظ العلماء أن ذلك يحدث بصورة منتظمة. و قد أكد العلماء على ضرورة التصدي لتلك الظاهرة لأن هذه التقلبات غير طبيعية تحدث أضرارا بالنشاط الاقتصادي ، فالرواج غير طبيعي يسبب أضرارا و كذلك الكساد، حيث يستدعي الأمر تطبيق سياسات للتحكم و كبت الرواج و الانتعاش غير العادي، و تستدعي حالة الكساد سياسات لتدعيم الطلب الكلي في المجتمع لدفع النشاط للخروج من الأزمة.

يركز الاقتصاديون على مجموعتين رئيسيتين من الاستراتيجيات ، التي يمكن استخدامها لمواجهة الدورات الاقتصادية ، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي هما:[1]

1. الاستراتيجية النشطة : تقوم هذه الاستراتيجية على تحولات جادة في السياسات النقدية والمالية، ففي فترات الركود يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية لزيادة عرض النقود ، وفي نفس الوقت تقوم السلطات المالية بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب من جهة أخرى. والعكس في فترات الرخاء التضخمي حيث تتسق هذه السياسات مع أدوات الاستقرار التلقائية ، والتي تتغير بموجبها مستويات الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب ، بهدف استقرار مجمل الطلب بالقرب من مستوى الناتج عند مستوى التشغيل الكامل.

2. الاستراتيجية غير النشطة : تقوم هذه الاستراتيجية على قاعدة النمو النقدي(الثابت) لفريدمان، والتي تنص على أن زيادة عرض النقود بأقل من معدل نمو الناتج الحقيقي ، يعني تقليص عرض النقود بالنسبة للناتج الحقيقي ، وبالتالي فإن السياسة النقدية ستعمل على تفعيل التأثير التحديدي خلال فترة الرخاء التضخمي.

سادسا. أسئلة الفصل الخامس والإجابة عنها

1. اشرح طبيعة أو مستوى النشاط الاقتصادي في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية.

2. اشرح آلية الانتقال بين مراحل الدورة الاقتصادية.

الإجابة:

1. شرح مستوى النشاط الاقتصادي في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية كما يلي:[2]

[1] - إياد عبد الفتاح النسور ، أساسيات الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء ، عمان ، الأردن ، ص ص 181 – 182.
[2]- صالح الخصاونة، المصدر سبق ذكره، ص ص 158 – 160.

- **فترة الانتعاش: Recovery**

وتتمثل هذه المرحلة الاتجاه الصعودي في النشاط الاقتصادي. حيث يبدأ النشاط الاقتصادي في التحسن ويأخذ الدخل ومستويات التشغيل في الارتفاع . وهناك درجة متنامية من التفاؤل لدى رجال الأعمال والمستهلكين تعكس نفسها من خلال التوسع في معدلات الاستثمار والاستهلاك.

- **فترة الرواج :Prosperity**

وتمثل هذه المرحلة قمة النشاط الاقتصادي، حيث يعمل النشاط الاقتصادي عند مستوى التوظف الكامل أو مستوى قريب منه. ويسود الأوساط الاقتصادية شعور عالي بالتفاؤل والذي يتمثل بارتفاع كل من مستوى الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي.

- **فترة الركود : Recession**

وتمثل هذه المرحلة الاتجاه الهبوطي في النشاط الاقتصادي. حيث تبدأ فيها مستويات الدخل والإنتاج والتشغيل في التراجع والهبوط.وتصبح الأوساط الاقتصادية من رجال الأعمال أو المستهلكين أقل تفاؤلا. وينعكس هذا في تراجع معدلات الاستثمار الرأسمالي والإنفاق الاستهلاكي على حد سواء.

- **فترة الكساد: Depression**

وتمثل هذه المرحلة أقصى درجات التراجع أو الهبوط أو مرحلة القاع في الدورة الاقتصادية. حيث يتسم النشاط الاقتصادي بقدر كبير من درجة تعطل الموارد الاقتصادية لديه. ويسود الأوساط الاقتصادية قدر ضئيل أو معدوم من التفاؤل والذي ينعكس من خلال معدلات بطيئة في الاستثمار والاستهلاك.

2. شرح آلية الانتقال بين مراحل الدورة الاقتصادية: تتمثل آلية الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل الدورة في الآتي:[1]

ترتبط كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ارتباطا قويا بالمراحل الأخرى، و يعد الانتقال من الأزمة و الركود إلى الانتعاش فالنهوض حركة صاعدة ترتبط بتغير هيكل الإنتاج الاقتصادي لمواجهة الأزمة من جهة ، و بردود الفعل التي تبديها القوى الاقتصادية المختلفة من جهة ثانية . ففي مرحلتي الأزمة و الركود تنخفض أسعار السلع فيزداد الطلب عليها، و ينخفض الإنتاج فيقل العرض و يتكيف مع حجم الطلب، و هكذا يتم امتصاص فائض السلع في السوق ، و من جهة ثانية، تنخفض أسعار عناصر الإنتاج رأس المال و أجور العمل فيزداد الحافز عند الرأسماليين لزيادة الاستثمارات. فيتجه التطور نحو الأعلى، و يزداد الطلب على السلع و تميل الأسعار نحو الارتفاع ، فيزداد العائد و تنخفض أسعار

[1]- - محمد عبد الحميد شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 359.

عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف، و يميل الرأسماليون إلى زيادة نشاطهم فيتبدل اتجاه الحركة الهابط نحو الصعود و يبدأ التحول من الأزمة و الركود إلى الانتعاش و النهوض .

أما الانتقال من الانتعاش و النهوض إلى الأزمة و الركود فيتم باتجاه معاكس تماما. ففي مرحلة النهوض الاقتصادي يزداد الإنتاج، و يفيض عن حاجة السوق فيصبح العرض أكبر من الطلب، و عندما يبلغ الفارق بينهما حدا معينا تتجه الأسعار نحو الانخفاض ، فيقل عائد المشروعات ، في حين يزداد الطلب على عوامل الإنتاج فترتفع أسعارها في السوق، و يؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف و تدني الطلب الفعال مما يقود إلى كساد السلع و يندفع أصحاب رأس المال إلى تقليص إنتاجهم من جديد فيدخل الاقتصاد الوطني في مرحلة جديدة من الركود و الأزمة. و هكذا تتناوب مراحل الدورات الاقتصادية . و تختلف مدة كل مرحلة من المراحل تبعا لاختلاف شروطها من دولة لأخرى أو من وقت إلى آخر. و لكن هناك سمة عامة ملازمة لتطور الدورة هي مرحلة الأزمة و الركود أطول من مرحلة الانتعاش و النهوض عادة. من المؤكد أن جذور الدورات الاقتصادية تعود إما إلى عناصر خارج النظام الاقتصادي Exogenous Factor أو إلى آليات داخل النظام الإقتصادي Internal Mechanisms . و بصورة عامة تعد الدورات الاقتصادية سمة مميزة لاقتصاديات البلدان المتقدمة و في مختلف مراحل تطورها.

قائمة المراجع

1- أحمد الأشقر ، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2007.

2- أحمد علاش ، تمارين في الاقتصاد الكلي ، دار هومة ، الجزائر، 2018.

3- أحمد علاش، ، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة، الجزائر، 2012.

4- أحمد محمد مندور ، إيمان محب زكي ، إيمان عطية ناصف ، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، مصر ، 2004

5- أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.

6- أمين حواس ، نماذج النمو الاقتصادي ، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر ، 2021 .

7- السعيد بريبش ، الاقتصاد الكلي، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2007.

8- السعيد بريبش ، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق – أعمال موجهة ، در العلوم ، عنابة ، الجزائر ، 2007.

9- بشير معطيب ، تحليل الاقتصاد الكلي – تمارين وحلول ، منشورات كليك ، الجزائر ، 2013.

10- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008،

11- توماس ماير ، جيمس دوسينبري ، روبرت أليبر ، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع بليح ، النقود والبنوك والاقتصاد ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2002،

12- حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد – التحليل الكلي ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2006.

13 - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي – الكتاب الأول- المفاهيم والنظريات الأساسية، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، 1994.

14- سعيدة حركات ، الاقتصاد الكلي2 – محاضرات مرفقة بتطبيقات نموذجية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي ، 2020/2019.

15- شوقي جباري ، مطبوعة أعمال موجهة في الاقتصاد الكلي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي ، 2018/2017.

16- شوقي جباري ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي .

17 – صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة 2 ، دون ذكر دار النشر ، عمان ، الإردن ، 2000

18- صالح تومي ، (2021)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة، الجزائر.

19- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

20- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي – الجزء الأول مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية – ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2014

21- عبد الرحمان محمد سلطان ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الطبعة 1، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2018.

22- لطيفة بهلول وآخرون. محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي ، ألفا للوثائق ، قسنطينة ، الجزائر ، 2021.

23- محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة، الجزائر، 2004.

24- محمد الشريف إلمان ، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات بوني، الجزائر، 2003.

25- محمد زرقون، آمال رحمان، النظرية الاقتصادية الكلية، د م ج، الجزائر ، 2017.

26- محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية – السياسة والممارسة ، الطبعة الثانية ، دار الأمين ، صنعاء ، اليمن ، 2014

27- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية ، مطبعة البحيرة ، مصر ، 2008.

28- محمد عبد الحميد شهاب ، التحليل الاقتصادي الكلي ، المكتبة العربية ، القاهرة ، مصر ، 2014.

29- مصطفى يوسف كافي ، الاقتصاد الكلي – مبادئ وتطبيقات ، دار الرواد ، عمان ، الأردن ، 2014.

30- مانه الأمجد ، دراسة علاقة النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة – اختبار قانون أوكن ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي ، 2022/2021

31- مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات ، الطبعة 1 ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2007.

32- هيل عجمي جميل الجنابي، النقود المصارف والنظرية النقدية ، الطبعة الثانية ، دار وائل ، 2014،

33- الوليد قسوم ميساوي ، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2018